الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبين:

- عايش خالد

- بدية داود

تحت عنوان:

الإنفاق الاجتماعي وأثره على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

هرقون تفاحة	أستاذ محاضر " أ "	رئيسا
ضالع دليلة	أستاذ محاضر " ب "	مشرفا ومناقشا
لعريفي عودة	أستاذ محاضر " أ "	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

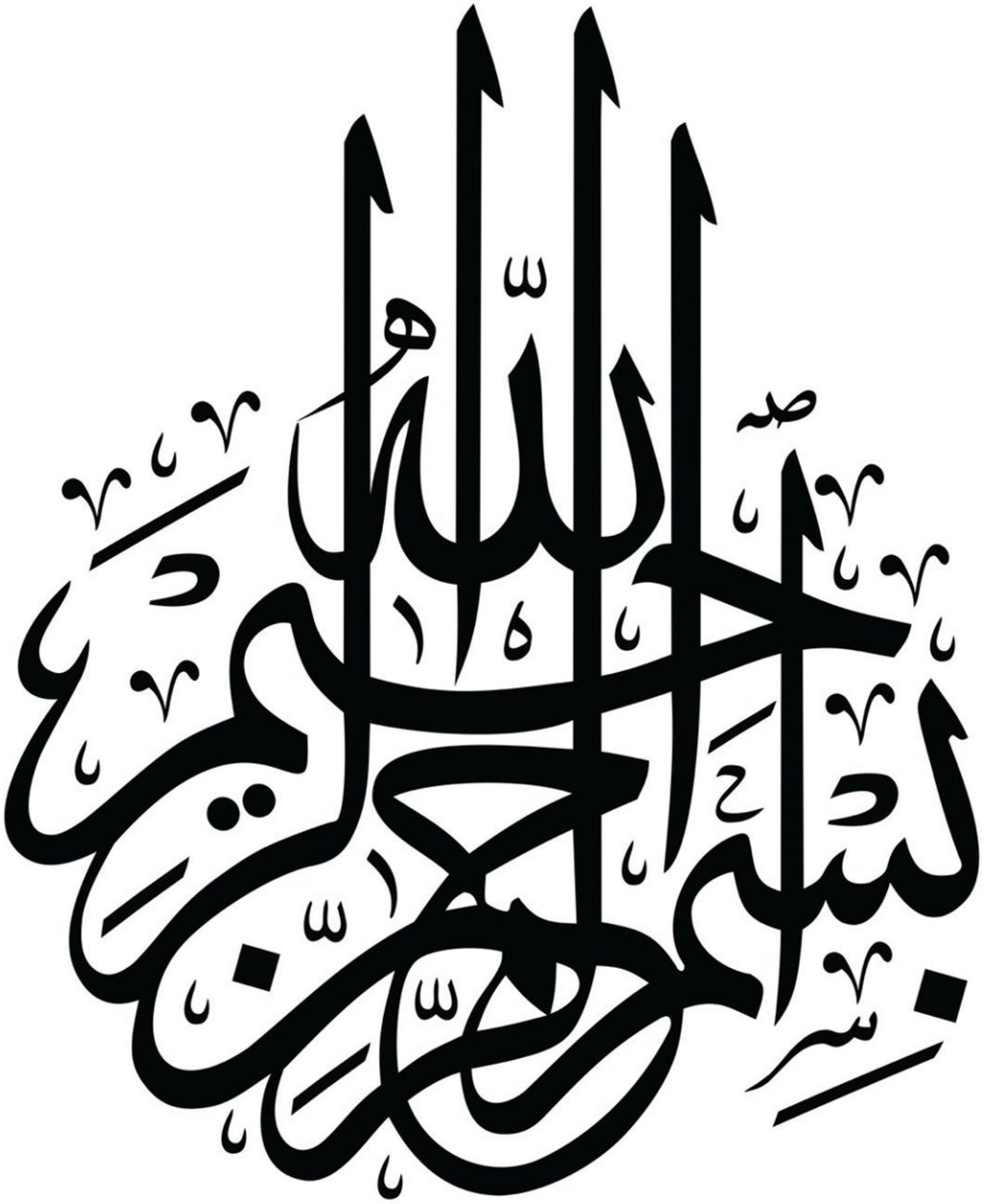
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

قال صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" وقال

من صُنع إليه معروف وقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء،

أما بعد:

فالشكر و الحمد لله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمة العقل

وقدرنا على إتمام هذا العمل وأمدنا بالصحة والعافية

بالقوة والعزيمة ورزقنا هذا دون غيرنا.

وخالص الشكر إلى من كان مرشدا نستدل به في طريقنا إلى المعرفة

وقبوله الإشراف على هذا العمل الأستاذة : " ضالع دليلة "

وجزيل الامتنان إلى من كان لهم الفضل في تعليمنا من الطور الابتدائي

إلى الجامعي، سائلين الله عزّ وجلّ أن يجعلها في ميزان الحسنات،

وفائق الشكر إلى أساتذة اللجنة، وذلك لقبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع

كما نثني على إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤية الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصع الأمة، إلى نبي الرحمة، ونور العالمين، سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم:

نهدي هذا العمل الى من قال فيهما رب العزة ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾ الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى جميع الأهل والأصدقاء والأحباب

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة

سائلين الله أن يجعل هذا العمل في ميزان الحسنات إنه ولي ذلك والقادر عليه.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول الإطار النظري للإنفاق العام الاجتماعي والتنمية البشرية	
تمهيد	**6**
المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق العام	**7**
المطلب الأول: تعريف الإنفاق العام، مفهومه وأركانه	**7**
المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام ومصادر تمويله	**8**
المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها	**12**
المبحث الثاني: الإنفاق الاجتماعي ومحدداته	**15**
المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الاجتماعي وأشكاله	**16**
المطلب الثاني: التطور النظري لمفهوم الإنفاق الاجتماعي	**17**
المطلب الثالث: محددات الإنفاق الاجتماعي	**19**
المبحث الثالث: المقاربة النظرية للتنمية البشرية	**24**
المطلب الأول: ماهية التنمية البشرية	**25**
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية البشرية	**34**
خلاصة الفصل	**39**
الفصل الثاني أثر الإنفاق الاجتماعي على التنمية البشرية في الجزائر 2000-2022	
تمهيد	**41**
المبحث الأول: سياسات التنمية البشرية في الجزائر2000-2022	**42**
المطلب الأول: واقع السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر 2001-2019	**42**
المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق على التنمية البشرية في الجزائر2000-2022	**46**

المبحث الثاني: دراسة أثر الإنفاق الاجتماعي على مؤشرات التنمية البشرية (التعليم، الصحة والدخل) في الجزائر	**52**
المطلب الأول: أثر الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة والدخل بالجزائر 2000–2022	**52**
المطلب الثاني: تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 2000 إلى 2022	**68**
المطلب الثالث: معوقات التنمية البشرية في الجزائر	**70**
خلاصة الفصل	**72**
خاتمة	**73**
قائمة المصادر والمراجع	**77**
ملخص	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01.01)	التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية	27
(02.01)	القيمة القصوى والدنيا لمكونات مؤشر التنمية البشرية	37
(03.02)	تطور الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من سنة 1980 إلى 2021	48
(04.02)	تطور الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من سنة 2000 إلى 2020	51
(05.02)	تطور عدد المتمدرسين في الجزائر في الفترة الممتدة من (1990-2018)	54
(06.02)	نوعية التعليم في الجزائر حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)	56
(07.02)	نوعية الخدمات الصحية في الجزائر حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)	62
(08.02)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2022 (الوحدة: دولار أمريكي)	64
(09.02)	معدل البطالة في الجزائر للفترة ما بين 1990 و2022	65
(10.02)	تطور تسريح العمال خلال الفترة 1994-1997	66
(11.02)	تطور مؤشر الفقر البشري للفترة بين: 1995-2015	67
(12.02)	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر وعدة دول العربية من سنة 2000 إلى 2022	69

قائمة الأشكال (الفصل الثاني)

الرقم	العنوان	الصفحة
01	البرامج التنموية الاقتصادية الجزائرية 2001-2019	43
02	الإنفاق العام على التعليم	47
03	الإنفاق العمومي على الصحة في الفترة من 1990-2017 (مليار دج)	49
04	الإنفاق العام والخاص على الصحة في الجزائر في الفترة من 1995-2017	50
05	تطور الهياكل الصحية الاستشفائية والجوارية القطاع العام في الفترة من 2005-2018	50
06	معدلات الالتحاق بمختلف الاطوار التعليمية	55
07	نسبة النجاح السنوي لكل الأطوار التعليمية (2000-2018)	56
08	تطور عدد المتخرجين من الجامعة والتكوين المهني في الفترة من 1990-2018	56
09	الرضا على النظام التعليمي لسنة 2018	57
10	تطور العمر المتوقع عند الولادة (1990-2018)	59
11	تطور معدل وفيات الأطفال ووضعية التلقيح وتحصين الأطفال (1990-2017)	59
12	معدل وفيات الأمهات في الجزائر للفترة (2000-2017)	60
13	توزيع المنشئات الصحية في الجزائر لعام 2018	61
14	الرضا على النظام الصحي لسنة 2018	63

مقدمة

يرتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العام الذي يعتبر وسيلة من وسائل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وطريقة فعالة تستخدمها في تحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تسعى جاهدة إليها، والتي تعمل من خلالها على تحسين مؤشرات الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

من هنا زادت أهمية دراسة النفقات العامة لكونها إحدى المتغيرات الاقتصادية المهمة والأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها، إذ أنها تعكس كافة جوانب النشاط الاقتصادي، وتعمل الدول بمختلف أنظمتها على الرفع من الإنفاق على التنمية البشرية، لما له من أثر مباشر وفعال في زيادة معدل التنمية ودفع عجلة التقدم، وتعد الجزائر من بين الدول التي عرفت فيها النفقات العمومية ارتفاعا مذهلا منذ الاستقلال، ويعود ذلك إلى اهتمام الدولة بالتنمية وإنشاء الهياكل القاعدية خاصة في العشرية الأخيرة.

يحتل الإنفاق الاجتماعي أهمية خاصة في هيكل الإنفاق العام، والمتمثل في المبالغ المالية الموجهة لقطاع التعليم (التعليم الابتدائي، الثانوي، والتعليم العالي)، الصحة والسكن، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية، وزادت أهميته باعتباره استثمار في التنمية البشرية التي تعتمد على مخصصات الإنفاق الاجتماعي، فكلما زاد ما ينفق على الجانب المعرفي والصحي والمعيشي للسكان، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي زيادة الإنتاج.

مع مطلع سنة 2001 شرعت الجزائر في تبني سياسة اقتصادية جديدة كان للإنفاق الاجتماعي نصيب مهم فيها وذلك من خلال البرامج التنموية الوفرة المسجلة في المداخيل الناتجة عن التحسن الذي عرفته أسعار النفط بدءا من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، واخيرا ببرنامج المخطط الخماسي (2015-2019)، مكرسة بذلك عودتها الى سياسة التخطيط، وبقاء خضوعها لمنطق المورد الواحد(الريع البترولي) دون الالتفات لدروس الماضي.

التوسع في الإنفاق هو أداة فعّالة لتعزيز التنمية البشرية، وقد أصبحت هذه القضية محل اهتمام كبير في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعتبر منظمة الأمم المتحدة للتنمية أن تعزيز التنمية البشرية حقًا من حقوق الشعوب، لذا يعتبر الاستثمار في العنصر البشري هدفًا رئيسيًا للعديد من الدول، بما في ذلك الجزائر التي تدرك أهمية العنصر البشري كمحرك أساسي للتنمية، وتسعى جاهدة لتعزيز هذا الجانب من خلال زيادة الاستثمار في التعليم والصحة وتطوير المهارات وتوفير فرص العمل.

بناءً على هذا المنطلق، فإن قضايا التنمية البشرية أصبحت ذات أهمية بالغة ضمن البرامج التنموية المختلفة، ويتجلى ذلك من خلال التخصيصات المالية التي تُخصصها الدولة لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتمكينهم من العيش الكريم، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم وزيادة المداخيل، ومن هنا يمكن القول بأن إحراز

أي تقدم في مجال التنمية البشرية أو الإخفاق في ذلك إنما يرجع أساساً إلى توسع اتجاه الإنفاق الاجتماعي ومراقبته وبالذات قطاعي التعليم والصحة باعتبار أن هذين القطاعين يمثلان أهم الروافد الأساسية للتنمية البشرية، ومن هذا المنطلق تبرز لنا إشكالية البحث كالتالي:

ما هو أثر الإنفاق الاجتماعي على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2022).

الأسئلة الفرعية: يندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

- ما موقع الإنفاق الاجتماعي من الإنفاق العام؟
- ما مدى تأثير سياسة الإنفاق الاجتماعي على مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: كإجابة عن الأسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

-يشكل الإنفاق الاجتماعي جزءًا مهمًا من الإنفاق العام في معظم الدول، إذ يتضمن تمويل الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والرعاية الاجتماعية.

-سياسة الإنفاق الاجتماعي لها تأثير إيجابي على مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر.

أهداف الدراسة:

نهدف في هذا البحث إلى الإلمام بأهم جوانب الإنفاق العام والاجتماعي والتنمية البشرية وفهمها ومحاولة معرفة واقعها في الجزائر، بالإضافة إلى محاولة توضيح دور الإنفاق الاجتماعي في تحقيق أهم مؤشرات التنمية البشرية: التعليم والصحة والدخل.

أهمية الدراسة:

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة بتناوله لإحدى القضايا المعاصرة وهي محاولة رفع مستويات التنمية البشرية والذي يعتبر تحديا كبيرا أمام العديد من البلدان لارتباطها بعدة ظروف داخلية وخارجية خاصة بها، كما تبرز أهميته في تقدير أثر الإنفاق الاجتماعي على مستويات مؤشرات التنمية البشرية.

أسباب اختيار الموضوع:

وكان اختيارنا لهذا الموضوع راجع للأسباب التالية:

- محاولة تسليط الضوء على الاهتمام المتزايد للإنفاق العام والاجتماعي.
- إبراز الطرق والأساليب التي يمكن من خلالها أن يؤثر الإنفاق الاجتماعي على التنمية البشرية.

– الرغبة في معرفة واقع التنمية البشرية في الجزائر ومركزها في التصنيف العالمي للتنمية البشرية.

– رغبة منا في معرفة خبايا مجال التنمية البشرية وما مدى مساهمتهما في تطوير وتنمية المستوى المعيشي.

حدود الدراسة:

تتحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين: مكاني وزمني، الجانب المكاني يؤدي بنا إلى الاهتمام بظاهرة النفقات الاجتماعية في الجزائر وأثارها على التنمية البشرية، أما الجانب الزمني للبحث فهو محدد بالفترة (2000-2022) وهي فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية، وهذا راجع إلى الاهتمام بالإنفاق الاجتماعي مع انطلاق الإصلاحات الاقتصادية.

المنهج المستخدم:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع المعلومات من مختلف المصادر ودراستها وتنظيمها وتحليلها بما يناسب مع الموضوع.

صعوبات الدراسة:

لا يخلوا أي بحث علمي من صعوبات والمشاكل وخلال اعدادنا للموضوع واجهنا بعض العوائق منها:

– صعوبة الحصول على الاحصائيات الخاصة بمتغيرات الدراسة

– افتقار الكلية للكتب الحديثة خاصة متعلقة بالصحة و التعليم

دراسات سابقة:

-حميدوش علي، التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة1990-2005م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر سنة 2006، أعطت هذه الدراسة لموضوع التنمية البشرية البعد النظري والتطبيقي في مفهومها ومؤشراتها والمساهمة في التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى السياسات المعتمدة للتنمية البشرية في محاربة الفقر والقضاء على البطالة.

– بوعزارة أحلام، أثر العولمة على التنمية البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر سنة 2009م، تطرقت الباحثة إلى العلاقة بين العولمة والتنمية البشرية ودراسة بعض تجارب لدولتين ناشئتين هما كوريا الجنوبية وماليزيا وتجربتين لدولتين ناميتين هما مصر والجزائر.

-بلعيد رحمة، بن عوالي رشيدة، فعالية الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة ابن خلدون تيارت-، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، حيث تم توصل الى النتائج التالية:

– تعتبر النفقات العامة أداة في يد الدولة تستعملها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ولا تتحقق هذه الأهداف الا بالاستخدام الأمثل لهذه النفقات.

– تميزت سياسة الإنفاق في الجزائر بارتفاع مستوياتها بمرور الزمن نتيجة لتوسع دور الحكومة ونشاطها في التأثير على الأداء الاقتصادي.

أما دراستنا هذه فتتطرق إلى مستوى التأثير الذي يحدثه الإنفاق الاجتماعي على مكونات التنمية البشرية، نشير من خلال هذه الدراسة إلى تأثير الإنفاق على التعليم والصحة على وجه الخصوص وتأثير ذلك على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000م – 2022م.

هيكل الدراسة:

لتحليل الموضوع والإلمام بجل جوانبه، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين:

حيث سنتناول في الفصل الأول، الإطار النظري للإنفاق العام الاجتماعي والتنمية البشرية من خلال ثلاثة مباحث، نتطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول الإنفاق العام، وفي المبحث الثاني فيتناول الإنفاق الاجتماعي ومحدداته، أما في المبحث الثالث نتطرق إلى المقاربة النظرية للتنمية البشرية.

من ثم الفصل الثاني، سيتم فيه دراسة أثر الإنفاق الاجتماعي على التنمية البشرية بالجزائر خلال الفترة 2000–2022 حيث أن المبحث الأول يتناول سياسات التنمية البشرية وتحليل تطور الإنفاق عليها في الجزائر، والمبحث الثاني سندرس من خلاله أثر الإنفاق على التنمية من سنة 2000 إلى 2022.

الفصل الأول

الإطار النظري للإنفاق العام، الاجتماعي والتنمية البشرية

تمهيد:

تسعى كل دولة من دول العالم وخاصة النامية منها إلى تنمية اقتصادها في ظل التطور الكبير الذي يطرأ على الاقتصاد الدولي، وذلك من خلال زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، إما عن طريق سن القوانين تنظم النشاط الاقتصادي، أو بمساهمتها الفعلية في اقتصاد من خلال الإنفاق العام ومن هنا زادت أهمية دراسة النفقات العامة إحدى المتغيرات الاقتصادية المهمة والأداة الأساسية التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها، إذ أنها تعكس كافة الجوانب اقتصادية.

وقد أكدت نظرية التنمية الاقتصادية على أهمية الإنفاق العام بصفة عامة وأهمية الإنفاق العام الاجتماعي بصفة خاصة، فالإنفاق على قطاع التعليم والتعليم العالي والصحة والسكن والشغل بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية... الخ، يعد أحد أهم أدوات السياسة المالية والتي يمكن أن تلعب دور جوهريا في حياة اقتصادية واجتماعية لكل أفراد المجتمع، حيث تركز الدول الاهتمام بأولوية الإنفاق الاجتماعي لأنه هو الذي يربط بين تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ومن هنا يمكن القول بأن إحراز إي تقدم في مجال التنمية البشرية والإخفاق في ذلك إنما يرجع أساسا إلى توسع اتجاه الإنفاق على القطاعات الاجتماعية.

وسنناقش بين ثنايا هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق العام**
- **المبحث الثاني: الإنفاق الاجتماعي ومحدداته**
- **المبحث الثالث: المقاربة النظرية للتنمية البشرية**

المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق العام

تمثل النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية وكذا التنمية البشرية من أجل تحقيق اهدافهم، وذلك حسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي، ودرجة تطور الاقتصاد وظروفه وموارده واحتياجاته، وسيتم في هذا المبحث تناول أهم الجوانب الخاصة بالنفقات العامة من خلال المطالب الموالية.

المطلب الأول: تعريف الإنفاق العام، مفهومه وأركانه

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم الإنفاق العام وابراز أركانه وذلك من خلال العناصر التالية:

أولا– تعريف النفقات العامة:

– النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة.[1]

– النفقات العامة هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) أو أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة[2].

– النفقة العامة مصطلح يتكون من مقطعين: نفقة بمعنى مصاريف وعامة بمعنى أن تقوم بها مؤسسات الدولة العامة من قبل أشخاص يمثلون هذه المؤسسات وعلى قمة هرم إدارتها العليا وهم يمثلون مؤسسات الدولة العامة وخاضعون للقانون العام بفرعيها الإداري والدستوري، وقد تم تكليفهم للقيام بعملية الإنفاق العام على شرط أن تؤدي هذه النفقة العامة إلى تحقيق الصالح العام بإشباعها حاجة عامة.[3]

– تعرف النفقة العامة على أنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.[4]

ثانيا_ العناصر الأساسية للإنفاق العام (خصائصه): ويتضح من هذه التعاريف للنفقة العامة أنها تتكون من ثلاث عناصر أو ثلاث أركان:

1– **الصفة النقدية للنفقة العامة:** العنصر الأول من عناصر النفقة هو استعمال مبلغ من النقود يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات تحتاجها للقيام بنشاطها، كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والإنفاق على الخدمات والمرافق والأشغال العامة وبذلك لا يعد

[1] **هشام مصطفى الجمل**، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 183.

[2] **مجدي شهاب**، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 193.

[3] **سمير صلاح الدين حمدي**، المالية العامة، منشورات زين الحقوقية والأدبية، لبنان، 2015، ص 50.

[4] **محمد عباس محرزي**، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 65.

من قبل النفقة العامة لجوء الدولة بما لها من سلطات في الحصول على ما تحتاجه من موارد إنتاجية بغير مقابل كما في حالات السخرة أو الاستيلاء بغير تعويض.[5]

من مزايا استخدام النقود في الإنفاق أنه يسهل من عمل النظام المالي، ويركز مبدأ الرقابة على النفقات العامة تأمينا للقواعد التي تحقق المصلحة العامة، ولا تتحقق بسهولة هذه الاعتبارات لو جرى الإنفاق بشكل عيني، حيث أن الإنفاق العيني يثير كثيرا من المشكلات الإدارية والتنظيمية ويتسم بعدم الدقة، ومن ضمن عيوبه أيضا الإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد أمام فرص الاستفادة من النفقات العامة وتحمل الأعباء التي تفرضها[6].

2- صفة القائم بالإنفاق: يشترط في النفقة العامة أن تصدر من الدولة أو إحدى هيئاتها ، وبهذا المفهوم فإنها تشمل نفقات الهيئات المحلية والهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة ونفقات المشروعات العامة ، حتى ولو خضعت إدارة هذه المشروعات لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح حيث لا يحجب ذلك صفتها العامة، وبناء على ذلك تعتبر نفقة عامة تلك النفقات التي تنفذها الدولة بصفتها السيادية إضافة إلى نفقاتها في المجال الاقتصادي وبالعكس فإن النفقة التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كان المقصود بها تحقيق نفع عام.[7]

3- هدف النفقة العامة: العنصر الثالث من عناصر النفقة العامة هو الهدف الذي تنشده وهو إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام ، وبهذا المعنى لا تعتبر نفقات عامة تلك التي لا تشبع حاجة عامة ، ولا تحقق نفعا عاما للأفراد، ويمكن تبرير ذلك في أنه لما كان الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة (الضرائب وغيرها) فإنهم يتساوون في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة في جميع الوجوه ، أي أن النفقة تهدف إلى تحقيق حاجة عامة وليست لمصلحة خاصة، فلا تصرف لمنفعة فرد بعينه أو أفراد معنيين، ومما يميز النفقة العامة في الوقت الحالي أنها توافق عليها السلطة التشريعية المشرعة للصالح العام والمنتخبة والمختارة من المجتمع أو الشعب وهي الجهة المخططة للحاجات العامة للصالح العام.[8]

المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام ومصادر تمويله

يُعد الإنفاق العام عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، حيث يشمل كافة المصروفات الحكومية لتلبية احتياجات المجتمع من خدمات وبنى تحتية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويتم تمويل هذا الإنفاق

---

[5] **هشام مصطفى الجمل**، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[6] **بن داود ابراهيم**، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص 22.

[7] **فتحي احمد ذياب عواد**، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوآن للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 59، ص60.

[8] **سمير صلاح الدين حمدي**، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

من مصادر متنوعة تُشكل الإيرادات الحكومية، ولفهم طبيعة الإنفاق العام وكيفية تمويله، يجب تقسيمه إلى أنواعه الرئيسية ومن ثم النظر في مصادر التمويل التي تعتمد عليها الحكومات.

أولا- تقسيم النفقات العامة: مع تطور دور الدولة ازدادت النفقات العامة وتنوعت واختلفت آثارها، لهذا ظهرت الحاجة إلى تقسيم وتبويب هذه النفقات إلى أقسام متميزة، مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائما على مبادئ واضحة ومنطقية، ولهذه التقسيمات أغراض متعددة منها[9]:

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج.
- خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة والاعتماد.
- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة ومعرفة تطورها.
- تقسيم النفقات يمكن من قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج.
- التمكين من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة.

وفيما يلي سنتناول أهم التقسيمات:

1- تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة:[10]

تنقسم النفقات العامة تبعا للهدف المسطر لها وذلك باختلاف وظائف الدولة (التقسيم الوظيفي) إلى:

- **النفقات الإدارية:** تمثل النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لمهامها، وتشمل هذه النفقات نفقات الدفاع، الأمن، العدالة والأقسام السياسية.
- **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات المتعلقة بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي كالتعليم، الصحة، النقل، السكن....
- **النفقات الاقتصادية:** هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال.

2- تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها: تنقسم النفقات من حيث دوريتها إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية:[11]

- **النفقات العادية:** هي تلك النفقات التي تتصف بالدورية وتتكرر من سنة إلى أخرى.
- **النفقات غير العادية:** هي تلك التي لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة فهي تحدث بصورة غير منتظمة، مثل النفقات اللازمة لمواجهة الكوارث، كالفيضانات والزلازل والنفقات الاستثمارية الضخمة...

---

[9] **محمد عباس محرزي**، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 75، ص 76.

[10] **محمد عباس محرزي**، اقتصاديات المالية العامة، نفس المرجع السابق، ص 81-82.

[11] **مجدي شهاب**، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مرجع سبق ذكره، ص 210-211.

وتبدو فائدة هذا التقسيم إلى إرساء قاعدة هامة في مجال تمويل النفقات العامة حيث أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي) التي لا يسمح باللجوء إليها إلا إذا وجهت لنفقات غير عادية.

3- تقسيم النفقات من حيث مقابلها: تنقسم النفقات من حيث مقابلها إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية:

- **النفقات الحقيقية:** هي تلك التي تستنزف جزءا من الموارد المتاحة للاقتصاد الوطني من أجل أداء الخدمات العامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة. وتنقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات جارية (أو تسييريه) ونفقات استثمارية (أو نفقات رأسمالية)[12].

- **النفقات التحويلية:** هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه،[13] وتنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع[14]:

- **اقتصادية:** مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات.
- **اجتماعية:** مثل الإعانات للفقراء والتأمينات الاجتماعية
- **مالية:** وتتضمن أساسا أقساط فوائد الدين العام.

ثانيا-مصادر تمويل الإنفاق العام (الإيرادات العامة): إن قيام الدولة بوظائفها العامة وأنشطتها المتعددة يقتضي منها الحصول على حجم كافي من الإيرادات يسمح لها بمواجهة نفقاتها العامة.

والإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ.[15]

ونظرا لتعدد مصادر الإيرادات العامة فقد اختلفت تصنيفات هذه الإيرادات وتقسيماتها لهذا سوف نقتصر على التقسيم المالي لها كما يلي:

1- الإيرادات السيادية: وتتمثل في الضرائب والرسوم والأثمان العامة:

أ- الضرائب: تعتبر الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة، والتي كانت ولا زالت العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تغطية جانب كبير من الإنفاق العام، وتعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي جبري، نهائي

---

[12] **مجدي شهاب**، أصول الاقتصاد العام، نفس المرجع السابق، ص 212.

[13] **رفعت المحجوب**، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 92.

[14] **مجدي شهاب**، أصول الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص214.

[15] **مجدي شهاب**، نفس المرجع السابق، ص 255.

يتحمله الممول، ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته التكليفية مساهمة في الأعباء العامة أو لتدخل السلطة في تحقيق أهداف معينة.[16]

كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن مبلغ من المال تقتطعه الدولة وتجبيه من ثروات الأشخاص بصورة جبرية ونهائية، من دون مقابل خاص وذلك بغرض تحقيق النفع العام وهي أيضا أداة لتوزيع الأعباء العامة.[17]

ب- الرسوم: تعتبر الرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة وهي ذات أهمية خاصة لكونها من الإيرادات التي تدخل خزانة الدولة بصفة دورية منتظمة، ومن ثمة تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة، ويمكن تعريف الرسم على أنه "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى هيئاتها العامة مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد إلى جانب نفع عام يعود على المجتمع ككل.[18]

ج- الأثمان العامة: النوع الثالث من أنواع الإيرادات العامة الضريبية هو الأثمان العامة، ويعرف الثمن العام بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات التي تقدمها الحكومة مثل خدمات مرافق السكك الحديدية ومترو الإنفاق والمياه والبريد والهاتف...الخ، وما يميز الأثمان العامة أنه تدفع اختياريا ولا يهدف من ورائها إلى تحقيق ربح وتعتبر من المصادر الهامة للإيرادات العامة.

2- إيرادات القطاع العام (أموال الدومين): يقصد بأموال الدومين الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة، وتنقسم إلى:

- **الدومين العام:** عبارة عن الأموال التي تملكها الدولة وتخصص للنفع العام مثل الموانئ والجسور وغيرها والقاعدة مجانية الانتفاع بها مع إمكانية فرض رسوم رمزية لتنظيم الانتفاع بها.

- **الدومين الخاص:** يقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضعها لأحكام القانون الخاص وعلى عكس الدومين العام فإن الدومين الخاص يعتبره مصدرا من مصادر الإيرادات العامة وينقسم إلى الدومين العقاري وهو ما تمتلكه الدولة من الأراضي الزراعية أراضي البناء وغيرها والدومين المالي في شكل أسهم وسندات الشركات، والدومين الصناعي والتجاري هو ما تمتلكه الدولة من منشآت صناعية وتجارية.

3- القروض العامة: إن اللجوء إلى القروض كوسيلة لتمويل الاقتصاد العمومي يكون بسبب عجز الموازنة وعدم كفاية الإيرادات العامة، وقد تكون هذه القروض داخلية أو خارجية.

القروض الداخلية هي تلك القروض التي تقترضها الحكومة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل البلد ومن مميزاتها أنها لا تؤثر على الثروة الوطنية بالزيادة أو النقصان، وإنما تؤدي إلى إعادة توزيع جزء منها فقط، أما القروض الخارجية فهي القروض التي يكون مصدرها أشخاص معنويين أو طبيعيين لا يقيمون في

---

[16] **منصور ميلاد يونس**، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1991، ص 101.

[17] **فوري عطوي**، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 49-50.

[18] **سوزي عدلي ناشد**، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص 102-105.

إقليم الدولة، وهذه الأخيرة تحتوي على مخاطر لا يجب إهمالها، ذلك أن الديون المترتبة تكون بالعملة الصعبة وتسديد خدماتها يكون بهذه العملة أيضا في زمن استحقاقها مما يؤدي إلى نشأة عبء تحويلي قد يحدث حالة لا توازن في ميزان حسابات الخزينة ووضعية سيئة لاحتياطات الصرف، خاصة إذا تزامن هذا مع انخفاض قيمة العملة الوطنية فإن عبء التسديد سوف يزداد حدة، كذلك فإن الاستدانة الخارجية غالبا ما تؤدي إلى المجازفة أو الإضرار باستقلالية التسيير المالي و الاقتصادي من حيث الضمانات المطلوبة و ذلك بتخصيص موارد خاصة لخدمة و تسديد القروض كتجميد العوائد بالعملة الصعبة، الالتزام بالامتيازات التجارية و حتى السياسية، كما أن القروض الأجنبية المستعملة لتمويل الإنفاق الداخلي تمنح موجودات مالية للخزينة مما يزيد في كتلة وسائل الدفع و هذا بدون مقابل لها، و بذلك تكون أمام وضعية التمويل التضخمي للنفقات العمومية.[19]

وتجدر الإشارة أن اعتماد أسلوب القرض كوسيلة للتمويل يجب أن يختص بتغطية النفقات الاستثمارية فقط نظرا لوجود إمكانية الحصول على عوائد من جهة واعتبار القرض إيراد مؤقت من جهة أخرى.

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها

ظاهرة تزايد الإنفاق العام تعتبر واحدة من أهم القضايا الاقتصادية التي تواجهها الحكومات الحديثة، وتمثل هذه الظاهرة زيادة مستمرة في حجم النفقات الحكومية على مر الزمن، وتشمل نفقات على الرواتب والخدمات العامة والبنية التحتية والبرامج الاجتماعية وغيرها، ومن المهم استعراض أسبابها المحتملة وتأثيراتها على الاقتصاد والمجتمع.

أولا_ ظاهرة تزايد النفقات العامة:

تطور الدولة وتغير وظائفها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم المنتجة أدى إلى توسع نشاطاتها المختلفة، وإلى زيادة حجم وتنوع النفقات العامة، حيث اصبحت ظاهرة الزيادة في النفقات العامة للدولة عامة على جميع دول العالم المتقدمة والنامية، أيا كان نظامها السياسي وفلسفتها الاقتصادي.[20]

قد أثارت هذه الظاهرة اهتمام الباحثين في موضوع المالية لدرجة أن اعتبروا هذه الظاهرة قانونا من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي حيث قسمت أدبيات المالية العامة ظاهرة تزايد الإنفاق العام إلى نوعين هما الزيادة الحقيقية والزيادة النقدية (الظاهرية) حيث يقصد بالنوع الأول زيادة الإنفاق العام نتيجة لزيادة حجم الإنتاج من السلع والخدمات، أما النوع الثاني فيقصد به زيادة الإنفاق العام نتيجة لزيادة المستوى العام للأسعار[21].

كان أول من تعرض بالتحليل لهذه الظاهرة الاقتصادية الألماني فاجنر لهذا سميت هذه الظاهرة "بقانون فاجنر "نسبه له، حيث حاول الاقتصادي الألماني فاجنر ادولف من خلال دراسة العلاقة بين النمو الدخل من جهة

---

[19] **احمد مجذوب احمد علي**، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، هيئة الأعمال الفكرية، 2003، ص270، ص 276.

[20] **فتحي أحمد ذياب عواد**، اقتصاديات المالية العامة، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2013، ص 79.

[21] **حسين العمر**، مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الكويت، 2002، ص 104.

و نمو النفقات من جهة اخرى سنة 1892، وتلخص هذا القانون في إنه إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدل معينا للنمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره زيادة الحاجة إلى الإنفاق العام، وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع العام للتمويل [22].هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الاضافية الناتجة عن النمور الاقتصادي

وعليه فإن وفقا لقانون فاجنر هناك ثلاثة أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي[23]:

1. عامل التصنيع والتحديث مما يستوجب قيام السلطة بهذه الأعمال، ويستدعي ذلك الإنفاق العام على المجالات التي تضمن العقود والاتفاقيات وحفظ الأمن والعدل وحكم القانون.
2. عامل النمو في الدخل الحقيقي يؤدي لا محالة إلى التوسع النسبي في الإنفاق الرفاهي والثقافي والتعلمي.
3. عامل التطور الاقتصادي والتغيرات السريعة يتطلب أن تسيطر الحكومة على ادارة الاحتكارات الطبيعية وذلك من أجل زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي، و كذلك لتوفير الاستثمارات اللازمة في بعض القطاعات . التي يحجم عنها القطاع الخاص.

بالرغم من أن القانون لم يتوصل إلى أكثر من أن ظاهرة التزايد في النفقات العامة عامة ومستمرة .فإنه ولهذا السبب تعرض إلى نقد نتيجة التي ترافق تطبيقه في المجتمعات التي تتباين في نموها ودرجة تطورها واستمرار زيادة النفقات العامة، كما أن الاعتماد على العوامل الاقتصادية بمفردها غير كافية لتفسير ظاهرة [24].الزيادة في النفقات العامة إذ ربما يغزى تزايدها إلى أسباب السياسية و اجتماعية.

فحين أيد باركنسون في كتابه "قانون باركنسون "الذي صدر عام 1958حيث يرى باركنسون أن القطاع العام يقوم عادة بتوظيف قوة عمل تفوق الحاجة الفعلية لهذا القطاع مما سيؤدي إلى زيادة الإنفاق العام دون تحقيق. زيادة مماثلة في الناتج القومي.[25]

كما قدم الاقتصاديان بكوك و وايزمان في كتابهما :" النمو في الإنفاق العام في المملكة المتحدة" ، تفسيرا آخر لظاهرة التنامي الإنفاق العام، حيث ارجعوا هذه الظاهرة إلى أثرين وهما أثر الاستبدال وأثر التركز .فأثر الاستبدال يقصد به أثر الظروف غير العادية كالكوارث الطبيعية والحروب على الإنفاق العام التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وذلك من خلال زيادة الإيرادات العامة عن طريق زيادة نسبة الضرائب او استحداث الضرائب الجديدة واستمرار الضرائب الجديدة حتى بعد انتهاء الأوضاع الغير العادية، حيث يستمر الإنفاق العام على مستواه الجديد

---

[22] **كريم سالم حسين الغالبي**، الانفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر (Wagner's law) في العراق للمدة (1975_2010) تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد 25، 2012، ص 36.

[23] **أحمد سلامي**، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 2013-1970مجلة .أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جوان 2015، ص 53

[24] **فتحي أحمد ذياب عواد**، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[25] **Loïc philip**, finance publiques,5édition, cujas, paris,1999, p38.

نظرا لاضطرار الدولة لدفع التعويضات المختلفة ومنها إعادة إعمار .اما أثر التركز يقصد به أثر التطور الاقتصادي والاجتماعي على الإنفاق العام، فتطور الاقتصادي و الاجتماعي سيؤدي إلى زيادة الطلب على [26].الخدمات العامة مما سيترتب عليه زيادة الإنفاق العام لمواجهة هذه الزيادة في الطلب

ثانيا الأسباب الظاهرية والحقيقية لتزايد النفقات العامة:

الزيادة في النفقات العامة لا تعني زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها، فقد ترجع هذه الأخيرة إلى أسباب ظاهرية بمعنى زيادة في مقدار النفقات العامة دون الزيادة في المنفعة الحقيقية، أما الزيادة الحقيقية في النفقات العامة فمعناها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات.

1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة معدل النفقات العامة دون انعكاس ذلك على زيادة المنفعة العامة من السلع والخدمات التي يستفيد منها الأفراد فهي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة اسمية ويمكن حصر أهم تلك الأسباب في[27]:

- **تدهور قيمة العملة:** إذ ينتج عن تدهور قيمة النقد ارتفاعا في الأسعار، ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم النفقات العامة الإسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات.

- **تغيير طرق المحاسبة الحكومية:** يؤدي التغيير في طرق الحسابات العامة إلى زيادة غير حقيقية في النفقات العامة وعليه فالانتقال من طريقة الميزانية الصافية أي خصم نفقات تحصيل الإيرادات إلى طريقة الميزانية الإجمالية يؤدي إلى زيادة ظاهرية كبيرة في أرقام كل من النفقات العامة والإيرادات العامة.

- **زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:** إن اتساع مساحة الإقليم نتيجة ضم مناطق جديدة للدولة قد يترتب عليه زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب على هذا الانضمام أية زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي، كما أن الزيادة في الإنفاق العام بتأثير زيادة عدد السكان ليست في الواقع سوى زيادة ظاهرية.

2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

تتنوع الأسباب الحقيقية لازدياد الإنفاق العام ومنها:

- **الأسباب الاقتصادية:** وتشمل

- زيادة الدخل الوطني: فارتفاع الدخل الوطني يترتب عليه ارتفاع موارد الدولة ومن ثم نفقاتها.

- زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: فكلما حرصت الدولة على التدخل بصورة موسعة كلما ازداد حجم الإنفاق العام.

---

[26] **وليد عبد الحميد عايب**، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان،2010 ، ص 58

نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، دار المناهج، عمان، 2005، ص 53-54.

– **الأسباب الاجتماعية:** لقد ازدادت الحاجات الاجتماعية من تأمين ضد البطالة، المرض، العجز والشيخوخة وإعانة الفقراء، اليتامى والأرامل... وقد ترتب عن قيام الدولة بهذه الواجبات زيادة النفقات العامة.

– **الأسباب الإدارية:** ترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها خلق العديد من الوزارات والإدارات للقيام بتقديم الخدمات العامة والإشراف على حسن سير المشروعات العامة المختلفة وذلك أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

– **الأسباب المالية:** تتمثل هذه الأسباب في[28]:

– سهولة الاقتراض: إن سهولة حصول الدولة على القروض العامة شجعها مرارا على التوسع في الإنفاق العام.

– وجود فائض في الإيرادات العامة: يؤدي وجود فائض في الإيرادات العامة إغراء الحكومة بالتوسع في الإنفاق العام وهذا الوضع قد يشكل خطورة عندما يختفي هذا الفائض لأنه يصعب ضغط النفقات العامة حينها.

– **الأسباب السياسية:** تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة وتؤدي لازديادها ومن هذه العوامل:[29]

– انتشار المبادئ الديمقراطية: حيث يترتب عليها زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل والتكفل بالكثير من خدماتها، كما أن الحزب الحاكم يتوسع في المشاريع الاستثمارية لإرضاء الناخبين.

– زيادة نفقات التمثيل الخارجي: أدى نمو العلاقات الدولية إلى ازدياد النفقات العامة بسبب زيادة حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة وكذلك ارتفاع نفقات الاشتراك في المنظمات الدولية والإقليمية.

– زيادة النفقات العسكرية: تدفع الدولة مبالغ طائلة لتحصل على أحدث الأساليب والاختراعات العسكرية بهدف حماية منشآتها وأراضيها.

المبحث الثاني: الإنفاق الاجتماعي ومحدداته

بعد التعرف على الإنفاق العام بصورة عامة والإلمام بأهم جوانبه، سيتم في هذا المبحث إلقاء الضوء على الإنفاق الاجتماعي الذي يمثل جزءا مهما من النفقات العمومية كتحويلات ومبالغ مالية موجهة نحو قطاعات التعليم، الصحة والسكن... وتهدف إلى تحقيق أهداف وأغراض اجتماعية واقتصادية للدولة، انطلاقا من أَّنه كلما زاد ما ينفق على رفع المستوى المعرفي والصحي والمعيشي للأفراد، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي زيادة الإنتاج، فزيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية التعليم، الصحة والسكن والعمل والتشغيل بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية يساهم مباشرة في تحسين نوعية الحياة ويؤدي إلى زيادة النمو.

[28] **مجدي شهاب**، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مرجع سبق ذكره، ص 223.

[29] **محمد عباس محرزي**، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 112-113.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الاجتماعي وأشكاله

يُعَدُّ الإنفاق الاجتماعي جزءًا أساسيًا من سياسة الدولة الهادفة إلى تحسين مستوى المعيشة وضمان الرعاية الاجتماعية للمواطنين. يشتمل هذا النوع من الإنفاق على جميع النفقات التي تخصصها الحكومة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والإسكان، وغيرها من الخدمات التي تساهم في تحقيق التنمية البشرية الشاملة.

أولاً – مفهوم الإنفاق الاجتماعي:

الإنفاق الاجتماعي يشير إلى الإنفاق الحكومي المرتبط بالجوانب الاجتماعية للمجتمع، والذي يستهدف تلبية الاحتياجات العامة التي تعزز التنمية الاجتماعية للأفراد. وتُعرف هذه النفقات عادةً بأنها تتمحور حول الجوانب الاجتماعية، حيث يكون الهدف الرئيسي منها تعزيز مستوى الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، وخاصةً الفئات الأكثر احتياجاً وضعفاً.[30] كذلك ينظر إلى الإنفاق الاجتماعي على أنه الأداة بامتياز التي تسمح بإعادة توزيع أفضل للموارد المتاحة للمجتمع وخاصة الموارد التي تعود بالفائدة على الفئات الأكثر فقرا.[31]

الإنفاق الاجتماعي يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة بتحويلات نقدية أو عينية بهدف دعم الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل وتحسين ظروفهم المعيشية، كما يهدف إلى تفادي القلاقل الاجتماعية والتأثيرات السلبية على الاقتصاد. التحويلات النقدية تساعد على زيادة القوة الشرائية للفئات المستهدفة، بينما التحويلات العينية تشجع استهلاكهم لسلع وخدمات معينة تقدمها الدولة. كما يشمل الإنفاق على القطاعات التعليمية والصحية والثقافية بهدف رفع مستوى المجتمع وتمكين الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز التنمية الاجتماعية.[32]

كما يختلف مفهوم الإنفاق الاجتماعي بين البلدان ويتوقف ذلك على التقدم الذي يحرزه البلد في أولويات التنمية الاجتماعية، ويُعرف صندوق النقد الدولي الإنفاق الاجتماعي على أنه إنفاق حكومي من الميزانية على الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة.

---

[30] **خميسي قايدي**، النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 07، العدد 03، جامعة علي لونيسي، -بليدة 02-، 2016، ص 112.

[31] **Fernando chever M, Noel Josée** C, Caldas de Vida Y Gastro Publico Social en Colombo: Anal Isis porc Departamontos: 1993-2000, Semestre Economico, Volume 19, N°26, Madellin, Colombia, enero-junio, 2010, p:59.

[32] **فاطمة محمد راشد علي**، السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2020، ص 263-264.

الإنفاق الاجتماعي يسعى إلى تعزيز الرفاه البشري من خلال توفير خدمات وحماية اجتماعية جيدة، خاصة الخدمات المتمثلة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. يجب أن يحافظ الإنفاق الاجتماعي على علاقة إيجابية مع نوعية حياة معينة للسكان، مما يضمن إتاحة الفرص والخدمات التي تحقق الرفاهية وتوفر الحماية اللازمة.

مما سبق يمكن القول أن النفقات الاجتماعية هي عبارة عن نفقات عمومية موجهة لقطاعات الاجتماعية الأساسية لضمان التنمية الاجتماعية والبشرية.

ثانيا: أشكال الإنفاق الاجتماعي: يقسم المشرع الجزائري الإنفاق الاجتماعي إلى قسمين :

1_ نفقات التسيير الاجتماعية: تتكون أساسا من مرتبات الموظفين في الهيئات التالية:

الثقافة، التعليم، الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم والتكوين المهني، السكن، والعمل والضمان الاجتماعي والتضامن الوطني والأسرة .

2_نفقات الاستثمار الاجتماعية: تشمل النفقات الموجية لقطاعات الاجتماعية التالية: التربية والتعليم، المنشآت التحتية الاجتماعية والثقافية (الصحة، الحماية الاجتماعية، الثقافة والشباب والرياضة) والسكن.

المطلب الثاني: التطور النظري لمفهوم الإنفاق الاجتماعي

والذي تم فيه التطرق إلى العناصر التالية:

1_النظرية الكينزية: وفقا للنظرية يمكن أن يساهم الإنفاق العام بما فيه الإنفاق الاجتماعي في النمو الاقتصادي حيث أن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي قد يؤدي إلى زيادة حجم التوظيف والأرباح من خلال تأثير مضاعفة الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي يحفز على زيادة الإنتاج، وهذا الأخير يعتمد على قيمة مضاعفة الإنفاق الحكومي، ومع ذلك يرى المعارضون أن الإنفاق الاستهلاكي قد يؤدي إلى منافسة الاستثمار الخاص، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي في المدى القصير ويقلل من تراكم رأس المال في المدى البعيد.

تختلف طبيعة السياسة المالية في النموذج الكينزي بحسب طبيعة الظروف الاقتصادية العامة. في الفترات التي تشهد ركوداً اقتصادياً، يجب اعتماد سياسة مالية توسعية لزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات العمالة. إلى أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يحفز القطاع العام والخاص على توظيف المزيد من العمالة لإنتاج هذه السلع والخدمات. وبالتالي، يزيد إسهام القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

ترى النظرية الاقتصادية الكينزية، أن هناك أنواعا مختلفة من الإنفاق العام تساهم إيجابيا في النمو الاقتصادي، وحتى النفقات الاستهلاكية ذات الطبيعة الجارية هي الأخرى يمكن أن تسهم بصورة إيجابية في النمو

الاقتصادي من خلال تأثير مضاعفة الإنفاق على الطلب الكلي، غير أن الإنفاق العام ربما يزاحم الاستثمار الخاص، وبالتالي يوهن النمو الاقتصادي في الأجل القصير كما يخفض تراكم رأس المال في الأجل الطويل، وتظهر المزاحمة للقطاع الخاص لاسيما حينما ترتبط الموازنات العامة بعجوزات مالية يتم تمويلها من مصادر الإقراض الحقيقي المحلي التي ترتبط أيضا وتتأثر بأسعار الفائدة.[33] ومع ذلك يصنف البعض الإنفاق العام إلى نوعين: إنفاق عام منتج، وإنفاق عام غير منتج، ويفترض الإنفاق العام المنتج يكون تأثيره مباشرا على النمو الاقتصادي، بينما الإنفاق العام غير المنتج يكون تأثيره غير مباشر على النمو الاقتصادي، أو لا يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.[34]

2_نظرية ماس جريف: تؤكد على أهمية تشجيع الإنفاق العام في المراحل المبكرة من النمو الاقتصادي. تبرز النظرية أن النظام السوقي قد لا يستطيع تحقيق كل الوظائف الاقتصادية بشكل كامل بسبب وجود قصور ذاتي وإخفاقات. وبالتالي، تصبح السياسة المالية ضرورية لتوجيه وتصحيح مسار الاقتصاد وسد الفجوات في نظام السوق. وتعتبر مسألة حجم القطاع العام مسألة فنية أكثر منها مذهبية، حيث يتعين تحديدها بناءً على عوامل متعددة وتشير النظرية إلى ثلاث عوامل رئيسية في الدول النامية تدفع نحو زيادة الإنفاق العام، وهي:

- النمو السكاني والضغوط المحلية على الحكومة لتوفير الخدمات الأساسية.
- تأثير المحاكات الدولية والصيحات العالمية في زيادة الطلب على الحاجات العامة.
- ضغط الضوء على الحكومات لتبني سياسات تعزز النمو وتوفير الخدمات الأساسية.

بشكل عام، ترى النظرية أن زيادة الإنفاق العام يمكن أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في الاقتصاد، ولكن يجب تحديد الحجم المثلى للقطاع العام استناداً إلى الظروف الفردية لكل دولة.

3_قانون فانجر: يركز على العلاقة الإيجابية بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام، حيث ينظر إلى الإنفاق العام كعامل تفسيري يستجيب بشكل إيجابي للنمو الاقتصادي. وأساساً، يرى فاجنر أن زيادة الإنفاق العام هي سمة حتمية للاقتصاديات الناشئة.

توصل فاجنر إلى هذه النتيجة بدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في البلدان الصناعية، ووجد أن هناك علاقة إيجابية وحيدة الاتجاه بينهما، حيث يزيد الإنفاق العام مع زيادة الناتج القومي.[35]

---

[33] **محمد أحمد الحاوري**، أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي في اليمن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام منهج التكامل المشترك، مجلة الاجتماعية، العدد 50، ديسمبر 2016، ص 210-211.

[34] **محمد أحمد الحاوري**، نفس المرجع السابق، ص 212.

[35] **Kouakou Bérenger kouassi**, Public Spending and Economic Grouth in Developing Countries: A Synthesis, Financial Market Institutions and Risks, Volume2, issue 2, 2018, p :24.

وفقًا لفاجنر، هناك ثلاثة أسباب تعزز اعتقاده بأن الإنفاق العام يزيد مع زيادة الدخل:

ـ التحديث والتصنيع: حيث تعتبر الأنشطة العامة بديلاً لأنشطة القطاع الخاص، ويتطلب ذلك زيادة الإنفاق العام.

ـ المرونة في الخدمات الثقافية والاجتماعية: حيث تزيد مع زيادة الدخل، وتعتبر مرونة بالنسبة للدخل.

ـ غير الفعالية في توفير بعض السلع: القطاع الخاص غير فعال في توفير بعض السلع مثل المطارات والموانئ، مما يستدعي تمويل مشاريع واسعة النطاق من القطاع العام[36].

وتدعم دراسات أخرى فكرة أن الإنفاق العام يمكن أن يسهم في النمو الاقتصادي، خاصة إذا تم توجيهه نحو قطاعات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، والتي يؤدي استثمارها إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز النمو. ومع ذلك، فإن الأدلة التجريبية لهذه العلاقة غير حاسمة، حيث تظهر بعض الدراسات نتائج سالبة أو ضئيلة، مما يجعل هذا المجال موضوع نقاش مستمر في الأدبيات الاقتصادية.

يونجين أكد في دراسته لعام 2012 أن حجم الإنفاق العام يؤثر على النمو الاقتصادي في دول متقدمة ونامية، وأن هذا التأثير يختلف بين الدول المتقدمة والنامية. وأظهرت الدراسة أن الإنفاق العام يمكن أن يزيد معدلات البطالة، خاصة في الدول النامية. كما أشارت الدراسة إلى أن تأثير حجم الحكومة على البطالة يختلف بين البلدان. وأشارت دراسات أخرى إلى أن الإنفاق على الصحة والتعليم يمكن أن يسهم في النمو الاقتصادي في المدى الطويل،[37] بينما قد يكون للإنفاق العسكري والصحي تأثير سلبي على النمو. وأوضحت دراسات أخرى أن الإنفاق الاجتماعي يمكن أن يرتبط بنتائج اجتماعية أفضل ونمو اقتصادي أعلى عندما يرافقه حوكمة رشيدة.[38]

المطلب الثالث: محددات الإنفاق الاجتماعي

تنقسم محددات الإنفاق الاجتماعي إلى الإنفاق على الصحة، الإنفاق على التعليم (الابتدائي، الثانوي، التعليم العالي الإنفاق على السكن الإنفاق على العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية، وسيتم التركيز على المحددات الرئيسية للإنفاق الاجتماعي التي تشمل الإنفاق على كل من التعليم والصحة.

---

[36] **عمر محمودة أبو عيدة:** "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية وتطبيقية خلال الفترة 1995-2013، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 01، العدد 03، حزيران 2015، ص 156.

[37] **Mark. p Connolly, Mateen. J Postma**, Health Care as an Investment: Implications for an Era of Ageing populations, Journal of medical marketing, Vol 10, N°01, 9020, p: 06-07.

[38] **Chris Heitzeg**, U.S State Social Spending and Economics Growth, College of Saint Benedict and Saint Jhon's, 2015, p: 06.

أولا- الإنفاق على الصحة:

يُعَدُّ الإنفاق على الصحة جزءًا حيويًا من الإنفاق الاجتماعي ويعكس التزام الدولة بتحسين مستوى الرعاية الصحية للمواطنين ويتضمن هذا الإنفاق جميع النفقات التي توجهها الحكومة لضمان تقديم خدمات صحية عالية الجودة وشاملة للجميع.

1. تعريف الصحة: يعرف البنك الدولي أن كل من الصحة والقدرة على تحسين الصحة يرتبطان بالدخل والتعليم، ويتأثران بالتغيرات التي تُحدثها الثروة والتعليم في سلوكيات الأفراد، بالإضافة إلى مقدار النفقات وفعاليتها في النظام الصحي، وانتشار الأمراض الحالية المحددة بالمناخ والجغرافيا والبيئة بشكل كبير.[39]

التعريف أكثر تداولا هو الذي وصفته منظمة الصحة العالمية OMS على أنها حالة من اكتمال صحة السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا. لا مجرد الخلو من المرض والعجز. وهذا يجعل كل الشعوب تصل إلى أعلى مستوى ممكن من الصحة.[40]

هناك من يرى أن المقصود بالصحة هي قدرة الفرد على مواجهة المشاكل الصحية التي يتعرض لها بحيث تتوفر طاقة ايجابية من الصحة من اجل الحصول على التكامل في الجوانب البدنية والعقلية والاجتماعية وهذا ما يوفر للفرد المحافظة على توازنه من خلال التوفيق بين الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.[41] فالصحة هي الثروة الأولى وذلك لأن الصحة الجيدة هي ركيزة البناء بناء الصحة والمجتمع والاقتصاد.[42]ويتسع أيضا مفهوم الصحة العامة أو صحة المجتمع ليشمل ما هو أكثر من أعمال وزارة الصحة. فيشمل أيضا مستوى الرفاهية الاجتماعية ومستوى التعليم والعادات المجتمعية والثقافية الصحية والصحة المهنية وإدارة الكوارث وكل الأعمال التي تؤثر في الصحة الفرد والمجتمع.[43]

2.التحليل الاقتصادي للصحة: يعتقد علماء الاقتصاد في البلدان الليبيرالية أن تقديم الخدمات الصحية لا خدمات الأنشطة الاقتصادية الأخرى إذ يعتبرونها مثل الخدمات السوقية الأخرى كالنقل والتأمين... إلخ. لكن وجهة النظر هذه جزئية لأن الخدمات الصحية ليست كلها قابلة للانحدار حيث لا يخضع جزء منها لقانون السوق.

---

[39] **قندلي رمضان**، الحق في الصحة في القانون الجزائري، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد 06، جانفي 2012، ص 219.

[40] **يوسف لازم كماش وآخرون**، الصحة والتربية الصحة، الطبعة الأولى، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 05.

[41] **ديفيد بلوم**، مجلة التمويل والصحة، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2014، ص 01.

[42] **Lanny fox**, Concept of Health in Sport, Journal of The Philosophy of Sport, New York, 15 mars 2013.p:32.

[43] **عامر عباد العتيبي**، إدارة المستشفيات والمرافق الصحية المبادئ الأساسية، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة 2016، ص 79.

يتكون سوق الخدمات الصحية من الخدمة المتداولة (الخدمة الصحية) والعرض (الجهة المقدمة للخدمات الصحية والطلب (المريض) وسعر الخدمة الصحية. تتميز هذه السوق عن سوق الخدمات الأخرى حيث عادة ما يجهل المستهلك (المريض) علته وطبيعة العلاج الملائم لحالته، عدم تجانس الخدمات الصحية المعروضة، الطبيعة الخاصة لهذه الخدمة تجعل من الضروري تدخل الدولة لتحمل جزء من التكاليف غياب توليفة الأسعار السائدة ومدى تعبيرها عن جودة الخدمة الصحية المقدمة. هذا كله يعني أن عملية اتخاذ القرار لا تتم في بيئة من اليقين بتفضيلات المستهلك وإنما تعتمد على احتمالات حدوث مختلف الحالات الصحية.

الطلبDemande: طلب الخدمات الصحية يتألف من الطلب على العلاج والوقاية، ويتضمن الطلب على العلاج خدمات التشخيص والأدوية، سواء من خلال العلاج المباشر في المنازل أو من خلال المؤسسات الصحية مثل المستشفيات، بهدف علاج المرضى وتخفيف معاناتهم. أما الطلب على الوقاية، فيتضمن الخدمات الصحية المتعلقة بصحة المجتمع، والتي تعرف بالخدمات الصحية البيئية، وتشمل الحماية من الأمراض المعدية والأوبئة، وكذلك الحماية من التدهور الصحي الناتج عن السلوكيات الضارة والنشاطات الملوثة للبيئة.[44]ويتميز طلب الخدمات الصحية بمجموعة من الخصائص. على سبيل المثال، يختلف طالبو الخدمات الصحية عن طالبي المنتجات الأخرى بمستوى المعرفة الأقل بطبيعة الخدمات المتوفرة وأساليب العلاج المناسبة وكيفية تلبية احتياجاتهم. يتأثر الطلب والحاجة إلى الخدمات الصحية بالعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمستفيدين من هذه الخدمات.[45]

العرضSupplie: يتميز عرض الخدمات الصحية بكونه يتم من خلال منافذ محدودة تتميز في الغالب بالاحتكار من خلال إمكانية التحكم في الأسعار نظرا لخصوصية الخدمة الصحية، ومن ثم غياب حافز الربح بالنسبة للمؤسسات الاستشفائية التابعة للقطاع العام ضف إلى هذا فإنه تتوفر لدى العارضين (الأطباء) معلومات تتحدد على أساسها نوعية الخدمة الممنوحة والتي لا تتوفر لدى المستهلك (المريض).

السعرPrice: لا يتحدد سعر الخدمة الصحية من خلال آلية السوق وإنما يخضع في الغالب للمؤسسات الحكومية التي لا تهدف إلى الربح وإنما إلى تحقيق المصلحة العامة حيث تتدخل الدولة بوضع قيود على السعر وذلك بتحديد سقف أعلى أو أدنى.[46]

3.تعريف الإنفاق على الصحة: هو عبارة عن مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة، وهو يغطي تقديم الخدمات الصحية الوقاية والعلاجية، وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية والمعونات الطارئة المخصصة للرعاية الصحية

[44]**سعيدة نيس**، تمويل نفقات الصحة في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 07، السنة 07، 2016، ص 366.

[45]**فوزي شعبان مدكور**، تسويق الخدمات الصحية، الطبعة الأولى إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص 174.

[46]**سعيدة نيس**، تمويل نفقات الصحة في الجزائر للفترة 2000-2015، مرجع سبق ذكره، ص 367.

ولكنها لا تشتمل تقديم المياه والصرف الصحي. فالإنفاق العام على الصحة يتكون من الإنفاق المتكرر والإنفاق الرأسمالي من الميزانيات الحكومية (المركزية والمحلية)، والقروض والمنح الخارجية (بما في ذلك التبرعات المقدمة من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية)، وصناديق التأمينات الصحية العامة والاجتماعية (أو الإجبارية).[47]

ثانيا- الإنفاق على التعليم:

يُعَدُّ الإنفاق على التعليم استثمارًا في مستقبل الأمة، حيث يُسهم في بناء مجتمع متعلم ومؤهل قادر على مواجهة تحديات العصر. يشمل الإنفاق على التعليم جميع النفقات التي تخصصها الحكومة لتحسين النظام التعليمي وضمان إتاحة التعليم لجميع الأفراد.

1.مفهوم التعليم (الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي):

1- تعريف التعليمEducation: يعد العنصر البشري أساسًا استراتيجيًا في تقدم وتطور المجتمعات والمؤسسات. يتجلى هذا التطور من خلال الاستثمار في التعليم، الذي يعتبر الأساس والقاعدة الأساسية التي تتخلل كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية فالتعليم هو الوسيلة المناسبة لتحقيق التقدم العلمي وتوسيع آفاق الابتكار والإبداع، مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية،[48] ويعمل التعليم على تنمية الفرد وفقًا لاحتياجاته الشخصية ومتطلبات المجتمع التي ينتمي إليه.

للتعليم دور محوري في العملية التنموية، حيث يمكن من خلاله تحقيق أهداف التنمية سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، ومن هذا المنطلق يُعَدُّ الإنفاق على التعليم استثمارًا في رأسمال البشري، يتوقع الحصول على عوائد كبيرة سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات.[49]

2- تعريف التعليم العاليHigher Education: التعليم العالي قمة الهرم التعليمي التي يمر بها الفرد وأرقاها إذ تكسبه مؤهلات ومهارات عالية، تساعده فيما بعد في الحصول على وظيفة كما تمنحه أيضا مكانة اجتماعية

[47] **وفاء سلطاني**، تقييم مستوى الخدمات الصحية في الجزائر وآليات تحسينها، دراسة ميدانية بولاية باتنة، أطروحة دكتوراه ل م د في علوم التسيير، شعبة تسيير المنظمات، جامعة باتنة، 2016/2015، ص 162.

[48] **بلخضر نصيرة**، الاستثمار في تنمية الموارد البشرية بالمؤسسة الاقتصادية ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم تسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017/2016، ص 203.

[49] **فيصل بوطيبة**، العائد من التعليم في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص 16.

مرموقة،[50] كما يعرف التعليم العالي على أنه كل أنماط التعليم الأكاديمية والمهنية والتكنولوجية أو إعداد المعلم التي تقدم في مؤسسات مثل الجامعات كلية المعاهد التكنولوجية وكليات المعلمين.

يعرف التعليم العالي في الجزائر حسب الجريدة الرسمية وفقا لقانون 99-05 بأنه كل نمط للتكوين والبحث يقدم ما بعد التكوين المهني من طرف مؤسسات معتمدة وتتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات والمراكز الجامعية، والمدارس والمعاهد الخارجية عن الجامعة كما يمكن أن تنشأ معاهد ومدارس لدى دوائر وزارية أخرى بتقرير مشترك مع الوزير المكلف للتعليم العالي.[51]

3- تعريف الإنفاق على التعليم (الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي): مفهوم الإنفاق على التعليم هو توفير الأموال الضرورية لبناء المدارس وتجهيزها بكافة احتياجاتها من فصول دراسية ومختبرات وملاعب ومكتبات ومرافق أخرى، بالإضافة إلى تغطية مرتبات المعلمين والموظفين الإداريين. يعتبر التعليم مشروعاً مكلفاً مادياً يتطلب استمرارية توفير مصادر التمويل، نظراً لزيادة الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمع. وغالباً ما يتم تقديم النفقات التعليمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.[52]بالإضافة إلى ذلك، يشمل الإنفاق على التعليم العالي جميع التكاليف المرتبطة بتقديم التعليم على أعلى مستوى، ويشمل ذلك النفقات الخاصة بالجامعات والكليات والمؤسسات الخاصة التي تقدم الخدمات التعليمية أو تدعمها، بالإضافة إلى النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير في المؤسسات التعليمية، هي جميع الموارد التي تستثمرها المؤسسات التعليمية لتحقيق أهدافها سواء كانت موارد مادية أو غير مادية.[53]

2.أهمية الإنفاق على التعليم (الابتدائي الثانوي والتعليم العالي): يعد التعليم القاعدة الأساس في إعداد العناصر المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعملية التقدم الحضاري. إذ أخذت معظم الدول العالم بتلك العملية التعليمية وبمختلف مراحله فالتعليم يزود القوة العاملة بمهارات اللازمة لجعل إسهامها في النشاطات الاقتصادية أكثر جدوى وفعالية فكلما ارتبط التعليم بتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية من المهارات المختلفة أكبر كلما كان التعليم أكثر قدوة على خدمة المجتمع، ويعتبر الإنفاق العام على التعليم مؤشرا حيويا الدولة الاجتماعي كما أن للإنفاق العام أثار كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن الفرد المتعلم يكون دوره أكبر في التنمية

---

[50] **توفيق برغوتي ولويزة مسعودة**، التعليم الإلكتروني في التعليم العالي تطبيقاته وتحدياته، مداخلة ضمن ملتقى الوطني تحت عنوان تقنيات التعليم الحديثة، الجزائر، 20 ديسمبر 2016.

[51] **المادة 2**، القانون التوجيهي رقم 99-05، الجريدة الرسمية العدد ،24 السنة 36 المؤرخة في 21 ذي الحجة عام 1419 الموافق ل 7 أبريل 1999، ص 05.

[52] http://data.oecd.org Fr/edu ressource/dépenses-d-éducation.

[53] **صلعة سمية**، اقتصاديات التعليم في الجزائر، دراسة قياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص 147.

الاقتصادية وعليه دور كبير في الحياة الاجتماعية أكبر من الشخص غير المتعلم لأن هناك دورا محوريا يؤديه التعليم في التنمية الاقتصادية وتنمية المجتمعات، ويترتب على ذلك عوائد تفوق الحسابات الاقتصادية ويؤدي التعليم الدور محوري في تشكيل رأس المال البشري وأن مؤسسات التعليم هي ثروة اقتصادية واجتماعية ويلاحظ تزايد الإنفاق العام على التعليم الابتدائي الثانوي والتعليم العالي في الدول النامية وهذا التزايد له أسبابه فضلا عن ما ورد أعلاه ومن هذه الأسباب الزيادة في عدد السكان حيث يتطلب ذلك الزيادة في الإنفاق العام لإيجاد متطلبات العملية التعليمية، وهناك أسباب أخرى مثل الزيادة الدخل القومي والوعي بأهمية التعليم، لذلك يعد التعليم سبب رئيسي في زيادة الدخل لأن الشخص المتعلم حينما يكون دخله أكبر نسبيا من الشخص غير المتعلم.

للتعليم أثار كبيرة في الإنتاجية والجودة مما يساعد في اتساع الخيارات أمام المستهلكين،[54]ويفترض أن يكون التوجه لزيادة الإنفاق على التعليم أن يكون حقيقي وليس نقدي في ميزانيات الدول النامية، رغم أن أغلب البلدان النامية تعاني من محدودية وتواضع دخولها ومن ثم فإن الحجم الكبير لميزانيات التعليم في بعض البلدان النامية التي يصاحبها تضخم عالي يساهم في رفع أسعار المستلزمات الضرورية لعملية التعليم والذي يقود إلى تراجع مستمر في تلك العملية بدل من تسارعها. فالإنفاق على التعليم بشكل علمي وبما يتلاءم والتصور المستقبلي لطبيعة هذا الاستثمار وفي مجالات محددة مسبقا وبما لا يؤدي إلى هدر في الموارد بسبب عدم استخدامها بشكل عقلاني والتي يمكن أن يتم عبر تنسيق مخطط لمخرجات التعليم العالي بما يتلاءم وسوق العمل يمكن أن يحقق الهدف المطلوب،[55] وهذا في ظل تحول المجتمعات نحو المعرفة والتي أفرزت وظائف وأعمال يتم انجازها عن بعد بسبب تطور الكبير في مجال التكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تحتاج إلى مورد بشري يتمتع بتعليم ومهارات عالية وتدريب المستمر لمواكبة التطور السريع للتكنولوجيا.

المبحث الثالث: المقاربة النظرية للتنمية البشرية

موضوع التنمية البشرية بالفعل أصبح محور اهتمام كثير من الباحثين والمفكرين في مجال الإدارة والتنمية فهو يركز على جعل الإنسان هو المحور الأساسي للتنمية، حيث يعتبر الثروة الحقيقية لأي دولة هي أفرادها وقدراتهم ومهاراتهم، من هنا يتبنى مفهوم التنمية البشرية فكرة توفير بيئة تسمح للأفراد بتحقيق كامل إمكانياتهم والاستمتاع بحياة صحية ومستقرة لتحقيق ذلك، يتطلب الأمر الاهتمام بالفرد وتحسين مستوى حياته من خلال توفير الرعاية الصحية اللازمة، وضمان التعليم الجيد والفرص المتساوية للجميع، بالإضافة إلى تحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص العمل المناسبة، ومن خلال هذه الاستثمارات في الفرد، يمكن تحقيق تطورات في جميع المجالات

[54] **أحمد حسن الهيتي وآخرون**، العلاقة بين الإنفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي، دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني والسعودي لمدة 1981–2006، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة 07، العدد 20، 2009، ص 03.

[55] **عادل مجيد العدلي**، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 35، 2013، ص 54.

وتحويل الاقتصاد من الرأسمالية المادية إلى رأسمالية معرفية وبالطبع، يجب أن تكون الدولة شريكاً فعّالاً في هذه العملية، حيث تلعب دوراً حاسماً في توفير البنية التحتية اللازمة ووضع السياسات والبرامج التي تدعم التنمية البشرية وتشجع على الابتكار والإبداع فالاستثمار في الإنسان يعتبر استثماراً مستداماً يؤدي إلى تحقيق التقدم والرخاء للمجتمع بشكل عام.

المطلب الأول: ماهية التنمية البشرية

ظهرت التنمية البشرية في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث بدأ يستخدم هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية، و تجسد في أوائل التسعينات من نفس القرن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD.

أولا: تطور مفهوم التنمية البشرية

علم التنمية البشرية نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه لم يبدأ من الصفر فقد بدأت بعض الجهود في الترجمة اللغوية كفن مستقل في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات من القرن العشرين ثم تطور هذا العلم ليشمل عدة مجالات أخرى تركز فيها على استكشاف وفهم الطاقة البشرية بشكل أساسي.

1- نشأة التنمية البشرية:

تطور مفهوم التنمية البشرية بشكل واضح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت الدول المشاركة في الحرب مصابة بدمار بشري واقتصادي هائل، خاصة الدول الخاسرة بعدها بدأ مفهوم التنمية الاقتصادية بالتطور وتلا ذلك ظهور مفهوم التنمية البشرية كوسيلة لتسريع عملية التنمية والخروج من الظلام والدمار الشامل الذي لحق بالبلدان جراء الحروب، منذ ذلك الحين بدأت الأمم المتحدة تتبنى سياسات التنمية البشرية لمساعدة الدول الفقيرة على التخلص من حالات الفقر التي تعاني منها على سبيل المثال نجحت البلدان مثل بنجلاديش وباكستان وغانا وكولومبيا بمساعدة الخبرات السابقة للدول المتقدمة في تبني هذا المنهج وتحقيق تقدم ملحوظ تطور مفهوم التنمية البشرية ليشمل مجموعة واسعة من المجالات، مثل التنمية الإدارية والسياسية والتعليمية والثقافية، ويكون الإنسان هو القاسم المشترك في جميع هذه المجالات ومن هنا نستنتج أن التنمية البشرية مرت بعدة مراحل نذكر منها:

_ مرحلة الخمسينات: خلال هذه المرحلة، ارتبط مضمون التنمية البشرية بشكل وثيق بالنموذج الاقتصادي، وتم إهمال العنصر البشري بحجة أن النمو الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى رفاه المجتمع، حيث أصبح مفهوم التنمية ذاته يُشبه مفهوم النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس تم التركيز بشكل أساسي على تكوين رأس المال الذي يلعب دورًا مهمًا في تحقيق نمو مستقر في الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم النظر في هذه الفترة إلى العنصر البشري كوسيلة ثانوية للتنمية.

_ مرحلة الستينات: مع فترة الستينات، توجهت نماذج الاقتصاد نحو الاستثمار في البشر من خلال إعطاء أولوية للتعليم والتدريب، وظهر في تلك الفترة مفهوم "تنمية الموارد البشرية"، الذي يعتمد على أصول اقتصادية واضحة. أظهرت الدراسات التطبيقية نتائج مذهلة حول أثر تحسين قدرات البشر في النمو الاقتصادي وفقًا لتلك الدراسات، كانت نسبة تصل إلى 90% من النمو الاقتصادي في الدول الصناعية يمكن أن يُرجع إلى تحسين قدرات الإنسان ومهاراته، وتعزيز المعرفة والإدارة، بالتالي أصبح من الواضح أن القدرة الإنسانية وليس رأس المال هي العنصر الدافع الرئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي.[56]

_ المرحلة ما بين السبعينات والتسعينات: في فترة معينة ظهر المدخل الاجتماعي للتنمية بديلاً عن المدخل الاقتصادي، نظرًا للتحديات السياسية والتنموية التي شهدتها المراحل السابقة، مثل ارتفاع معدلات الفقر وتزايد الفجوة بين الطبقات ومشاكل الصحة والبيئة، استجابةً لهذه التحديات بدأت الأمم المتحدة تبني استراتيجيات جديدة للتنمية في 1970 حيث جاء تعريفها للتنمية بأنها يجب أن تسعى لتحقيق تحسينات دائمة في رفاهية الإنسان.

خلال الثمانينيات واجهت الدول النامية صعوبات في تحقيق أهدافها التنموية بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي والأزمات المختلفة مثل أزمة النفط زاد الضغط الدولي على هذه الدول لتنفيذ إصلاحات اقتصادية لتلبية المتطلبات الاقتصادية الجديدة، وهو ما وصف بـ "عقد التنمية الذاتية".[57]

مع بداية التسعينيات شهد مفهوم التنمية البشرية زيادة في الاهتمام حيث أصبح أكثر أهمية نظرًا لتداخله مع مفاهيم أخرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وهذا التشابك بين المفاهيم يجعل من الصعب تمييز التنمية البشرية عن التنمية الاقتصادية بشكل عام، فضلاً عن التمييز عن مفاهيم التنمية المستدامة والتنمية الإنسانية، ولذلك شهدت الدراسات والبحوث والمؤتمرات زيادة كبيرة بهدف تحديد مفهوم التنمية البشرية وتحليل دورها في إشباع الحاجات الأساسية وتعزيز التنمية البشرية وفقًا لشروط تضمن ذلك، ويمكن تلخيص التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية في الجدول التالي:

[56] **جورج القصيفي**، التنمية البشرية، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 8.

[57] **مريبعي سوسن**، التنمية البشرية في الجزائر –واقع وآفاق–، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، 2012 /2013، ص 21.

الجدول رقم (01): يلخص التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية

المرحلة	الفترة	تطور التنمية
I	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات من القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
II	من منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي +التوزيع العادل للثروة
III	بين منتصف السبعينات وحتى أواخر عقد الثمانينات	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
IV	منذ العام 1990 وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	التنمية البشرية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل+ الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: يوسف بن يزة، التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009/2010، ص 28.

من تحليلنا للجدول أعلاه نلاحظ أن التنمية انتقلت من المفهوم الاقتصادي الذي يركز على تعظيم الناتج المحلي الإجمالي بالدرجة الأولى إلى المفهوم الذي يركز على الفرد باعتباره الأداة والوسيلة في نفس الوقت لتحقيق التنمية، وبالتالي فالتنمية البشرية تركز على ثلاث عناصر ضرورية: التعليم الدخلّ والصحة. والهدف هو استخدام هذه القدرات في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود والمساهمة في التنمية الشاملة.

2- مفهوم التنمية البشرية :

يعتبر الفرد ركيزة أساسية لعملية التنمية، حيث يمثل المحرك الأول للإنتاج والتقدم. ويبقى العنصر المؤثر والفعّال في تحقيق أهداف المجتمع نحو التنمية الشاملة، ومن هنا تعتبر نقطة البداية السليمة هي تنظيم أوجه حياة الفرد بمراعاة ظروف العصر فيجب علينا أن نلتزم بتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية للفرد، بالإضافة إلى توفير سبل التعليم وتحسين ظروف العمل وذلك من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق متطلبات المجتمع، يجب أن يكون الانسان ملتزمًا برد هذا الدين من خلال العمل الجاد وزيادة الإنتاج وليس فقط لتلبية متطلبات المجتمع ولكن أيضًا لاستحداث أساليب عمل جديدة،[58] وشهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا غير مسبوق بالمورد البشري حيث أصبحت ثروة الدول تقاس بثروتها البشرية، فالعلاقة بين العنصر البشري وعملية التنمية علاقة وثيقة وبالتالي انتقل مفهوم التنمية

[58] **فاروق شوقي**، التخطيط التعليمي، عملياته، مداخله، التنمية البشرية، تطوير أداء المعم، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001، ص 160.

من التركيز الاقتصادي على زيادة الدخل الفردي الحقيقي إلى التركيز الاجتماعي الإنساني على الفرد،[59]وهناك العديد من التعاريف التي ارتبطت بمفهوم التنمية البشرية نذكر منها:

- تُعني التنمية البشرية في المقام الأول بإتاحة فرصة للشعوب بأن تحيى حياة تتسم بالقيمة مع تمكينها من إمكانياتها البشرية.[60]
- كما تعرف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها، من خلال الاستثمار في التعليم، الصحة والتغذية، أما من جانب الاستفادة منها معناه استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج والمشاركة في الشؤون الاجتماعية، السياسية والثقافية، أين يعتبر الإنسان محور عملية التنمية فهو وسيلتها وهدفها.[61]
- إن جوهر التنمية البشرية هو جعل التنمية في خدمة الناس بدلا من وضعهم في خدمة التنمية، ومن هذا المنظور فإن التنمية البشرية تعني ضمنيا تخويل البشر سلطة انتقاء خياراتهم بأنفسهم، سواء فيما يتصل بموارد الكسب أو بالأمن الشخصي، كما أن التنمية البشرية تؤكد على وثوق الصلة بالقيم المحلية والمعرفة كأداة مرشدة وأدوات لاعتماده هذه الخيارات[62].
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على مفهوم التنمية البشرية الذي يعني "تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس". هذا يعني أن التركيز على تنمية الناس يشمل استثمار قدراتهم في مختلف المجالات مثل التعليم والصحة وتطوير المهارات، لتمكينهم من أداء أعمالهم بكفاءة وإبداع. ومن ناحية أخرى، التنمية من أجل الناس تعني ضمان توزيع فوائد النمو الاقتصادي بطريقة عادلة وشاملة، حتى يستفيد الجميع من هذا النمو ولا يترك أحد خلفًا. أما التنمية بواسطة الناس، فهي تعني إشراك الأفراد في عملية التنمية واتخاذ القرارات المتعلقة بها، بحيث يشعرون بالمسؤولية والمشاركة في بناء مستقبلهم ومجتمعهم. هذا يعزز الشفافية والديمقراطية في عملية التنمية، ويضمن تلبية احتياجات الناس وتطلعاتهم بشكل أفضل.[63]
- وعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التنمية البشرية بأنها: "عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها "[64]، ويتضح من التعريف بأن للتنمية البشرية جانبين:

_الأول: يتمثل في تكوين القدرات عن طريق الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب.

---

[59] **حامد عمار**، التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم المؤشرات الأوضاع، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص 29.

[60] **تقرير التنمية البشرية**، الأمم المتحدة نيويورك، 2006، ص 07.

[61] **عدلي علي أبوطاحون**، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 159.

[62] **حسين عبد القادر صالح**، الموارد وتنميتها: أسس وتطبيقات على الوطن العربي، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص 384.

[63] **PNUD**, Rapport mondial sur le développent Humain, PNUD,New york, 1993, P3

[64] **نورة العجلان**، بحث حول أبعاد ومؤشرات التنمية البشرية، 2010، ص 5.

ـالثاني: الاستفادة من هذه القدرات بما يحقق النفع للإنسان.

أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج لذلك فإن جوهر العملية التنموية هو الإنسان الذي يعد مقصد التنمية وإحدى دعاماتها الأساسية.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التنمية البشرية أنها عملية تطوير مستدامة تهدف إلى استثمار وتطوير قدرات الفرد في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الجوانب الصحية والبيئية والتعليمية. الهدف من ذلك هو رفع مستوى قدرات ومهارات الأفراد بهدف تعزيز الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي، مع التأكيد على توزيع فوائد هذا التنمية بشكل عادل ومتساوٍ على جميع أفراد المجتمع الحالي والأجيال القادمة، دون إلحاق الضرر بهم، ببساطة التنمية البشرية تضع الفرد في مركز الاهتمام وتهدف إلى تحسين جودة حياته بشكل شامل ومستدام لذلك فان جوهر العملية التنموية هو الإنسان الذي يعد مقصد التنمية و احد دعاماتها الأساسية.

ثانيا: أهداف ومبادئ التنمية البشرية:

التنمية ظاهرة نشأت م نشأة البشر المستقل إنتاجا، إلا أنها لم تأخذ أهمية كبيرة من حيث البحث إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فالتنمية هي مقصد الفرد ومحط أماله وبدونها سيبقى تحت الحاجة والظلم والسيطرة.

1- أهداف التنمية البشرية:

للتنمية البشرية عدة أهداف ويمكن تلخيص أهم هذه أهداف في النقاط التالية:[65]

- توفير التسهيلات في الحصول على التعليم لجميع أفراد المجتمع، والعمل على القضاء على الأمية والجهل.
- توفير مناصب العمل والمساهمة في خلق الظروف المناسبة للعمل وهذا خاصة في المناطق الريفية والحضارية وهذا بهدف القضاء على البطالة.
- تحسين مستويات الصحة وخاصة المتعلقة بصحة الأطفال دون سن ال 15 والمرأة الحامل.
- رفع مستوى معيشة الأفراد وهذا بزيادة دخول الأفراد.
- توفير المأوى لأفراد ذوي الدخول المنخفضة.
- القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية.
- مساعدة الأفراد في تلبية مختلف احتياجاتهم.
- توفير الحرية السياسية والاقتصادية.
- الحد من وطئ الفقر.

2- مبادئ التنمية البشرية:

[65] **أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم**، التنمية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 222.

مبادئ التنمية البشرية تهدف إلى تعزيز قدرات الفرد وتطويرها لتحقيق رفاه إنساني شامل يشمل الصحة، والمعرفة، والتعليم، والحرية، حيث تركز على تطوير القدرات البشرية على مراحل الحياة المختلفة بتعزيز الجوانب البدنية، والعقلية، والنفسية، والاجتماعية، والمهارية، والروحانية، لتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات المعيشية ويشمل أيضًا استخدام الأفراد لقدراتهم المكتسبة في حياتهم بأكملها لتحقيق الرفاهية والاستقرار.[66]

1_الإنصاف: يقع مفهوم الإنصاف في قلب مفهوم التنمية البشرية، باعتباره احد مكوناتها الأكثر أهمية ويستخدم مصطلح الإنصاف هنا بديلا عن مصطلحي المساواة والعدالة، ففي حين تركز التنمية البشرية على توسيع الخيارات المتاحة من تعليم وصحة وتطوير المهارات، يركز مبدأ الإنصاف هنا في المساواة في توسيع الخيارات بين الأفراد أي:

- الإنصاف في الحصول على التعليم سوءا بين الفقير والغني أو المرأة والرجل، الكبير والصغير.
- الإنصاف في توفير الصحة والخدمات الطبية الأفضل للجميع.
- الإنصاف في توفير التدريب وتكوين المهارات.
- الإنصاف في توفير الحرية السياسية والاقتصادية.

2_التمكين: قاطرة التنمية البشرية هي الأفراد، وبالتالي فإن مشاركتهم الفعّالة في إدارة شؤون مجتمعاتهم أمر بالغ الأهمية وهذا يتطلب توفير فرص كافية ومتساوية لجميع الأفراد لعرض قضاياهم والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بها. يجب تمكين الأفراد من التعبير عن مختلف مشاكلهم وآرائهم، مما يسمح لهم بالوصول إلى خيارات أوسع، وذلك من خلال تحقيق شرطي الديمقراطية والحرية السياسية، وفي تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1995، كان عنوانه "التمكين"، وأشار إلى أن الحرية البشرية أساسية للتنمية البشرية، ويجب أن يكون للأفراد حرية ممارسة خياراتهم في ظل أسواق سليمة، وأن يكون لديهم صوت حاسم في رسم الأطر السياسية. كما أشار إلى ضرورة تعزيز "الحريات السياسية" من خلال مؤشرات مثل المشاركة في تشكيل الأحزاب، والنقابات، والمنظمات الأهلية.[67]

3_الاستدامة: التنمية البشرية المستدامة تركز على توسيع خيارات الأفراد الحالية دون تعريض خيارات الأجيال المستقبلية للخطر،[68] ثم تم استخدام مفهوم التنمية المستدامة بشكل متزايد في العصر الحاضر، وأول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في عام 1987، وهناك صنفين من التعاريف للتنمية البشرية المستدامة:[69] التعاريف الأحادية والتعاريف الشاملة، التعاريف الأحادية هي تلك التي

---

[66] **بشير مصطفي**، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد، 203، 2004، ص134.

[67] **Mouhsen Abou ramadan**, Rapport sur le développement humain, 2010, P 1-2.

[68] **منظمة الأمم المتحدة للتنمية**، تقرير التنمية البشرية، 2001، ص 17.

[69] **رواء زكي يونس طويل**، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص79.

تعتبر التنمية المستدامة مجرد شعارات وتفتقد العمق العلمي والتحليلي، أما التعاريف الشاملة فتمثل تعريفًا أكثر شمولًا، حيث تركز على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية، إلا أن تقرير التنمية البشرية لعام 1994 يعرف التنمية البشرية المستدامة على أنها نموذج لتنمية يسمح لجميع الأفراد بتوسيع قدراتهم البشرية وتوظيفها بشكل أفضل في جميع المجالات، مع حماية خيارات الأجيال القادمة والحفاظ على الموارد الطبيعية.[70]

ثالثا: متضمنات التنمية البشرية:

تعتبر التنمية البشرية شاسعة ومتشعبة المفهوم كما تناولناه سابقا حيث انها تعبر عن معادلة يتكون طرفها الأول من القدرات البشرية اما طرفها الثاني يتكون من الفرص الاجتماعية والاقتصادية، السياسية الممكنة لاستثمار قدرات الفرد، وبالتالي فالتنمية البشرية تركز على جانبين احدهما تكوين القدرات البشرية وتنميتها من خلال توفير وتحسين كل من التعليم والصحة والدخل، مع استخدام الافراد للقدرات المكتسبة في الاغراض الانتاجية او الخيارات المتاحة.

1_التعليم: يعتبر التحصيل العلمي عصب التنمية وهو قادر على دعم الامة من خلال تحقيق القيمة المضافة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، وحتى يكون قادرا على الوفاء بهذه المهام فلابد من وجود تنمية بشرية تعتمد على تكامل عناصرها الثلاثة (التعليم، الصحة والدخل) واستخدام هذه القدرات في الأغراض الإنتاجية وبهذا تتضمن تنظيم النمو الاقتصادي وتحقيق فوائد اقتصادية كبيرة تزيد من إمكانية تحقيق التنمية البشرية، ويعد التعليم من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية حيث تناولته أدبيات التنمية البشرية من ثلاث زوايا رئيسية:[71]

- الاهتمام بتوفيره كأداة لاكتساب المعرفة.
- ربط التعليم باحتياجات السوق.
- اعتبار التعليم حق إنساني يهدف إلى تحسين وضع البشر.

2_الصحة: يقصد بالصحة توفر كافة الإمكانات الوقائية والعلاجية الملائمة والكافية (كامً نوعاً وتوزيعاً) لضامن مستويات صحية لائقة وعلى الأصعدة الفردية والجامعية والمجتمعية عموما، ولا يعتبر مجرد غياب المرض بمختلف مظاهره مساوياً للصحة بل إن مفهوم الصحة يتعدى ذلك ليشمل حالة كلية وكاملة من الرفاه والصحة

[70] **رعد سامي عبد الرزاق التميمي**، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار دجلة عمان، 2008، ص43.

[71] **ابراهيم مراد الدعمة**، التنمية البشرية (الانسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 109.

المادية والجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية للأفراد والجامعات في المجتمع، حيث تشكل الصحة ركنا أساسيا من أركان التنمية البشرية، لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الانساني، لأن البقاء والحماية من المرض هما صلب الرفاه البشري، فالصحة الجيدة هي التي تمكن المرء من الاختيار والتمتع بالحرية واحراز التقدم، أما تردي الصحة في حالات الاصابة والمرض والعجز، فانه يقلص هذه القدرات الانسانية الاساسية وقد يؤدي الى انتكاسات الافراد.[72]

3_الدخل: يؤكد مفهوم التنمية البشرية، كما يعرضه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أهمية تطوير قدرات الإنسان واستغلالها في الإنتاج، وهذا يتطلب استثمارًا في البشر. فالتطوير الشخصي يتطلب مشاركة الأفراد في نمو الاقتصاد وتوليد الثروة، وبالتالي، يجب أن تهتم التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي بجانب الاهتمام بالتوزيع العادل.

الدخل أحد العوامل الأساسية للتنمية البشرية، فإن كانت الصحة والتعليم مهمتين من جوانب التنمية البشرية، فإن الدخل يعتبر وسيلة لتحقيقها، ومتوسط دخل الفرد يعكس مدى السيطرة على الموارد والقدرة على العيش بمستوى كريم، كما يعتبر الدخل أساسي في حياة الفرد، إذ يساهم في تطويره وتحقيق رفاهية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وبالتالي يعد رفع مستوى الدخل الحقيقي للأفراد من أهم الأهداف التي تسعى إليها استراتيجيات التنمية البشرية. [73]

من الضروري أن يتمتع كل فرد بالحق في العيش الكريم والرعاية الصحية واكتساب المعرفة والمهارات، والعيش في جو من الأمن والاستقرار، ولكن لا يمكن تحقيق كل هذا في ظل افتقار الفرد لوسيلة لكسب الدخل، لذا يظل الدخل أمرا ضروريا ومكملًا لتلبية الاحتياجات البشرية المتنوعة.

رابعا: أهمية التنمية البشرية:

إن للتعليم والصحة الدور البارز في رفع مستوى الرأس المال البشري، ومستوى التنمية البشرية والتي تعد كأحد مقومات التنمية الاقتصادية الشاملة في تأثيرها في تطوير ورفع مستوى النمو الاقتصادي.

أولا: أهمية التنمية البشرية في تكوين رأسمال بشري

شولتز وبيكر يُعتبران روادًا في مجال نظرية "رأس المال البشري"، والتي بدأت تتشكل بشكل واضح في الستينات،[74] وقد انتقد البعض هذا التعبير معتبرين أنه يعامل البشر كرأس مال يستخدم لتحقيق أرباح المنظمة، وبعد

---

[72] **نائل عبد الحافظ العوالمة**، ادارة التنمية، الأسس، النظريات، التطبيقات العملية، دار زهراء الأردن، 2002، ص 185.

[73] **البرنامج الانمائي للأمم المتحدة**، تقرير التنمية البشرية، نمو في خدمة التنمية البشرية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1996، ص 50.

[74] **إيمان محمد فؤاد**، تكوين رأس المال البشري، التنمية البشرية في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2000، ص 1.

انطلاق نظرية رأس المال البشري تغيرت قرارات التعليم وتطوير المهارات لتُعتبر استثمارًا مما أثر على تحليل العرض العمل وتحديد الأجور والحوافز، كما أظهرت الدراسات أيضًا علاقات قوية بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للوالدين وجودة التعليم ومستويات الدراسة، رغم تركيز شولتز على التعليم، يمكن تطبيق العديد من المفاهيم في مجالات أخرى من الاستثمار البشري، خاصة في مجال التدريب، ففي مجال التعليم، حدد شولتز نوعين من الموارد:[75] الإيرادات الضائعة للفرد التي يمكنه الحصول عليها لو لم يلتحق بالتعليم، والموارد اللازمة لإكمال عملية التعليم نفسها. وأشار إلى أن هيكل الأجور والرواتب يتم تحديده على المدى الطويل من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة والبحث عن فرص عمل أفضل.

بدأت نظرية رأس المال البشري عندما أشار باحثون مثل بيكر وشولتز إلى أهمية العنصر البشري كمنشئ ومنفذ للمعرفة الجديدة، والتي تعتبر أساساً للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وظهرت بعد ذلك نظريات مختلفة لشرح دور تراكم رأس المال البشري في النمو، مثل نظرية التمييز التي تربط الدخول المرتفع بالمستوى التعليمي للأفراد بدلاً من إنتاجيتهم. بالمقابل، تؤكد نظرية تراكم رأس المال البشري أن إنتاجية الفرد ترتبط بالمعرفة التي يكتسبها خلال تعليمه، وبناءً على ذلك يشغل الاستثمار في التعليم دوراً هاماً في التحليل الاقتصادي، حيث يُعتبر من أهم المكونات لتعزيز النمو وزيادة الإنتاجية الاقتصادية.

ثانيا: أهمية التنمية البشرية في النمو الاقتصادي

إن أهم الروافد على الإطلاق في مجال التنمية البشرية التعليم والصحة، فبهذين الرافدين يمكن رفع مستوى التنمية البشرية وبالتالي وبصورة مباشرة أو غير مباشرة رفع معدلات النمو، ويتأتى ذلك كما يلي:

1-التعليم والتنمية البشرية: يعتبر التعليم أداة قوية في عملية تحديث المجتمع وتهيئة الظروف الملائمة للتصنيع والتنمية وذلك عن طريق تحطيم المعايير الاجتماعية القديمة وإيجاد معايير جديدة تناسب الاقتصاد الحديث، مثل تبني أساليب جديدة في الزراعة وتنظيم الأسرة، وتشجيع البحث والاختراع،[76]كما تبرز علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية حيث لا يمكن الفصل بينهما فهو يتغذى منها وتتغذى منه ويبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة وهو عامل حاسم في التنمية.[77]

---

[75]**رواية حسن**، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الطبعة الأولى الدار الجامعية الاسكندرية، 2001-2002، ص 67.

[76]**طارق عبد الحسين العكلي**، اقتصاديات الموارد البشرية، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 99.

[77]**حسين عبد المجيد أحمد رشوان**، التنمية (اجتماعيا-ثقافيا-اقتصاديا-سياسيا-إداريا-بشريا)، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة 2009، ص 96.

معرفة نسبة المتعلمين مؤشر اجتماعي هام يعكس إلى حد كبير نوعية الموارد البشرية المتاحة، والمستوى العام لإنتاجية المجتمع ويؤثر بالتالي في النشاط الاقتصادي كما يتأثر به،[78] وتبرز أهمية التعليم في كونه هو الطريق الوحيد لنشر المعرفة فلا تكون حكراً على فرد دون غيره ولمختلف القدرات.

2- الصحة والتنمية البشرية: للصحة دور بارز فهي تعتبر ضرورية لمواجهة الاحتياجات الإنسانية فضلا عن أهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية، ويقدم هذا المجال الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية، ويقتضي ذلك توفير الأطباء والفنيين والممرضين اللازمين لحسن سير العمل والاهتمام ببرامج تنظيم الأسرة والتعاون مع الأجهزة المختلفة للوصول إلى معدلات نمطية للنمو السكاني في المجتمعات المستحدثة.[79]

ومن المقاربات الجديدة ارتباط الصحة بأمن الإنسان ومن ثم بالتنمية البشرية حيث نشر تقرير التنمية الإنسانية العربي في العام 2009 الارتباط الوثيق بين الصحة وامن الإنسان أصدرت لجنة أمن الإنسان تقريرا قدمت فيه التهديدات الصحية الأشد خطورة بالنسبة إلى أمن الإنسان تتمثل في[80]:

- الأمراض المعدية على الصعيد العالمي، بما فيها الأوبئة مثل مرض نقص المناعة المكتسب والمتلازمة الرئوية الحادة.
- الأزمات الصحية التي تسببها النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الإنسانية.
- المشكلات الصحية الناجمة عن الفقر، والتي قد تزعزع استقرار العائلات والجماعات بل بلدانا بأكملها.

تعتبر الصحة من أهم القطاعات التي تستهدفها التنمية البشرية فهي تعد من أهم ركائز التنمية ودعائمها، لأن الصحة مرتبطة ارتباطا ويثقا بالحاجة الشخصية للإنسان الذي هو منطلق التنمية وغايتها، والصحة تعبر على تقدم المجتمع أو تأخره فالمجتمعات المتقدمة تخلو من كثير من الأمراض والأوبئة فهي مؤشر جيد ودقيق.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية البشرية

مؤشرات التنمية البشرية هي أدوات وإحصاءات تُستخدم لقياس التقدم والتنمية في مختلف البلدان، وتمثل جزءًا مهمًا من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لأنها تتيح مقارنة مستويات التنمية البشرية عبر الدول والمناطق، وتساعد في تحديد التحديات الرئيسية ووضع السياسات اللازمة لتحسين جودة الحياة.

---

[78] **إبراهيم العسل**، التنمية في الإسلام، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 54.

[79] **حسين عبد الحميد أحمد رشوان**، التنمية (اجتماعيا-ثقافيا-اقتصاديا-سياسيا-إداريا-بشريا)، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[80] **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، 2009، ص 149.

1-مفهوم مؤشرات التنمية البشرية:

مؤشر التنمية البشرية هو مقياس يقيس مستوى رفاهية الشعوب على مستوى العالم. ولقد ابتكرته الأمم المتحدة في الثمانينات كرد فعل على الفقر الشديد الذي كان يعاني منه العالم، خاصة في بلدان العالم الثالث. يعتمد هذا المؤشر على دراسة العلاقة بين مستويات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ويستخدم مقياساً يتراوح قيمه بين 0 و1 لتمثيل القيم النظرية العظمى. ويمكن تحديده من خلال ثلاثة مستويات مهمة[81]:

المستوى الصحي: يتم قياسه باستخدام متغيرات مثل العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الأمهات، ومن بين هذه المتغيرات يتم استخدام العمر المتوقع عند الولادة في تقارير التنمية البشرية لأنه يعتبر مؤشراً على الحياة الطويلة والصحية، مما يعكس مزايا مثل التغذية الجيدة والصحة الجيدة التي ترتبط بارتفاع العمر المتوقع عند الولادة ارتباطا وثيقا.

المستوى التعليمي: المؤشر الذي تم اختياره يعبر عن اكتساب المعرفة في تقرير التنمية البشرية لسنة 1990هو نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة وقد تم تحديد قيمة عظمى لهذه النسبة 1، وفي عام 1991 تم تعديل المؤشر ليشمل متوسط عدد سنوات التمدرس بجانب نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة مع إعطاء الأول أهمية أكبر بترجيح قيمة الثلث إما 1/3 أو 2/3، وفي عام 1995 تم استبدال متوسط عدد سنوات التمدرس بنسبة التمدرس في ثلاث مستويات (الابتدائي، الثانوي، والعالي) وتم تحديد مجال لهذه النسبة حيث تتراوح القيمة بين 0 و1.

مستوى المعيشة: يتم استخدام مؤشر متوسط الدخل الفردي الحقيقي المعدل بالقوة الشرائية المعادلة للدولار كمقياس لمدى توفر الموارد الضرورية لتحقيق معيشة لائقة، ويهدف هذا المؤشر إلى تجنب تأثير اختلافات أسعار الصرف والرسوم الجمركية والضرائب مما يجعل من الصعب استخدام متوسط الدخل الفردي العادي لقياس القدرة الشرائية في الدول المختلفة.

وعلى هذا الأساس تحسب مؤشرات التنمية البشرية وليتم ذلك لابد من حساب درجة الأهمية لكل عنصر من عناصر التنمية البشرية (الصحة، التعليم، الدخل الاجمالي) التي تتراوح بين0 و1، ويمكن تحديدها بأربع مستويات:[82]

المستوى الاول: تنمية بشرية مرتفعة جدا: حيث أننا نلاحظ الناتج المحلي الخام للفرد جدو مرتفع بالإضافة الى مستوى تعليمي والنمو الديمغرافي منخفض وهنا دول ذات تنمية بشرية عالية جدا من 0,9% فما فوق.

---

[81] **يوسف قريشي والياس بن ساسي**، التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، الملتقى الدولي حول 10-09 مارس، 2004، ص 40.

[82] **يوسف قريشي والياس بن ساسي**، نفس المرجع السابق، ص 40.

المستوى الثاني: تنمية بشرية مرتفعة: حيث الناتج المحلي الخام للفرد والمستوى الحضري يكونان مرتفعين خلافا على مستوى التعليم الذي يكون منخفض وهنا دول ذات تنمية بشرية عالية من 0,7% فما فوق من مؤشر التنمية.

المستوى الثالث: تنميه بشرية متوسطة: الناتج المحلي الخام للفرد والمستوى الحضري يكونان منخفضين، كثافة سكانية مرتفعة، اعطاء اهميه كبيره للقطاع الفلاحي، ويكون المستوى التعليمي والنمو الديمغرافي مرتفعين وهنا دول ذات تنمية بشرية متوسطة بين 0,5% و أقل من 0,7% من مؤشر التنمية البشرية.

المستوى الرابع: تنميه بشريه منخفضة: هنا يكون مستوى الناتج المحلي للفرد، الأمل في الحياه، المستوى الحضري ومستوى التعليم منخفض ليقابله نمو ديموغرافي جد مرتفع وهنا دول ذات تنمية بشرية ضعيفة تحت 0,5

2-أنواع مؤشرات التنمية البشرية: من خلال تعريف الامم المتحدة للتنمية البشرية تبين أن هذا المفهوم واسع وبالتالي يصعب قياسه بمؤشر وحيد أو مجموعة محددة من المؤشرات الكمية، بل اعتمدت الأمم المتحدة على مجموعة من المؤشرات المكملة تجاوز عددها 80 مؤشرا في مختلف التقارير منها:

دليل التنمية البشرية: ويضم اربع مؤشرات مثل: العمر المتوقع عند الولادة، معدل القراءة والكتابة بين الكبار(15سنة فما فوق)، نسبة القيد الاجمالية في التعليم الاول والثانوي والعالي.

مؤشر التنمية البشرية: المرتبط بنوع الجنس، ويضم ثمانية مؤشرات منها: معدل القراءة والكتابة لدى الكبار، العمر المتوقع عند الولادة، تقدير نصيب الفرد من الناتج الاجمالي بالدولار بحسب تعادل القدرة الشرائية.

مؤشر الفقر البشري: ويضم احدى عشر (11) مؤشر نذكر منها: مؤشر الفقر البشري في البلدان النامية، ومؤشر الفقر في البلدان المصنعة.

مؤشر التقدم في العمر: ويضم خمس مؤشرات مثل: العمر المتوقع عند الولادة، معدل وفيات الرضع بالنسبة للأشخاص الذين لا يتوقع لهم ان يعيشوا حتى سن الخامسة والستين.

الملامح الاساسية للصحة: ويضم عشر مؤشرات منها: نسبة السكان الذين يستعملون صرف صحي مناسب، نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية، نسبة الاطفال المحصنين ضد السل والحصبة.

اختلال التوازن في التعليم: ويضم 10 مؤشرات منها: صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي، نسبة القيد في كليات العلوم والرياضيات كنسبة مئوية من طلاب التعليم العالي.[83]

[83] **جمال حريري**، قياس أثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011-2012، ص 7.

المؤشرات المتكاملة لتحديد مستوى التنمية البشرية توفر صورة شاملة للوضع في بلد معين بما في ذلك التطورات المحققة والتحديات المستقبلية، تشمل هذه المؤشرات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى الحقوق الفردية والحريات العامة، كما يعكس غياب بعض المؤشرات قدراً من الاخفاق أو السلبية في البلد مما يؤثر على تقييم التنمية البشرية الشاملة.

3-حساب مؤشرات التنمية البشرية: لحساب مؤشر التنمية البشرية لابد من وضع دليل لكل من الأبعاد الثلاثة المذكورة سابقا (التعليم، الصحة والمستوى المعيشي) ولكي نقوم بحساب مؤشرات تلك الأبعاد نختار قيمتان إحداهما دنيا والأخرى قصوى.

جدول رقم (02): القيمة القصوى والدنيا لمكونات مؤشر التنمية البشرية

المؤشر	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	**85**	**25**
نسبة معرفة الكتابة والقراءة عند البالغين	**100**	**0**
إجمالي نسب الالتحاق بالمدارس	**100**	**0**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	**40000**	**100**

المصدر:Rapport National sur le développement humain2007-2008, CNES, P114

1_مؤشر العمر المتوقع للفرد: وهو يقيس مؤشر توق الحياة الذي يمكن أن يعيشها الأطفال حديثي الولادة وهو يعكس مدى اهتمام الدولة بالرعاية الصحية، حالة التغذية، العيش في بيئة خالية من التلوث بالإضافة إلى الاهتمام بالبنية الأساسية وتحقيق الاستقرار النفسي للأفراد، ويقع بين قيمتين قصوى ودنيا 85 و25على التوالي، ويحسب كتالي: [84]

$$\text{مؤشر الأمل في الحياة} = \frac{\text{الحد الأدنى للعمر عند الولادة} - \text{العمر المتوقع عند الولادة الفعلي}}{\text{الحد الأدنى للعمر عند الولادة} - \text{الحد الأقصى للعمر المتوقع للولادة}}$$

2_مؤشر التعليم: يعبر عن الإنجاز النسبي لبلد ما في مجال التعليم، حيث يتراوح بين قيمتين: 0 و100، يتم حسابه من خلال مؤشرين رئيسيين: مؤشر القدرة على القراءة والكتابة لدى البالغين، ومؤشر آخر يعبر عن الالتحاق الشامل بالتعليم، يتم دمج هذين المؤشرين للحصول على مؤشر التعليم النهائي،

$$\text{مؤشر القوة على ك وق عند الراشدين} = \frac{\text{نسبة الالمام بالكتابة والقراءة بين اجمالي البالغين} - 0}{0-100}$$

[84] **لمطوش لطيفة، أقاسم عمر**، التنمية البشرية في الجزائر: واقعها، قياسها ومعوقاتها، مجلة دفاتر بوداكس، العدد رقم05، مارس 2016، ص 155.

باعتبار ترجيح الثلثين لمؤشر القدرة على القراءة والكتابة لدى البالغين، وثلث لمؤشر الالتحاق الشامل بالتعليم، حيث:

$$\text{مؤشر الالتحاق بالتعليم للمراحل المختلفة} = \frac{\text{نسبة الالتحاق بالتعليم في مختلف الفئات العمرية} - 0}{0-100}$$

ومنه نستنتج:

$$\text{مؤشر التعليم} = \frac{2}{3}\text{ مؤشر المام البالغين القراءة والكتابة} + \frac{1}{3}\text{ مؤشر اجمالي نسب الالتحاق}$$

3_مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: يقع بين قيمتين 40000 و100 وهو المؤشر المختار للتعبير عن مدى حاجه الفرد للموارد المالية اللازمة لتحقيق مستوى معيشي كريم، حيث يحسب كما يلي:

$$\text{مؤشر متوسط نصيب الفرد من ن م ا} = \frac{\text{Log نصيب الفرد الناتج المحلي الاجمالي} - \text{Log } 100}{\text{Log } 100 - \text{Log } 40000}$$

ومن هنا يمكننا أن نستنتج أن مؤشر التنمية البشرية هو عبارة من مجموع الثلاثة عناصر المحسوبة سابقا ويمكننا حسابه كالتالي:

$$\text{IDH} = \frac{1}{3}\text{ مؤشر العمر المتوقع} + \frac{1}{3}\text{ مؤشر التعليم} + \frac{1}{3}\text{ مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي}$$

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر الإنفاق العام أمراً أساسياً في استراتيجيات الحكومة لتحقيق الأهداف التنموية، وذلك من خلال التقسيمات التي تخدم أغراض محددة وأهميته التي تغطي احتياجات الأفراد والمجتمعات في البلاد، وإن زيادة الإنفاق العام وتطوره أصبحت ظاهرة شائعة في مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة، ويعتبر الإنفاق الاجتماعي جزءاً حيوياً من هذا الإنفاق حيث يشمل توجيهات مالية لعدة قطاعات مثل التعليم بمختلف مستوياته والرعاية الصحية، بالإضافة إلى الدعم المالي المباشر للأفراد والأسر، وزيادة الاهتمام بالإنفاق الاجتماعي مهم لأنه يعمل على تطوير حياة الافراد داخل المجتمع وتوسيع خياراتهم فيه، ويعتبر استثماراً في التنمية البشرية التي تؤثر بشكل كبير على الإنتاجية الاقتصادية.

يتحقق النمو والتقدم الحقيقي عندما يكون الفرد متعلماً وصحياً وخالياً من القيود، لذا أصبحت التنمية تركز بشكل أساسي على تطوير البشر وتمكينهم، إذ يُعتبر الإنسان محوراً أساسياً وهدفاً لعملية التنمية ومن هنا نشأ مفهوم التنمية البشرية الذي يهدف إلى تحسين جودة حياة الأفراد من خلال تعزيز صحتهم وتحسين تعليمهم ومهاراتهم، وذلك بمشاركتهم في هذه العملية وتمكينهم من المساهمة في تطوير مجتمعاتهم، ومن أجل رفع مستوى التنمية البشرية تقوم الدول بالتركيز على تحسين مؤشرات الخيارات المهمة للتنمية (صحة وتعليم)، كما يمكننا القول أن هذه الخيارات اعتبرت أساسية، بالإضافة إلى خيارات ضرورية أخرى كالأمن والحرية والسكن... الخ، كلها مؤشرات تنبئ على مستوى الحرية والعيش الكريم للشعوب وللبلدان.

تطور الإنفاق على أسس التنمية البشرية (التعليم والصحة) خلال العقود الأخيرة تسبب ذلك في تطور ملاحظ لمستوى التنمية البشرية لمعظم بلدان العالم والجزائر على غرار كل دول العالم سعت إلى رفع مستوى التنمية البشرية لديها وذلك بإعطاء الأهمية البالغة للإنفاق على التعليم والصحة والدخل وهذا ما سنحاول دراسته في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

أثر الإنفاق الاجتماعي على التنمية البشرية في الجزائر 2000-2022

تمهيد:

خلال العقود الأخيرة شهد العالم تطورًا ملحوظًا في الإنفاق على التنمية البشرية، بما في ذلك التعليم والصحة وقد أدى هذا التحول إلى تحسين ملحوظ في مستوى التنمية البشرية في معظم بلدان العالم، بما في ذلك الجزائر، فعلى غرار دول العالم سعت الجزائر إلى رفع مستوى التنمية البشرية من خلال منح الأولوية الكبيرة للإنفاق الاجتماعي. هذا النهج له تأثير إيجابي على تحسين جودة الحياة للمواطنين وتعزيز قدراتهم، وبالتالي يساهم في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في البلاد.

من الواضح أن النمو الاقتصادي للمجتمعات لا يمكن أن يكون كافيًا بمفرده لتحقيق التنمية الشاملة. يجب أن تندمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية معًا في إطار تنموي متكامل. يتمثل جوهر هذا الإطار في وضع الإنسان في مركز الاهتمام، حيث يُعتبر محرك التنمية وأداتها في نفس الوقت، وذلك من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية الجيدة والمتاحة للجميع. فالصحة والتعليم تعتبران من أهم العوامل التي تسهم في تعزيز القدرات الإنتاجية للأفراد وتمكينهم من المشاركة بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. إذا كانت هذه الحالة ضعيفة لدى الأفراد، فإن ذلك سيؤثر تأثيرًا مباشرًا على قدرات المجتمع ككل في تحقيق النمو والتطور المستدام.

بالتالي فان تطوير الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة يسهم مباشرة في تحسين نوعية الحياة ويؤدي إلى وجود النمو، ولذلك أصبح النمو الاقتصادي ليس مهما في حد ذاته ما لم يكن مصحوبا بتنمية حقيقية لقدرات البشر تنعكس في النهاية في مستوى معيشة لائق وحياة مديدة.

لدراسة أثر الإنفاق الاجتماعي على التنمية البشرية في الجزائر آثرنا أن يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث:

- **المبحث الأول: سياسات التنمية البشرية في الجزائر 2001-2019**
- **المبحث الثاني: دراسة أثر الإنفاق الاجتماعي على مؤشرات التنمية البشرية (التعليم، الصحة والدخل) في الجزائر**

المبحث الأول: سياسات التنمية البشرية في الجزائر

الجزائر كغيرها من هذه الدول تعتمد بشكل كبير على الإنفاق الاجتماعي لدفع عجلة التنمية، ذلك من خلال تنفيذ سياسة تنموية جديدة خاصة خلال ارتفاع أسعار النفط وارتفاع عائدات النفط، سميت هذه السياسة سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري، وفي نفس الوقت تحقيق أهداف التنمية البشرية.

في هذا المبحث سنقوم بتقييم لدور البرامج التنموية النفقات الاجتماعية في تحقيق التنمية البشرية في الجزائر من خلال تحليل واقع البرامج التنموية والإنفاق الاجتماعي على التنمية البشرية في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل واقع السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر

تعتبر السياسات التنموية في الجزائر جزءًا أساسيًا من جهود الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وبعد سنوات من الاعتماد على عائدات النفط كمصدر رئيسي للدخل أدركت الجزائر الحاجة إلى تنويع اقتصادها وتعزيز القطاعات غير النفطية، وفي هذا السياق شهدت البلاد تطبيق مجموعة من السياسات التنموية الهادفة إلى تعزيز الاستثمار، تحسين البنية التحتية، وتطوير الموارد البشرية.

أولا: تطور سياسات التنمية البشرية في الجزائر (2001-2019)

برز جليا التخطيط التنموي لبناء التنمية البشرية في الجزائر من خلال البرامج التنموية الاقتصادية المتواترة، فمنذ سنة 2001 حتى يومنا هذا تم اعتماد أربع مخططات في مستهلها مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي (2001-2004) بغلاف مالي قدر ب 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي[85]، يليه البرنامج التكميلي (2004-2009) بغلاف مالي قدر ب 150 مليار دولار أمريكي[86]، كما تم تعزيزهما ببرنامج التنمية الخماسي (2010-2014) بغلاف مالي قدر ب 286 مليار دولار أمريكي[87]، وآخرها برنامج التنمية الخماسي الجديد (2015-2019) ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار أي 262 مليار دولار، ويمكن أن نبرز مضامينها في المخطط التالي:

[85] PSRE: Programme de soutien à la relance économique.

[86] PCSC: Programme complémentaire de soutien à la croissance.

[87] PCCE: Programme de consolidation de la croissance économique PCCE.

الشكل رقم(01) :البرامج التنموية الاقتصادية الجزائرية 2001-2019

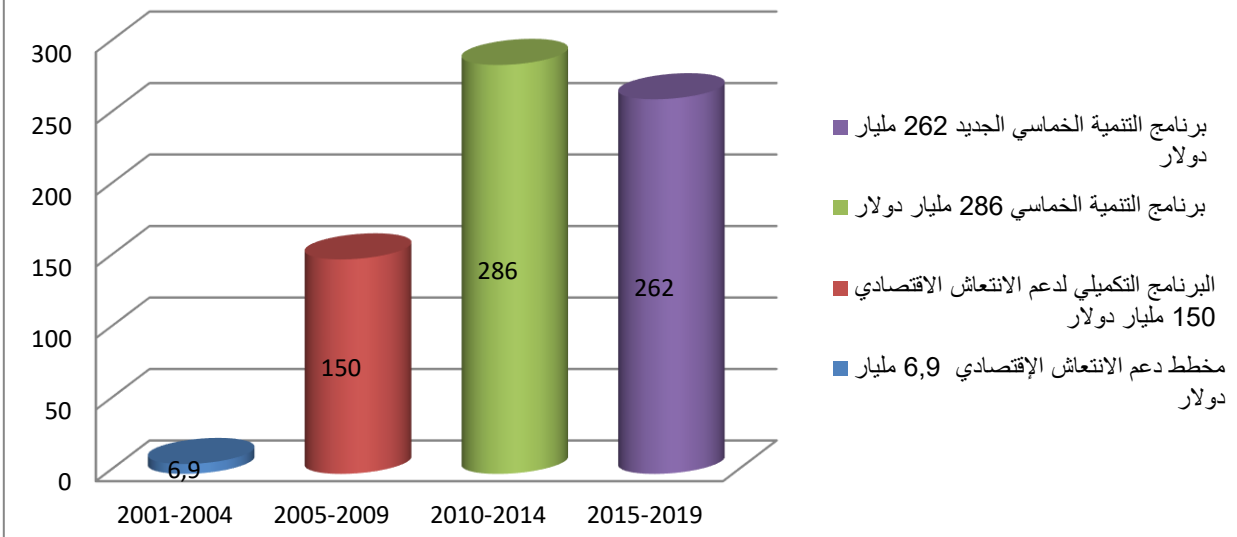

المصدر: نصيرة صالحي وشعيب قماز، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، "مساعي بناء رأس المال البشري في الجزائر وفق مضامين المخططات التنموية الاقتصادية (2001-2019)"، المجلد 08، العدد 15، جويلية 2019، ص 107.

هذه المخططات التنموية شملت كافة أبعاد التنمية بما فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وما يهمنا نحن هنا هو الطور الأخير للتنمية الذي يعتبر الإنسان غاية وفي نفس الوقت يعتبر الركيزة الأساسية لها اذ يسعنا عرض دور القطاع العام في تمكين رأس المال البشري في الجزائر بالتطرق للجزء المخصص لها من هذه المخططات التنموية من سنة 2001 إلى سنة 2019.

1-موقع التنمية البشرية من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001- 2004

خصص مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي مبلغاً مالياً كبيراً لتنمية الموارد البشرية بهدف تعزيز التنمية البشرية. وبلغ هذا المبلغ 90.2 مليار دينار من إجمالي المبلغ الكلي المقدر بـ 525 مليار دينار، مما يعني أن النسبة المخصصة لتعزيز التنمية في هذا البرنامج تُقدر بـ 17.2 بالمئة.[88] وأهداف هذا البرنامج حددت فيما يلي:

أ- **قطاع التعليم Le Secteur De L'éducation** : من أجل تحسين التعليم، تم التركيز على:

- زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي من خلال تزويد المدارس بالإمكانات الضرورية في المناطق الريفية والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.
- إعادة تأهيل وتحسين وتجهيز المرافق والمؤسسات التعليمية.
- دعم مشاريع البنية التحتية المتعلقة بالإطعام والإيواء.

[88] **Consulaire General d'Algérie A Montréal**, " Programme De Soutien A La Relance Economique A Court Et Moyen Termes 2001/2004 ",A Partir Delien Web : http://consulatalgeriemontreal.com/src/formulaires/economie/PROGRAMME_DE_SOUTIEN.pdf

- تطوير البحث العلمي وتهيئة الظروف المناسبة لإشراك الموارد البشرية في عملية إنعاش النمو الاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على قدرات البحث والهندسة والتصنيع.

ب- التكوين المهني LA FORMATION PROFESSIONNELLE: يهدف هذا البرنامج إلى تحسين تدريب الشباب الذين تم استبعادهم من التعليم ومساعدتهم في الحصول على التأهيل المهني، مما يسهم في اندماجهم في سوق العمل وخلق فرص للعمل الذاتي. كجزء من أولويات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، يركز البرنامج على الحد من العجز في المعدات التقنية والتعليمية، وإعادة تأهيل وتجهيز بعض المؤسسات لزيادة قدراتها الاستيعابية.

ج- الصحة La Sante: لترقية هذا القطاع عمل البرنامج على الاهتمام بكافة متطلبات الصحة بما في ذلك الوقاية والرعاية والإقامة والتدريب كما تم التركيز على تعزيز نشاط الفرق الطبية المتنقلة وضمان تقديم الرعاية الصحية في المناطق النائية والمناطق الجنوبية الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك تم إعادة تأهيل البنية التحتية وتجديد المرافق الطبية، وإنشاء مركز لمعالجة السرطان في عنابة بقدرة استيعابية لمعالجة 2000 مريض وتطبيق نفس النهج في المناطق الجنوبية لتقليل فترات الانتظار وتكاليف السفر الطويلة.[89]

ما يمكن أن نتوصل إليه كنتائج هو أن هذا البرنامج عمل على تعزيز التنمية البشرية من خلال:

- بناء القدرات المتعددة الأبعاد وتلبية احتياجات السكان.
- الاستجابة لاحتياجات الشباب من حيث الأنشطة الرياضية والترفيهية.

_ الصحة والسكان: يتوقَّع بالنسبة لهذه الفترة انجاز:

-المستشفيات عددها 17 - مراكز لمعالجة المصابين بالحروق عددها 02
-المؤسسة الاستشفائية المتخصصة في جراحة العظام عددها 02 - مراكز العجزة عددها 05
-العيادات المتعددة الخدمات عددها 55 - مراكز الصحة و الولادة عددها 113
-مراكز مكافحة السرطان عددها 02 - مركبات " الأمهات – الأطفال" عددها 05
-مراكز أمراض القلب والجراحة القلبية للأطفال عددها 02 - المستشفيات عددها 17
-معهد السرطان 01 - معهد الكلى 01
-مراكز المراقبة الصحية في الحدود 06 - معهد التكوين شبه الطبي الإفريقي 01.

تقدر الاعتمادات المقررة لتمويل البرنامج المتوقع إنجازه بمبلغ85,0 مليار دينار جزائري.[90]

3- التنمية البشرية ركيزة أساسية لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014

لقد عملت السلطة الحكومية الجزائرية تحت رعاية فخامة الرئيس عبد العزيزة بوتفليقة في إطار البرامج التنمية الخماسي لسنة 2010- 2014 على وضع التنمية البشرية مكانة متزايدة الأهمية واعتبارها ركيزة أساسية

[89] **Consulaire General d'Algérie A Montréal**, Ibid , P28-29.

[90] **Ibid** , P12-13.

لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني، وقد خصص برنامج الاستثمارات العمومية غلاف مالي قدر ب 286 مليار دولار وقد ادرج الاهتمام بتحسين مستويات التعليم في مختلف الأطوار، والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية.

فقد عملت الحكومة وفق برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 على تخصيص عدة مجالا التي تهدف إلى تفعيل مؤشرات تحقيق التنمية البشرية ومنها نجد:

- **تأمين قطاع الصحة:** حيث تم تخصيص 619 مليار دج وهذا بهدف إنجاز 172 مستشفى و45 مرآب متخصص في الصحة و377 عيادة متعددة الاختصاصات و1000 قاعة علاج و17 مدرسة للتكوين الشبه طبي وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.
- **ترقية البحث العلمي ورفع مستوى الإعلام والاتصال:** فقد خصص البرنامج العمومي للتنمية أكثر من 250 مليار دج، وتم لهذا الغرض تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي و50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية ومنظومة التعليم والتكوين و100 مليار دج لوضع الحكامة الإلكترونية.
- **تحسين الخدمة العمومية:** حيث تم تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية، فقد تم إنشاء 110 مجلس قضاء، وأزيد من 120 مؤسسة عقابية وإنشاء حوالي عشرة محاكم إدارية.
- **فك العزلة وإنشاء شبكة الطرق:** فقد خصص أزيد عن 3.100 مليار دينار من أجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق- غرب، وإنجاز وتحديث حوالي 20 مناء للصيد البحري وتعزيز ثلاث مطارات.
- **التزويد المياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية:** كرس البرنامج غلاف مالي قدر286 مليار دولار لبناء ستين منشأة قاعدية خاصة بالري، وإنجاز 35 سدا، و25 نظام لتحويل المياه.
- **توفير وتحسن السكن:** حيث تم تقدير أكثر من 3700 مليار دج لقطاع السكن ويتعلق الأمر أيضا بإنجاز 500000 وحدة سكنية ايجارية و500000 وحدة سكنية ترقويه و300000 وحدة سكنية في لامتصاص السكن الهش و770000 وحدة سكنية ريفي، وغيرها من المشاريع السكنية.[91]

4-مضامين تعزيز التنمية البشرية في برنامج التنمية الخماسي الجديد 2015-2019

تم تخصيص مبلغ 262 مليار دولار لهذا البرنامج إذ يهدف إلى تحقيق نسبة نمو تبلغ 7% بحلول عام 2019 وتركيز على تعزيز التنمية البشرية من خلال تحسين نظام التعليم والتكوين الوطني وتعميق ديمقراطية التعليم

[91] **سفارة الجزائر بالكويت،**" برنامج التنمية الخماسي 2010-2014"، تاريخ الولوج: 2018/11/20، من الموقع الإلكتروني: http://www.algerianembassy-kuwait.com/ar/tourisme/prog2010-2014.pdf

وتطوير البنية التحتية والمرافق التعليمية وتعزيز الحوار مع الشركاء الاجتماعيين، كما يستهدف تطوير القطاع التعليمي العالي والبحث العلمي ليصبح دعامة للابتكار.

تعمل الحكومة على تعزيز التكوين المهني وتنويعه مع التركيز على ذوي الاحتياجات الخاصة وتحسين إطار الحياة في المدن من خلال التجديد الحضري وتعزيز البنية التحتية والخدمات العامة، وتستثمر الحكومة في قطاعات مثل الفلاحة والصناعة والسياحة والصناعات التقليدية مع تشجيع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير تسهيلات للمقاولين الصغار للحصول على القروض البنكية.[92]

من جهة أخرى، سيتم وضع آليات تحفيزية لدعم الشباب الحاصلين على الشهادات العلمية خاصة في مجالات المعرفة والتكنولوجيا الجديدة كما ستركز جهودها على تحسين الرعاية الصحية للمواطنين بما في ذلك التوعية والوقاية من الأمراض وتطوير خدمات العلاج، وتحسين العلاقات بين الطاقم الطبي والمرضى وتطوير هياكل صحية جديدة مع التركيز على الخدمات الأساسية والمتخصصة مثل مراكز السرطان، وتوفير الموارد البشرية والتجهيزات اللازمة.[93]

المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق على التنمية البشرية في الجزائر

الإنفاق يلعب دوراً بارزاً وحيوياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي والارتقاء بمستوى القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والصناعة وغيرها، وبشكل خاص يعد الاستثمار في القطاعين الصحي والتعليمي أمراً ضرورياً لأي دولة، وشهدت الجزائر جهوداً متزايدة في تعزيز التنمية البشرية من خلال الاستثمار في مجالات مثل التعليم والصحة والتطوير الاجتماعي فالإنفاق على هذه القطاعات يعكس التزام الحكومة الجزائرية بتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المواطنين، وفي هذا المبحث سنقوم بتحليل دور الإنفاق على التنمية البشرية في الجزائر.

أولا: الإنفاق الاجتماعي على التعليم

الإنفاق على التعليم يعتبر مؤشراً حيوياً لقياس دور الدولة الاجتماعي ومدى اهتمامها بتطوير هذا الجانب الحيوي، ومن خلال الاستثمار في التعليم الابتدائي، يمكن للدولة أن تلعب دوراً فاعلاً في تقليل معدلات الأمية بين

[92] **عبد المالك سلال**، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2014-2019"، تاريخ الولوج: 2018/11/20، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://www.facebook.com/notes/abdelmalek-sellal-

[93] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الأجيال المتعاقبة، وبالتالي تمهيد الطريق لتحقيق أهداف التنمية البشرية[94] ولقد أظهرت الجزائر اهتماماً بالغاً بتطوير قطاع التعليم من خلال مبالغ مالية كبيرة التي خصصت له وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): الإنفاق العام على التعليم

	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الانفاق العام على التعليم	44,54	138	218,5	263	285,3	321	329,7	396,5	426,4	512,1	641,4	696,8	1 039	1 052	1 376	1 187	1 199	1 264	1 271	1 241

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: احصائيات من وزارة المالية.

يشير الشكل رقم (02) أن الإنفاق على التعليم عرف ارتفاعا مستمرا من 1990 الى عام 2017 تخللته بعض الفترات التي عرفت بعض التذبذب حيث ارتفع من حوالي 218,51 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 1241,04 مليار دينار سنة 2017 مع تسجيل هذه الميزانية عدة اضطرابات تخص الاعتمادات المالية الممنوحة نتيجة للتقلبات التي شهدتها عائدات الدولة من النفط خصوصا بين 2012 التي تعتبر أعلى قيمة بلغها الإنفاق العام على التعليم 1376 مليار دينار.

وقد قابل تطور الإنفاق على التعليم زيادة في عدد المنشئات التعليمية في جميع الأطوار فقد بلغت سنة 2018 ما مجموعه 26982 مؤسسة تعليمية (19037 ابتدائية 5512 متوسطة، 2433 ثانوية) (احصائيات مقدمة من وزارة التربية) وأيضا ارتفع عدد المؤسسات الجامعية إلى 109 مؤسسة تعليم موزعة على كامل التراب الوطني (54 جامعة، 09 مركزا جامعيا، و35 مدرسة وطنية عليا، و11 مدرسة عليا لتكوين الأساتذة) (وزارة التعليم العالي)، وقطاع التكوين المهني هو أيضا شهد ارتفاعا في عدد المنشآت حيث أحصي سنة 2018 1188 مؤسسة

(6 IFP ,17 IEP 142 INSFP, 14 Annexes d'INSFP ,820 CFPA et 189 Annexes CFPA)

تعتبر الجزائر من الدول التي تولي اهتمامًا كبيرًا لقطاع التعليم، حيث انعكس ذلك على ميزانياتها المخصصة لهذا القطاع على مدار العقدين الماضيين والجدول رقم 03 يظهر تطور نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الجزائر من سنة 1980 إلى 2021:

[94] **أكرم مسلم**، الانفاق الحكومي والخاص وأثرهما في التنمية البشرية في الأردن، دراسة اقتصادية للمدة 1970-2002، أطروحة دكتوراه اقتصاد جامعة الموصل، العراق، 2005، ص 28.

الجدول رقم (03): تطور الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من سنة 1980 إلى 2021

السنوات	1980	2008	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإنفاق على التعليم % PIB	6.6	4.34	7.64	7.3	7.32	8	7.34	6.40	6.32	6.04	7.04	6.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: إحصائيات أطلس بيانات العالم و البنك الدولي.

يشير الجدول أن الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر شهد تذبذبا خلال الفترة 1980-2015 حيث أن الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفض من 6.6% سنة 1980 ليصل سنة 2008 إلى 4.34% ثم ارتفع سنة 2012 ليقارب 7.6% نتيجة لما تتطلبه العملية التعليمية من مخصصات دعم مالي توجه لاقتناء الأجهزة والأدوات اللازمة لممارسة الأنشطة المدرسية، وهو ما انعكس إيجاباً على ارتفاع نسبة الإنفاق من 7.3% في سنة 2013 إلى 8% في سنة 2015 كأعلى قيمة له، ثم شهد تراجعاً نسبياً إلى 6% سنة 2019 بسبب تراجع المداخيل البترولية للجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط، ومع جائحة كوفيد-19 شهدت الجزائر تحولًا نحو التعليم عن بعد مما كشف عن الفجوات في البنية التحتية وعرف تقلبات باتجاه تنازلي طفيف في النسبة من 7% سنة 2020 إلى 6.30% سنة 2021 تبقى هذه النسبة متواضعة إذا ما قورنت بدول أخرى كالتونس التي بلغت حوالي 6.7% والسعودية 7% في نفس السنة، وإذا نظرنا إلى الدول المتقدمة فنجدها رائدة في مجال التعليم فقد لوحظ اهتمام كبير من قبل هذه الدول من خلال تخصيص نسب جد معتبرة لهذا القطاع لمساهمته في النمو الاقتصادي و الرفع من معدلات التنمية البشرية.

رغم أن الجزائر تخصص جزءًا كبيرًا من ميزانيتها للتعليم، إلا أن مستوى التعليم لا يزال ضعيفًا مقارنة بالمعايير العالمية مما يستدعي تحسينات لتوفير جودة تعليمية أفضل، وتشير الدراسات إلى ضغوط مستمرة لزيادة الإنفاق بسبب تزايد عدد الطلاب وارتفاع الأجور[95]، مما يلزم الدولة بمضاعفة جهودها ومراجعة مخصصات التمويل لتحقيق أهداف التنمية وتحسين جودة التعليم في الجزائر.

[95] **طيبي حورية**، نظام التّعليم في الجزائر بين واقع الأزمة وآفاق الإصلاح، مجلة آفاق علم الاجتماع، العدد 8، ديسمبر 2014، ص 237.

ثانيا: الإنفاق الاجتماعي على الصحة

تتصدر مواضيع الإنفاق على الرعاية الصحية معظم تقارير الصحة حيث يعطى اهتمام بالغ لمصروفات القطاع الصحي وتقيم هذه المصروفات بمدى تحسن وتقدم في مجال الخدمات الصحية سواء من حيث الكمية أو النوعية أو حتى من حيث العلاجات الوقائية التي تنجم عن الأمراض والأوبئة في بعض المواضع من العالم ومن أجل الرقي بالصحة العالمية تعمل المنظمة العالمية للصحة على إصدار تقارير ومنشورات تقييمية أو استشرافية للصحة العالمية.

يعد مؤشر الإنفاق العام على الصحة من المؤشرات التي تعكس مدى الاهتمام الذي توليه الدولة في تنمية هذا القطاع، كونه ذا علاقة وثيقة بالتنمية البشرية وأن صحة الانسان مكون رئيسي من مكوناتها،[96] ويتم تمويل قطاع الصحة في الجزائر من خلال ثلاث مصادر هي الدولة، صناديق الضمان الاجتماعي والعائلات، والشكل رقم 03 يمثل تطور الإنفاق العمومي على الصحة في الجزائر للفترة من 1990 إلى 2017، مع القيم مذكورة بالمليار دينار جزائري:

الشكل رقم (03): الإنفاق العمومي على الصحة في الفترة من 1990-2017 (مليار دج)

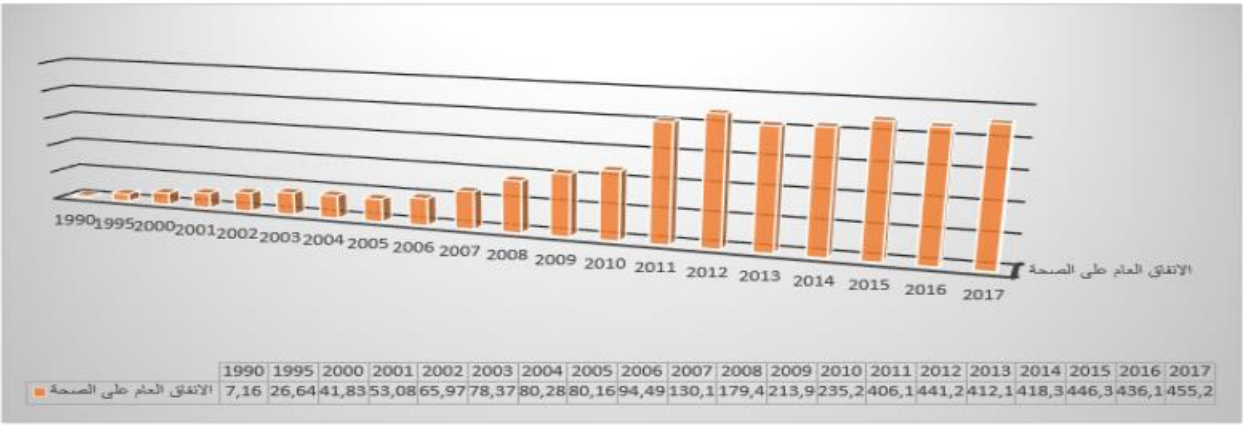

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات من وزارة المالية.

يظهر الشكل 03 زيادة واضحة وثابتة في الإنفاق العمومي على الصحة على مر السنين، حيث أن في 1990 كان الإنفاق منخفضًا جدًا بحوالي 7,16 مليار دينار، و من 2000 إلى 2005 كانت هناك زيادة تدريجية في الإنفاق بعد 2005 شهدت الجزائر قفزات كبيرة في الإنفاق حيث وصل إلى 179.4 مليار دينار سنة 2008 مما يشير إلى

[96] **مهدي سهر غيلان الجبوري، سعدون رشيد خضير الزبيدي**، الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018، ص 05.

زيادة كبيرة في ميزانية الصحة وفي 2011 بلغت قمة الزيادة بقيمة 213.25 مليار دينار، وفي 2017 وصل الإنفاق إلى 1455.2 مليار دينار وهو ارتفاع كبير يعكس زيادة الاهتمام بقطاع الصحة.

بلغت نسبة الإنفاق الإجمالي على الصحة في الجزائر سنة 1995 نسبة 3,7%من الناتج المحلي الإجمالي وبلغت حصة الإنفاق العام نسبة 2,67% بقيمة 27,2 مليار دج والإنفاق الخاص نسبة 1,03% مرتفعا سنة 2017 إلى حوالي 449 مليار دج هذه الزيادة انعكست نوعا ما بالإيجاب على القطاع الصحي (الشكل 04)

الشكل رقم (04): الإنفاق العام والخاص على الصحة في الجزائر في الفترة من 1995-2017

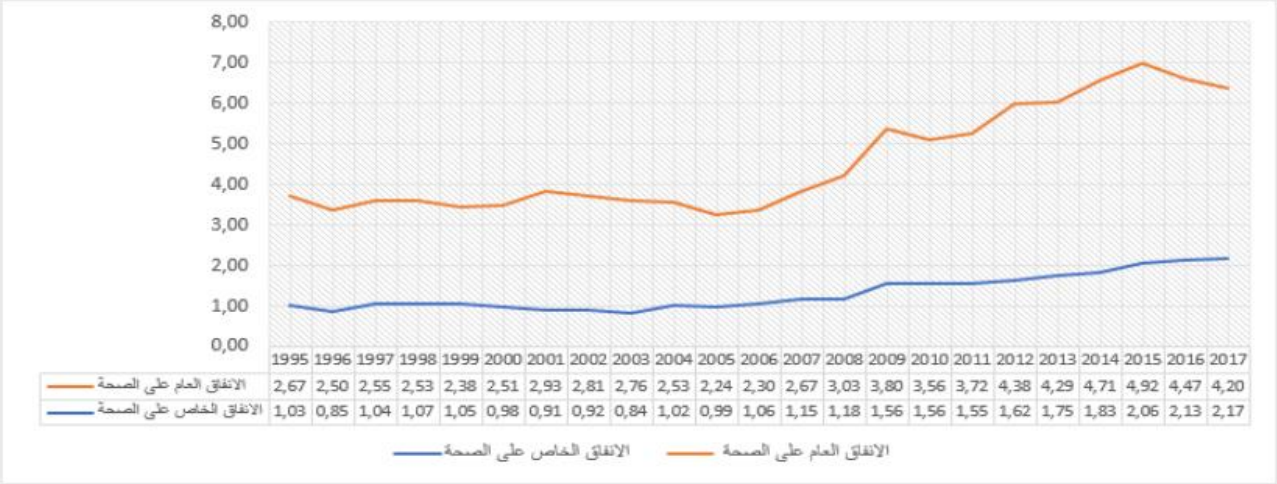

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الانفاق العام على الصحة	2,67	2,50	2,55	2,53	2,38	2,51	2,93	2,81	2,76	2,53	2,24	2,30	2,67	3,03	3,80	3,56	3,72	4,38	4,29	4,71	4,92	4,47	4,20
الانفاق الخاص على الصحة	1,03	0,85	1,04	1,07	1,05	0,98	0,91	0,92	0,84	1,02	0,99	1,06	1,15	1,18	1,56	1,56	1,55	1,62	1,75	1,83	2,06	2,13	2,17

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا قاعدة معطيات البنك الدولي

تطورت عدد المؤسسات الصحية سنة 2000 من 237 مؤسسة (224 مؤسسة استشفائية و13 مستشفى جامعي) إلى 310 مؤسسة (291 مؤسسة استشفائية و16 مستشفى جامعي) سنة 2018 أما المؤسسات الصحية الجوارية (قاعات العلاج، قاعات متعدد الخدمات تضاعف عددها ثلاث مرات في الفترة من 2005-2018 حيث بلغ عدده سنة 2005 3086 مؤسسة لينتقل سنة 2018 إلى 9531 مؤسسة صحية جوارية (الشكل 05).

الشكل رقم (05): تطور الهياكل الصحية الاستشفائية والجوارية القطاع العام في الفترة من 2005-2018

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات وزارة الصحة.

في حين أن الإنفاق على الصحة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً هاماً يعكس الجهود المبذولة من قبل المجتمع لتحسين القطاع الصحي ومدى التزام الحكومة والمجتمع بتوفير الموارد اللازمة لتقديم خدمات صحية عالية الجودة ويعتبر ضرورياً للتخطيط والتنمية حيث يساهم في ربط الاستثمارات المختلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مما يضمن تحسين الرعاية الصحية للسكان، والجدول التالي يمثل نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر من سنة 2000 إلى 2020:

الجدول رقم (04): تطور الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من سنة 2000 إلى 2020

السنوات	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنفاق على الصحة PIB %	3.49	4.20	5.40	5.10	5.30	6	6	6.5	7	6.6	6.3	6.2	6.3	6.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: إحصائيات أطلس بيانات العالم ومنظمة البنك الدولي.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن نسبة الإنفاق الصحة من الناتج المحلي الاجمالي شهدت تطورات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة ووفقاً للبيانات المتاحة من منظمة الصحة العالمية كانت هناك زيادة تدريجية بين عامي 2000 و2008 حيث ارتفعت النسبة من 3,49% إلى 5,40% من عام 2008 إلى 2014، استمرت النسبة في الارتفاع بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى الذروة بنسبة 7% في 2015، بعد ذلك بدأت النسبة في الانخفاض بشكل طفيف ولكن مستمر حيث وصلت إلى 6,3% في 2017 في السنوات اللاحقة كان هناك استقرار نسبي مع بعض التذبذب الطفيف، حيث بلغت النسبة 6,3% في عام 2020.

رغم أن الجزائر تنفق نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي ومن الإنفاق العام 6,3%على الصحة إلا أن أداء نظامها الصحي لا يتناسب مع هذا الإنفاق مقارنة بدول ذات دخل متوسط مماثل، فمثلاً مصر التي تنفق حوالي 4,4% من ناتجها المحلي الإجمالي و1,4% من الإنفاق العام على الصحة تتميز بنظام صحي يقدم رعاية أكثر كفاءة على الرغم من عدد سكانها الكبير، وتونس التي تتميز بنظام صحي جيد معترف به على المستوى العالمي وتحقق نتائج أفضل حيث تنفق حوالي 7% من ناتجها المحلي الإجمالي على الصحة و3,7% من الإنفاق العام على الصحة يعكس الجهود المستمرة لتحسين النظام الصحي وذلك بتخصيص جزء كبير من الإنفاق للأجور والاستثمارات في البنية التحتية الصحية رغم التحديات المالية والاقتصادية التي تواجهها.

في المقابل تركز الجزائر بشكل أكبر على الإنفاق على التجهيزات مما يقلل من التركيز على تكوين وتأهيل الموارد البشرية وهذا يعكس المشكلة الرئيسية في النظام الصحي الجزائري التي تتمثل في التسيير غير الفعال ونقص الكفاءة الإدارية، لذلك يجب على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في الأسس الإدارية والتنظيمية للقطاع

الصحي والعمل على ترشيد استخدامها لمواردها وتحسين البنية التحتية الصحية بشكل مستدام لتحسين أداء نظامها الصحي فالإنفاق المرتفع ليس هو الطريقة الوحيدة في تحقيق كفاءة وأداء فعال للنظام الصحي.

المبحث الثاني: دراسة أثر الإنفاق الاجتماعي على مؤشرات التنمية البشرية (التعليم، الصحة والدخل) في الجزائر (2000-2022)

تعد التنمية البشرية من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول لتحقيقها من أجل تحسين رفاهية مجتمعاتها وجودة حياة أفرادها حيث يلعب الإنفاق الاجتماعي دورًا جوهريًا في تعزيز هذه التنمية من خلال الاستثمار في مجالات مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، وفي الجزائر تتنوع سياسات الإنفاق الاجتماعي بهدف تحسين مؤشرات التنمية البشرية ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة.

المطلب الأول: أثر الإنفاق الاجتماعي على متغيرات التنمية البشرية بالجزائر و تقييمه

يلعب الإنفاق الاجتماعي دورًا حيويًا في تعزيز التنمية البشرية في الجزائر من خلال تحسين مؤشرات التعليم والصحة والدخل، وتستهدف هذه المجالات لرفع مستوى رفاهية المواطنين حيث يعكس الاستثمار في التعليم اهتمام الدولة بتطوير الكفاءات لدفع النمو الاقتصادي والاجتماعي بينما يساهم الإنفاق في الصحة في تحسين وتوسيع الخدمات الصحية كما يساعد دعم الدخل من خلال برامج الدعم الاجتماعي في تقليل الفقر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وسنستعرض أثر الإنفاق الاجتماعي على هذه المجالات موضحين كيف يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

أولا: أثر الإنفاق الاجتماعي على التعليم و تقييمه:

التعليم في الجزائر يشكل الحجر الأساسي للتنمية البشرية والاقتصادية، وحتى باقي المجالات الحيوية الأخرى وذلك أنه المدخل الأساسي لهذه التنمية بغض النظر عن المعطيات التكنولوجية والمادية حيث يرتكز أكثر على الإنسان كعنصر أساسي في العملية، حيث يأتي المورد البشري في كل عملية تنموية حقيقية في المقام الأول، ولعل أول تشكيل لهذا الأخير ينطلق من المدرسة كمؤسسة رئيسية تعد الأجيال لأدوارها المستقبلية في المجتمع، ومنذ عصور سابقة احتل التعليم مكانة بارزة في حياة الجزائريين، حيث تمكنت بعض الحواضر مثل الجزائر وبجاية وتلمسان وقسنطينة أن تجذب طالبي العلم من أماكن عديدة، لأنها كانت مراكزًا للعلم والمعرفة، ورغم ذلك تعرضت الجزائر لحملات استعمارية أجنبية بسبب موقعها الاستراتيجي وثرواتها الزراعية، مما أثر سلبًا على استقرارها وحرمها من النهضة العلمية الفعلية.

1_ أثر الإنفاق الاجتماعي على التعليم:

بذلت الجزائر جهودا جبارة في مكافحة الأمية وتعميم التعليم فقد عملت على توسيع قاعدة التدريس بشكل كبير منذ بداية الاستقلال إلى الآن فحسب المادة 53 من الدستور الجزائري " الحق في التعليم مضمون وإجباري كما ان الدولة تسهر على تنظيم المنظومة التعليمية والتساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني"[97] فقد تضاعف عدد المدارس والثانويات والجامعات وكذلك القيد المدرسي والتسجيل الجامعي.

أ-تطور عدد المتمدرسين: أصبح عدد المتمدرسين يقدر بحوالي 3982359 تلميذا، مما يشير إلى أن معدل التمدرس الإجمالي وصل إلى ما نسبته 80,7% من المستوى الابتدائي وحوالي 33% من المستوى الثانوي، ووصل عدد الأساتذة إلى 120893 أستاذا في جميع المستويات، كما ازداد عدد المؤسسات التعليمية في المنظومة التربوية الوطنية إلى 10315 مؤسسة، وفي عام 1990 على الرغم من التطور المتزايد للمنظومة التربوية الجزائرية، لم تستمر وتيرة النمو بنفس معدل الزيادة الذي شهدناه في عام 1980، حيث سجلت معدل نمو يبلغ حوالي 55,4%، ووصل عدد التلاميذ في ذلك الوقت إلى حوالي 6190081 تلميذا يتم تدريسهم من قبل 265667 أستاذا ومعلما داخل 15700 مؤسسة تعليمية. وبلغ معدل التمدرس الإجمالي في ذلك الوقت حوالي 92%، وشهد التعليم الثانوي تضاعفا في هذه النسبة، حيث وصلت إلى حوالي 60,9%، ومع تراجع التدريجي لوتيرة النمو الديمغرافي في الجزائر استمرت المنظومة التربوية في التطور الكمي بوتيرة متناقصة خلال عام 2000، حيث سجل عدد التلاميذ نموا بنسبة 23,8% ليصل إجمالي عددهم إلى 7661023 تلميذا، حيث تجاوزت نسبة التمدرس الخام في المستوى الابتدائي 100% لتصل إلى 103,1% وشهدت هذه النسبة تحسنا في المستوى الثانوي ووصلت إلى 75%، وفي السنوات الأخيرة وصلت المنظومة التربوية الجزائرية إلى حالة استقرار كمي في عدد المتمدرسين بعد نمو ضعيف بنسبة 1% في عام 2005، سجلت آخر الإحصائيات نموا سلبيا في عام 2008 بمعدل 3,3% هذا الانخفاض بسبب وصول نسبة التمدرس الخام إلى مستوى التشبع خاصة في المرحلة الابتدائية حيث وصلت إلى 107,3% في عام 2005 و104,1% في عام 2008 مما يعكس وجود نسبة تفوق المائة في نسبة المعيدين، ويمكن توضيح تطور عدد المتمدرسين في الجدول التالي:

[97] **الدستور الحالي 28 نوفمبر 1996 وزارة العدل الديوان الوطني للأشغال التربوية 1998**، ص 13، وفقا للمادة 53 المستمدة منه.

الجدول رقم (05): يوضح تطور عدد المتمدرسين في الجزائر في الفترة الممتدة من (1990-2018)

السنوات	-1992 1993	-1996 1997	-2000 2001	-2005 2006	-2009 2010	2018-2017
الابتدائي	4436363	4674947	4720960	4196580	3307733	5281534
المتوسط	1558046	1762761	2015370	2221328	3052387	2727160
الثانوي	747152	865481	489291	1175731	1170351	1261198

source: le programme mondial du développement humain, le 2ème rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement en Algérie septembre 2018; p 47.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المتمدرسين في الأطوار الثلاثة في تزايد مستمر عموما وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقطاع التعليم بالدرجة الأولى كما أن مجانية التعليم في الجزائر لها دور كبير كذلك في النتائج المتوصل إليها.

ب-معدلات الالتحاق بمختلف الأطوار التعليمية: شهدت الجزائر تقدمًا ملحوظًا في معدل الالتحاق بمختلف مستويات التعليم، حيث بلغت نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي 114,7% في عام 2017 مقارنة بـ 92,08% في عام 1990، وفي التعليم الثانوي بلغت نسبة الالتحاق الإجمالية 139,3% في عام 2017 مقابل 59,12% في عام 1990، وشهد معدل التغطية (عدد التلاميذ لكل معلم) تحسنًا في جميع المستويات، ويرجع هذا التطور أساسًا إلى الاستراتيجية التي تتبعتها الجزائر منذ السبعينيات، حيث أصبح التعليم إلزاميًا ومجانيًا في جميع المستويات، فيما يتعلق بقطاع التكوين المهني، فقد شهد زيادة مستمرة في عدد الملتحقين به، حيث ارتفع عددهم من 303564 متربصًا في عام 2000 إلى 587691 متربصًا في عام 2018 بزيادة تبلغ 10,55%. ويرجع هذا التطور إلى تشجيع الدولة على هذا النوع من التكوين لتحسين تأهيل اليد العاملة ومعالجة ظاهرة التسرب المدرسي، ولكن لا يزال هذا القطاع مهمشًا ويُنظر إليه على أنه للفاشلين في الامتحانات النهائية، على الرغم من أهميته كقطاع أساسي لتأهيل العمالة بجانب الجامعة.

شهد معدل التأطير، أي متوسط عدد التلاميذ لكل معلم في كل مادة، تحسنًا في جميع مستويات التعليم، وفي الطور الابتدائي انخفض معدل التأطير من 28 تلميذًا لكل معلم في عام 2000 إلى 25 تلميذًا لكل معلم في عام 2019، أما في الطور المتوسط فقد استقر معدل التأطير عند 19 تلميذًا لكل معلم في الفترة بين عامي 2000 و2019، وفي الطور الثانوي شهد معدل التأطير تناقصًا مستمرًا ابتداءً من عام 2010 حيث انخفض من 17 تلميذًا لكل معلم في تلك السنة إلى 12 تلميذًا لكل معلم في عام 2019.[98]

[98] **المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES)**، التقرير الوطني للتنمية البشرية في الجزائر 2013-2015، 2015، ص 96.

الشكل رقم (06): يوضح معدلات الالتحاق بمختلف الاطوار التعليمية

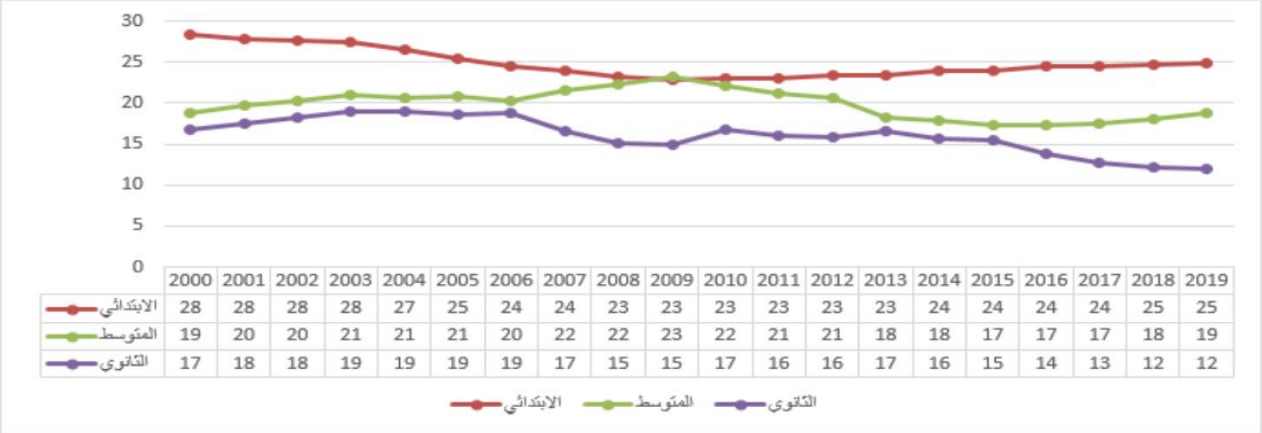

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الابتدائي	28	28	28	28	27	25	24	24	23	23	23	23	23	23	24	24	24	24	25	25
المتوسط	19	20	20	21	21	21	20	22	22	23	22	21	21	18	18	17	17	17	18	19
الثانوي	17	18	18	19	19	19	19	17	15	15	17	16	16	17	16	15	14	13	12	12

المصدر: وزارة التربية الوطنية

ج- نسب النجاح في الامتحانات النهائية لجميع الأطوار التعليمية وعدد المتخرجين من الجامعة والتكوين المهني: شهدت نسب النجاح في شهادة التعليم الابتدائي تحسنًا ملحوظًا في الفترة من عام 2005 إلى عام 2017، حيث ارتفعت النسبة من 59,4% في عام 2005 إلى 89,3% في عام 2017، أما شهادتي التعليم المتوسط والبكالوريا فقد شهدتا تذبذبًا واضحًا خلال نفس الفترة حيث بلغت نسبة النجاح في بداية الفترة 41,72% و37,29% على التوالي لتصل في عام 2018 إلى 56,9% و55,9% على التوالي، أما فيما يتعلق بعدد المتخرجين من الجامعة والتكوين المهني، فقد شهد ارتفاعًا مستمرًا طوال الفترة من عام 2000 إلى عام 2017، حيث بلغ عدد المتخرجين من الجامعة في عام 2000 حوالي 52804 وفي عام 2017 بلغ حوالي 311099 متخرجًا، أما عدد المتخرجين من التكوين المهني فكان حوالي 68191 في عام 2000 ووصل إلى حوالي 623832 متخرجًا في عام 2017. وهذا ما يوضحه الشكلين:

الشكل رقم (08):

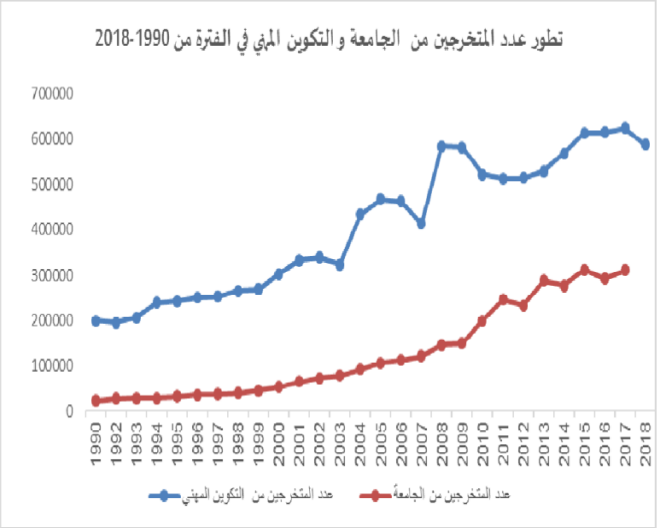

الشكل رقم (07):

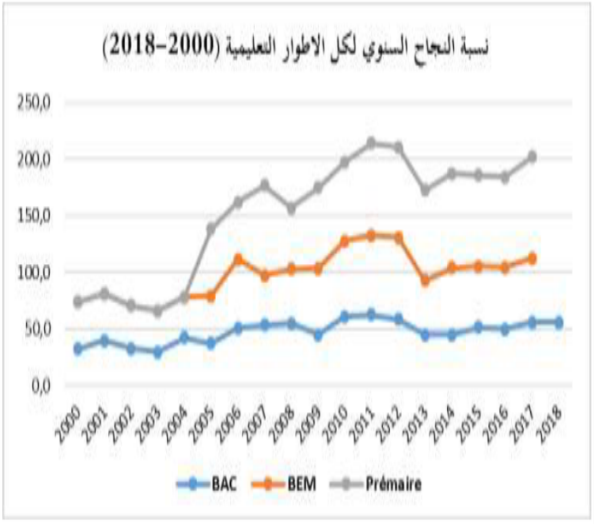

المصدر: وزارة التربية الوطنية، الديوان الوطني للإحصاء (الجزائر بالأرقام أعداد مختلفة)، الدليل الإحصائي لوزارة التعليم المهني والتكوين لسنة 2018.

2_ تقييم أثر الإنفاق الاجتماعي على التعليم:

نوعية التعليم هو مؤشر يعبر عن حالة قطاع التعليم في الجزائر من خلال ثلاث مؤشرات الأول نسبة التلاميذ إلى المعلمين والثاني المعلمون المتدربون بالتعليم الابتدائي، الثالث نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام 2015 والجدول الموالي يوضح نوعية التعليم:

الجدول رقم (06): نوعية التعليم في الجزائر حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)

	نسبة التلاميذ للمعلمين	المعلمون المدربون في التعليم الابتدائي	مجموع النقاط في إطار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام 2015		
	2017	2018-2010	الرياضيات	القراءة	العلوم
الجزائر	24	100	360	350	376
المجموعة الدنيا	المجموعة الوسطى		المجموعة العليا		

المصدر: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 2019، 2019، الصفحات 326-324.

يبدو من الجدول أن الجزائر تصنف ضمن فئة النوعية الدنيا في مجال التعليم حيث أغلب مؤشراتها تندرج ضمن هذه الفئة مثل نسبة المعلمين للتلاميذ ومجموع النقاط في اختبار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام 2015 يُفسر بأن النظام التعليمي في الجزائر لا يزال يعاني من العديد من النقائص والمشاكل مثل اكتظاظ المدارس خاصة في المدن ذات الكثافة السكانية العالية مما أثر على جودة الخدمات المقدمة وانعكس ذلك على النتائج المتحصل عليها في اختبار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة، أما مؤشر نسبة المعلمين المدربين في التعليم الابتدائي، فقد صنف

ضمن فئة المتوسطة، وهذا نتيجة للإصلاحات التي نفذتها الدولة، حيث أنشأت استراتيجية للتكوين والتدريب المستمر للأساتذة والمعلمين في جميع المراحل التعليمية، بهدف تحسين مستوى التعليم وتحقيق مدرسة الجودة، وهو الهدف الذي وضعته وزارة التربية والتعليم.

أما فيما يخص الرضا على التعليم فحسب نتائج استطلاع شبكة بارومتر عربي أظهرت أن جميع الردود على السؤال حول رضا الأفراد على نظام التعليم كانت سلبية حيث أبدى 62% من المشاركين عدم رضاهم على النظام التعليمي وهو تؤكده دراسة أجراها البنك الدولي في منطقة شمال إفريقيا حيث رغم الاستثمارات الكبيرة في قطاع التعليم والنمو الملحوظ في معدلات الالتحاق بالمدارس وتحقيق المساواة بين الجنسين تقريباً في جميع مراحل التعليم، فإن مستوى التعليم والمهارات المكتسبة لا يزال متدنياً في المنطقة ويؤكد مؤشر فقر التعلم هذا الوضع حيث يظهر أن 59% من الأطفال في سن العاشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يمكنهم قراءة نص بسيط وفهمه. هذه النسبة العالية تشير إلى وجود تحديات كبيرة تواجه نظام التعليم في المنطقة، وتبرز ضرورة تحسين جودة التعليم وتطوير المهارات التعليمية للطلاب.[99]

الشكل رقم (09): الرضا على النظام التعليمي لسنة 2018

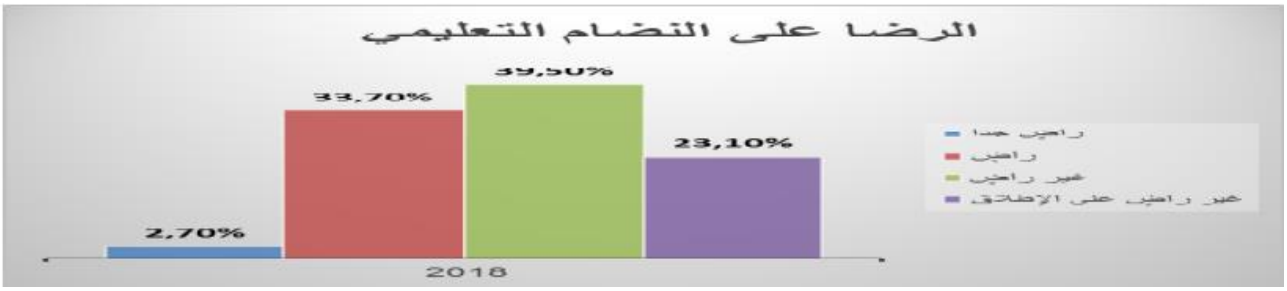

المصدر: أعد هذا الشكل انطلاقا من نتائج الاستطلاع الذي قامت به شبكة بارومتر عربي متوفر على الرابط التالي: https://www.arabbarometer.org/ar/survey-data/data-analysis-tool يوم 18/03/2020).

ثانيا: أثر الإنفاق الاجتماعي على الصحة و تقييمه:

من غير الممكن تحقيق التنمية الحقيقية دون تحسين الأوضاع الصحية للإنسان الذي يتمتع بصحة جيدة هو القادر على بناء تنمية صحيحة ومستدامة، فقد شهد المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة تحسنًا في مجال صحة الأفراد، حيث شهدنا تقدمًا في تخفيض معدلات الوفيات وسوء التغذية للأطفال، بالإضافة إلى توفير المياه

[99] **البنك الدولي**، "تقرير النهوض بتعليم اللغة العربية وتعلمها"، مسار للحد من فقر التعلم في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، واشنطن، 2021، ص 05.

النقية والسكن اللائق، كما شهدنا تطورًا كبيرًا في البنية التحتية الصحية والمرافق المتعلقة بها، من جانب أخر طرأت تغييرات جذرية على المشهد الصحي من حيث عدد المرافق ونوعية الخدمات المقدمة.

1- أثر الإنفاق الاجتماعي على الصحة:

تعد الصحة أحد الأركان الأساسية لقطاع الخدمات التي توفرها الحكومة للمجتمع، حيث تلعب دوراً حاسماً في بناء أجيال صحية ومنتجة وتؤثر مباشرة في القوة العاملة المتاحة، كما يعد الحصول عليها بسهولة ويسر من قبل اجمالي عدد السكان، ومن بين المؤشرات المهمة للوضع الصحي العمر المتوقع عند الولادة هو المؤشر الاساسي للوضع الصحي في أي بلد، ومعدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة والجزائر وكغيرها من الدول جهوداً جبارة لتحسين هذه المؤشرات الصحية للسكان.[100]

أ_ العمر المتوقع عند الولادة: هو مؤشر مركب يُظهر كفاءة النظام الصحي ومستوى الظروف المعيشية للأفراد ففي الفترة من 1990 إلى 2017 سجلت الجزائر تقدمًا ملحوظًا في هذا المؤشر حيث ارتفع من 66,7 سنة في عام 1990 إلى 76,3 سنة في عام 2017 مما يعني تحسنًا بنحو 10 سنوات خلال 27 عامًا محتلة به مرتبة متوسطة عالميًا (62) من أصل 137 دولة في عام 2017 وفقًا لتقرير العالمي للتنافسية[101] و هو المؤشر الأكثر مساهمة في تحسن دليل التنمية البشرية في السنوات الأخيرة[102] هذا التحسن راجع إلى البرامج التي نفذتها الحكومة لتوسيع تغطية الخدمات الصحية وتسهيل الوصول إليها وتحسين جودتها. كما أدت هذه البرامج أيضًا إلى تقليل عدد وفيات الأطفال وزيادة نسب التحصين والوقاية من الأمراض المستعصية من خلال حملات التطعيم الإلزامية والتوعية الصحية للمواطنين.

[100] **أكرم مسلم**، الانفاق الحكومي والخاص وأثرهما في التنمية البشرية في الأردن، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[101] **بن أحمد جيلالي**، دور توزيع الانفاق العام في التنمية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية (1990-2018)، مجلة البشائر، جامعة بشار، الجزائر، 2020، ص 326.

[102] **المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES)**، مرجع سبق ذكره، ص 56.

الشكل رقم (10): تطور العمر المتوقع عند الولادة (1990-2018)

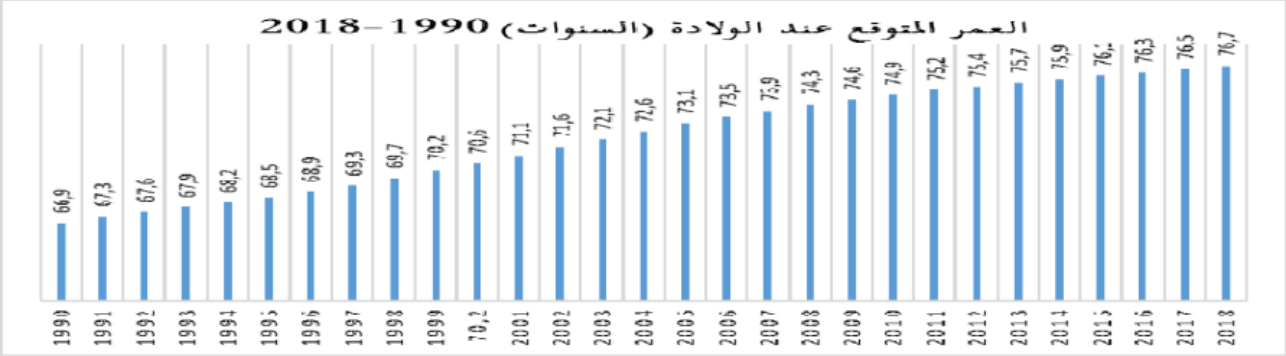

المصدر: قاعدة بيانات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة متوفر على الرابط التالي: http://hdr.undp.org/en/data

ب_ معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة: يعبر هذان المؤشران عن مدى جودة الرعاية الصحية في الشهور الأولى من حياة الطفل ويشيران إلى فعالية النظام الصحي في البلد، ووفقًا لتقارير اليونيسيف لعام 2017 جاءت الجزائر في المرتبة 78 من بين 192 دولة، حيث بلغ عدد وفيات الأطفال 25 حالة وهو رقم منخفض بنسبة 49% مقارنة بعام 1990 الذي بلغت فيه 49 حالة وفاة، كما انخفض معدل وفيات الرضع إلى النصف حيث كان 41,4 في عام 1990 وانخفض إلى 21.6 في عام 2017 ويرجع هذا التحسن إلى الاستراتيجيات الصحية التي تتبعها الحكومة لمواجهة هذه الأخطار مثل رعاية الحمل والولادة وتحسين التغذية[103]، بالإضافة إلى زيادة نسب التطعيم ضد الأمراض المعدية مثل الحصبة والكزاز والسعال الديكي الذي أدى إلى انخفاض عدد الأطفال الذين لم يتم تطعيمهم ضد مرض الدفتيريا في عام 2017 إلى 5%.

الشكل رقم (11): تطور معدل وفيات الأطفال ووضعية التلقيح وتحصين الأطفال (1990-2017)

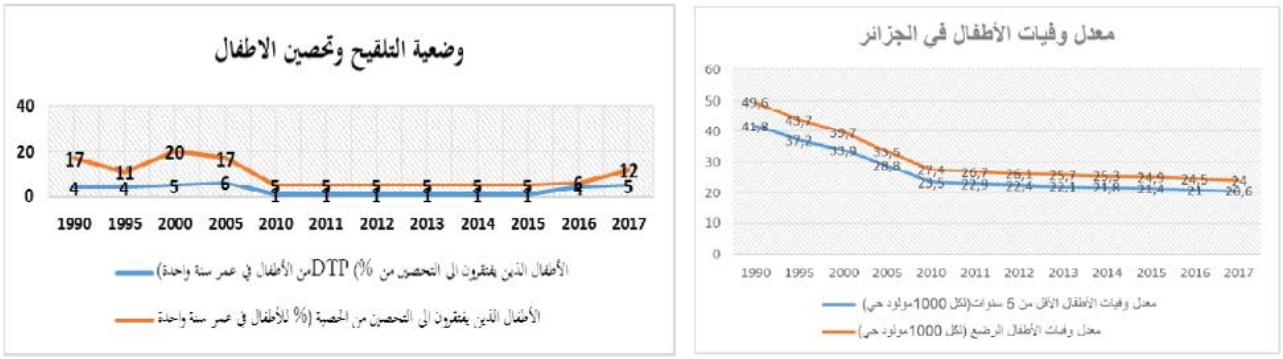

المصدر: قاعدة بيانات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة متوفر على الرابط التالي: http://hdr.undp.org/en/data

ج_ معدل وفيات الأمهات: يعتبر هذا المؤشر خامس هدف من الأهداف الإنمائية للألفية وأحد أهداف التنمية والذي عرف في الجزائر فمن خلال الجدول رقم انخفاضا مستمرا فقد كان سنة 1990 يقدر بـ 216 (حالة لكل ألف مولود

[103] **اليونيسف**، تقرير التقدم من أجل الأطفال نيويورك: منشورات اليونيسف، 2004، ص 7.

حي) وبلغ سنة 2015 يقدر بـ 214 حالة (لكل ألف مولود حي) بانخفاض قدره 35% في هذه الفترة فهذه النتائج ا تعكس المجهودات المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال خاصة فيما يخص الرعاية الصحية ما بعد الولادة التي تبقى سيئة والتي تعتبر سببا رئيسيا في زيادة عدد وفيات الأمهات الناتجة عن الولادة أو الحمل في العالم.

الشكل رقم (12): معدل وفيات الأمهات في الجزائر للفترة (2000-2017)

المصدر: قاعدة بيانات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة متوفر على الرابط التالي: http://hdr.undp.org/en/data

د_ نطاق وتوزيع الخدمات الصحية: يعبر هذا المؤشر عن مدى توفر المنشآت الصحية لجميع الأفراد في البلاد، وقد سجلت الجزائر تقدماً ملحوظاً في هذا الجانب ففي عام 2015 بلغت النسبة الإجمالية للسكان الذين يتلقون خدمات صحية 95% [104]وتختلف هذه النسبة بحسب البيئة السكنية حيث وصلت إلى 98% في المناطق الحضرية و88% في المناطق الريفية ويعود سبب هذا التفاوت إلى نقص المنشآت الصحية في بعض المناطق الريفية والصحراوية حيث تكون المسافات بين المناطق بعيدة وعدد السكان قليل مما يجعل من الصعب برمجة إنشاء منشآت صحية في هذه المناطق بشكل كامل.

من خلال الشكل الموالي نلاحظ أن المنشآت الصحية تتركز بشكل كبير في الشمال، وبنسبة أقل في الهضاب العليا وبنسبة ضئيلة في الجنوب، فهذه المناطق ما زالت تواجه ضعفًا في توفير الخدمات الصحية خاصة فيما يتعلق بعدد المنشآت الطبية مثل المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية وكذلك في توفير الكفاءات البشرية خاصة الأطباء المتخصصين الذين يعملون بنظام الخدمة المدنية، فمن خلال الشكل الذي يوضح توزيع المنشئات الصحية في الجزائر لعام (2018)، يوجد 68,49% من المستشفيات في الشمال و22,83% في الهضاب العليا بينما يشترك الجنوب في 8,68% فقط من إجمالي المنشآت، وفي عام 2015 كان متوسط تغطية بعدد الأسرة 1,93 سرير لكل 1000 نسمة[105] وسريرين لكل 1000 نسمة في المناطق الشمالية، مقارنة بسرير واحد فقط لكل 1000 نسمة في الهضاب العليا، أيضا وفقًا لإحصائيات منظمة الصحة العالمية يبلغ متوسط التغطية الصحية 12,1 طبيبًا

[104] **صندوق النقد العربي**، التقرير العربي الموحد لعام 2018، الامارات العربية المتحدة، 2018، ص 296.

[105] **Ministère de la Santé**, les réformes en santé évolution et perspectives, 2015.

و19,5 ممرضًا لكل 10 آلاف شخص،[106] المعدل العالمي يبلغ 24 طبيبًا و47 ممرضًا و 20 سريرًا لكل 10000 شخص، هذا التفاوت في توزيع الخدمات الصحية والنقص الحاد في معدلات التغطية للأطباء والممرضين والأسرة يؤثر بشكل مباشر على جهود التنمية البشرية[107].

الشكل (13): يوضح توزيع المنشئات الصحية في الجزائر لعام 2018

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة الصحة.

2_ تقييم أثر الإنفاق الاجتماعي على الصحة:

نوعية الصحة واحدًا من مؤشرات تتبع نوعية التنمية البشرية حيث يعبر عن الحالة الصحية للبلد، يتألف هذا المؤشر من ثلاث مكونات رئيسية الأول يتعلق بالتدهور الصحي حيث يُحسب الفارق النسبي بين العمر المتوقع للإنسان والعمر المتوقع بصحة جيدة، ويُعبَّر عنه بالنسبة المئوية من العمر المتوقع عند الولادة، أما المؤشر الثاني

فيتعلق بنسبة التغطية بالأطباء حيث يُحسب عدد السكان لكل طبيب والمؤشر الثالث يتعلق بمعدل التغطية بالأسرة حيث يُحسب عدد السكان بالنسبة للأسرة المتاحة في المستشفيات[108] كما يوضحه الجدول الموالي:

---

[106] **اللجنة الاقتصادية لإفريقيا**، موجز قطري – الجزائر، 2016، ص 24.

[107] **بن أحمد الجيلالي، شيخ محمد، وعاشور ثاني يامنة**، دور الإنفاق العام الاجتماعي على التنمية الاجتماعية في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني "مصير التنمية الاجتماعية في الجزائر "مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي، جامعة تلمسان، 2018 ص 10.

[108] **البرنامج الانمائي للأمم المتحدة**، "أدلة للتنمية البشرية ومؤشراتها"، التحديث الاحصائي لعام 2018 نيويورك، 2018، ص 73-75.

الجدول رقم (07): نوعية الخدمات الصحية في الجزائر حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)

	التدهور الصحي المتوقع (نسبة مئوية)	الأطباء (لكل 10.000 من السكان)	عدد الاسرة (لكل 10.000 من السكان)	الرضا على نوعية الرعاية الصحية (النسبة المئوية للمجيبين بالرضا)
	2017	2015-2010	2015-2010	2017-2012*
الجزائر	14,4	18,3	19	38
المجموعة الدنيا		المجموعة الوسطى		المجموعة العليا

المصدر: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 2019، 2019، الصفحات 326-324.

من خلال الجدول السابق الذي يوضح نوعية الصحة في الجزائر ما بين 2010 و2017 التي صنفت ضمن فئة ذات نوعية صحية متوسطة وهو بنفس التصنيف العالمي وأفضل من تصنيف العديد من الدول العربية التي تصنف ضمن الفئة الدنيا، إلا أنه يظهر أن مكونات المؤشر في الجزائر تصنف ضمن مؤشر التدهور الصحي المتوقع في الفئة الدنيا يعود هذا التصنيف إلى زيادة الوفيات نتيجة للأمراض المزمنة، والانتقال الوبائي المستمر، وزيادة أعباء الأمراض، وظهور بعض الأمراض التقليدية مثل الملاريا والحصبة بالإضافة إلى انتشار فيروس كورونا الذي كشف عن عجز المنظومة الصحية في مواجهته خصوصًا فيما يتعلق بالإمكانيات ومساهمة القطاع الخاص.

مؤشرا التغطية بالأطباء والأسرة صنفا الجزائر ضمن فئة متوسطة وذلك نتيجة جهود مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لزيادة عدد المنشآت الطبية وتحسين تكوين وتوظيف الموارد البشرية الطبية هذه الجهود ساهمت في تلبية الطلب المتزايد على الخدمات الصحية في البلاد.

مؤشر الرضا على نوعية الرعاية الصحية سجلت 38% مما يعني أن أقل من النصف من الأفراد كانوا راضين عن الخدمات الصحية المقدمة وهذه النتائج تؤكدها استطلاعات أجرتها شبكة بارومتر عربي (شبكة بحثية مستقلة وغير حزبية تقوم بإجراء استطلاعات للرأي العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2006) في الجزائر عام 2018 حول الرضا العام على النظام الصحي الموضحة في الشكل رقم (14) حيث جاءت أغلب الإجابات سلبية بنسبة 67,8%، مشيرة إلى عدم رضا الأغلبية على النظام الصحي بسبب المشاكل التي يعاني منها القطاع الصحي وسوء جودة الخدمات المقدمة والتي تظهر من خلال زيادة عدد الأشخاص الذين يسافرون للعلاج في الخارج، حيث بلغ عددهم أكثر من نصف مليون شخص في عام 2018 (حوالي 10 آلاف في فرنسا، و 450 ألف في تركيا، و 100 ألف في تونس، وغيرها).[109]

[109] **الرابطة الوطنية لحقوق الانسان**، نصف مليون يعالجون خارج الجزائر سنويا، Consulté le 04 19, 2020, منسوب للرابطة الوطنية لحقوق الانسان https://laddh-algerie.org/?p=1412

بالإضافة لهجرة الأطباء نحو الخارج حيث يوجد بفرنسا 10 آلاف طبيب مختص جزائري أي 25 بالمائة من إجمالي الأطباء المختصين بفرنسا بسب ظروف العمل السيئة والأجور المتدنية..... الخ.

الشكل رقم (14): الرضا على النظام الصحي لسنة 2018

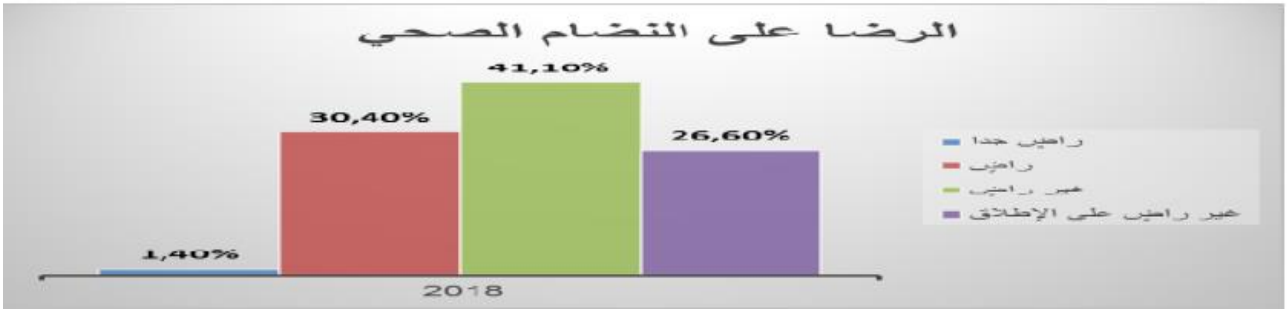

المصدر: أعد هذا الشكل انطلاقا من نتائج الاستطلاع الذي قامت به شبكة بارومتر عربي متوفر على الرابط التالي: https://www.arabbarometer.org/ar/survey-data/data-analysis-tool (يوم 18/03/2020).

ثالثا: أثر الإنفاق الاجتماعي على مستوى المعيشي (نصيب الفرد من الدخل) والبطالة و الفقر في الجزائر:

إن الدخل والمستوى المعيشي للفرد الجزائري يرتبط ارتباطا كبيرا بالوضع الاقتصادي السائد في البلاد، وخاصة وأن اقتصادنا الوطني لا يتميز بتنوع صادراته وإنما يعتمد على مورد واحد في الدخل القومي وهو المحروقات التي تمثل ما قيمته 98% من الناتج المحلي الخام مما قد يجعل الاقتصاد الوطني يخضع دائما لتقلبات السوق العالمية.

1_ أثر الإنفاق الاجتماعي على مستوى المعيشي (نصيب الفرد من الدخل):

تأثرت مستويات الدخل في الجزائر بالسياسات العامة وأسعار النفط العالمية مما أدى إلى تقلب المستوى المعيشي وقد سعت الدولة لتحسين الظروف المعيشية عبر زيادة الأجر الوطني المضمون وإطلاق برامج ضخمة في الإسكان، الموارد المائية، النقل، والأشغال العامة.

إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الذي يعطي لنا أكثر مصداقية في حساب معدل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، حيث شهد تحسنًا ملحوظًا خاصة منذ مطلع الألفية الجديدة و الجدول الموالي يبين لنا قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022):

الجدول رقم (08): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2022 (الوحدة: دولار أمريكي)

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معدل نمو نصيب الفرد %	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معدل نمو نصيب الفرد %
2000	1780.40	0.8	**2012**	5610.70	1.3
2001	1754.60	3.2	**2013**	5519.80	0.8
2002	1794.80	4.2	**2014**	5516.20	1.8
2003	2117	5.8	**2015**	4197.40	1.6
2004	2624.80	2.9	**2016**	3967.20	1.2
2005	3131.30	4.4	**2017**	4134.90	-0.7
2006	3500.10	0.2	**2018**	4171.80	-0.7
2007	3971.80	1.8	**2019**	4022	-0.8
2008	4946.60	0.39	**2020**	3354.20	-6.7
2009	3898.50	-0.20	**2021**	3700.30	1.7
2010	4495.90	1.7	**2022**	4342.60	1.5
2011	5473.30	0.8			

SOURCE: The World Bank data.albankaldawli.org.

من الجدول يمكننا أن نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سجل تطورا ملحوظا خلال الفترة (2001-2014)، حيث أنه انتقل من 1780,40 دولار أمريكي سنة 2001 إلى 3131,30 دولار أمريكي سنة 2005 و 4495,90 دولار أمريكي سنة 2010 ليصل سنة 2014 إلى حوالي 5516,20 دولار أمريكي، وتراوح معدل النمو بين السلبي والإيجابي، مما يشير إلى فترات من الاستقرار والنمو المتفاوت، مثل 1.8% في عام 2014 وهذا الارتفاع الملحوظ راجع إلى المجهودات المبذولة من طرف الدولة في اصلاح المجال الاقتصادي من خلال برامج التنمية الاقتصادية ، و ارتفاع مداخيل قطاع المحروقات مما ساهم في زيادة الصادرات و الواردات إلى غاية أواخر 2014.

في الفترة 2015-2022 شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقلبات عديدة حيث انخفض من 5516,16 دولار سنة 2014 إلى 3967,30 دولار سنة 2016 مع تراجع في معدل النمو 1,2%، ليرتفع مرة أخرى ليصل سنة 2018 إلى 4171,80 دولار ليستقر نسبيا وتحول النمو إلى النطاق السلبي0,7- مما يشير إلى استمرار التراجع الاقتصادي، ثم شهد نصيب الفرد تراجع كبير حيث وصل سنة 2020 3354,20 دولار ومعدل

نموه عرف انهيارا سلبيا بمعدل 6,7-[110]% مما يعكس تأثيرات الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19 التي كانت لها انعكاسات حادة على الاقتصاد الجزائري[111]، وفي نهاية الفترة 2022 تشير إلى انتعاش اقتصادي مع تحسن نصيب الفرد 4342,60 دولار ومعدلات النمو الإيجابية 1,5% ويعود هذا التحسن لارتفاع معتبر لنشاطات أغلبية القطاعات وخاصة قطاع النفط والغاز الذي ساهم بقوة في تحقيق النمو الاقتصادي.

2_ اثر الإنفاق الاجتماعي على البطالة:

الجزائر على غرار الدول النامية تواجه تحدي يعرقل من مسارها التنموي والمعيشي، والمتمثل في البطالة ويمكن تشخيص تاريخ ظهور البطالة وتطور معدلاتها في الجزائر عن طريق الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) حيث يجري مسوحًا دورية لسوق العمل و باستخدام استبيانات تُوزع على الأسر لقياس مدى التوظيف والبطالة بين أفراد المجتمع، يتم حساب معدل البطالة باستخدام الصيغة التالية: معدل البطالة=(عدد العاطلين عن العمل/إجمالي القوى العاملة) × 100

تطور معدل البطالة في الجزائر شهد تغيرات ملحوظة على مر السنوات خاصة خلال الفترة (1990-2022) كما في الجدول التالي:

الجدول رقم(09): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %
1990	17.7	**2001**	27.3	**2012**	11
1991	20.6	**2002**	25.9	**2013**	9.8
1992	23	**2003**	23.7	**2014**	10.6
1993	23.2	**2004**	17.6	**2015**	11.2
1994	24.4	**2005**	15.3	**2016**	10.2
1995	27.9	**2006**	12.3	**2017**	12
1996	28.7	**2007**	13.8	**2018**	12.1
1997	25.4	**2008**	11.3	**2019**	12.3
1998	25.4	**2009**	10.2	**2020**	14

[110] **FMI (2020).** Perspectives de l'économie mondiale, Fond Monétaire International, Washington, octobre, p. 156.

[111] **منه خالد،** التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2021.

1999	25.4	2010	10	2021	13
2000	29.8	2011	10	2022	12.5

SOURCE: The World Bank data.albankaldawli.org.

تبين الإحصاءات في الجدول أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت معدلات مرتفعة ومتزايدة فمنذ أزمة النفط 1986 بدأت معدلات البطالة في الارتفاع خلال مرحلة الثمانينات وعشرية التسعينات وهي المرحلة التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري اختلالا كبيرا في التوازنات الداخلية والخارجية كما لاحظنا خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي تزايد مستمر للبطالة بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية من جهة ومن جهة ثانية تزايد و تسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998[112].

الجدول رقم(10): تطور تسريح العمال خلال الفترة 1994-1997

	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

المصدر: روابح عبد الباقي، غياط شريف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001، ص 11.

كما يبرز الجدول بوضوح الارتفاع المستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 17.7% سنة 1990 إلى 28.7 % سنة 1996 ثم 29.8% سنة 2000، وابتداء من سنة 2001 وما بعدها وبفضل اتخاذ السلطات العمومية لمنحى جديد للتنمية من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014) وإعطاء الأولوية لخفض معدل البطالة عرفت معدلات البطالة انخفاض مستمر لتصل إلى 10% سنة 2010 و 9.5%سنة 2014 بعدما كانت 29.8% سنة 2000.

إضافة إلى المخططات التنموية فقد قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات و التدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت مسيرة من قبل الوزارة المكلفة بالعمل، أو المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب، وقد تمثلت هذه الأجهزة في:

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ

[112] **روابح عبد الباقي، غياط شريف**، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص7.

- جهاز الصندوق الوطني لتأمين على البطالةCNAC
- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM
- الشغل المأجور بمبادرة محلية (تشغيل الشباب)ESIL
- برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملةTUP.HIMO
- برنامج الشبكة الاجتماعيةIAIG
- برنامج عقود ما قبل التشغيلCPE
- جهاز الإدماج المهني DAIS.

بعدها شهد معدل البطالة في الجزائر تقلبات بين عامي 2015 و 2022، ففي عام 2015 بلغ المعدل حوالي 11.2% وارتفع بشكل عام ليصل إلى ذروته حوالي 14.2% في عام 2020، متأثرا بجائحة الاقتصادية العالمية جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، وفي السنوات الأخيرة بدأ معدل البطالة في الانخفاض ليصل إلى حوالي 12.7% في عام 2022.

وعموما يمكن القول أن الجزائر قامت بتنفيذ برامج إنفاق أثرت إيجابا على سوق العمل تمثلت في خفض معدل البطالة لكن رغم ذلك لا يزال مرتفع عن المستوى الطبيعي العالمي5% وهذا يمثل مؤشر لتأخر التنمية في الجزائر.

3_ اثر الإنفاق الاجتماعي على الفقر:

شهد مؤشر الفقر في الجزائر تطورات ملحوظة على مر السنين متأثراً بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن خلال الجدول رقم 11 نحاول تلخيص هذه التطورات كما يلي:

جدول رقم (11): يوضح تطور مؤشر الفقر البشري للفترة بين: 1995-2015

البيان	1995	2000	2005	2010	2015
معدل الفقر	25.23	22.98	16.6	6.2	5.7
معدل الأمية	33.40	32.80	23.70	/	/
معدل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	11.30	5.40	3.70	3.00	2.00

المصدر: المجلس الوطني للاقتصاد والتعاون الاجتماعي في البرنامج البشري

من خلال الجدول نلاحظ أن في عام 2002 وصل عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 17 مليون شخص وارتفع عدد العاطلين عن العمل من 2.4 مليون شخص في عام 2000 إلى 2.8 مليون شخص في بداية عام 2002 كما تراجعت الأجور الحقيقية في جميع القطاعات بنسبة 35% منذ بداية التسعينات ووفقاً لتقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2002 احتلت الجزائر المرتبة 106 بينما كانت في المرتبة 100 عام 1999، وتضاعفت الفوارق الاجتماعية حيث يستحوذ الشريحة الأغنى في المجتمع على حوالي 50% من الدخل في حين يحصل الخمس الأدنى على أقل من 7% والباقي موزع على الفئات المتوسطة، وبحسب تحقيقات وزارة التضامن الوطني لعام 2000 فإن الفئات الأكثر عرضة للفقر تشمل صغار المزارعين وصغار مربي الحيوانات الذين ينتجون للاستهلاك الذاتي بالإضافة إلى العمال الموسميين.

أفاد تقرير صادر عن البنك الدولي بأن عدد الفقراء في الجزائر ارتفع خلال عام 2015 إلى تسعة ملايين شخص بعدما كان ثمانية ملايين في عام 2014 مشيرًا إلى أن 20% من هؤلاء الفقراء ينفقون أقل من أربعة دولارات يوميًا وأحصى التقرير أكثر من 193 ألف عائلة فقيرة في الجزائر خلال عام 2015 مقارنة بنحو 162 ألف عائلة في عام 2014 كما أضاف التقرير أن الجزائريين ينفقون 44% من ميزانياتهم السنوية على تلبية احتياجاتهم الغذائية، ورغم توقع البنك الدولي ارتفاع الناتج الداخلي من 2.8% في عام 2015 إلى 3.9% وأن يصل إلى 4% في عام 2017 فإن البعض يشكك في ذلك نظرًا للأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد بسبب تراجع مداخيلها من المحروقات بنسبة 50% خلال عام 2015 ولجوئها إلى خيار التقشف ورفع أسعار المحروقات والسلع الاستهلاكية، وتُعَدُّ الجزائر التي يبلغ عدد سكانها نحو 39.7 مليون نسمة بلدًا يمكنه التعامل مع مشكلاته الاقتصادية بسهولة نظرًا لكبر مساحته ووضعه كمنتج للنفط.

بلغ المعدل الرسمي للفقر في الجزائر6,7% سنة 2020 بعد ما كان 5.09% في 2019، وفقًا لأحدث البيانات المتاحة، بينما كان معدل الفقر المدقع بين السكان أقل من ذلك، حيث بلغ 0.4% ومع ذلك، فإن نحو 10% من سكان الجزائر، أي قرابة أربعة ملايين نسمة معرضون لخطر الوقوع مرة أخرى في الفقر إذا اشتدت عليهم الظروف.

المطلب الثاني: تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر:

إن النهوض بالعنصر البشري وترقيته وفتح المجالات أمامه من أساسيات تحقيق التنمية البشرية لأي مجتمع من المجتمعات، فقد أصبحت الدول تتنافس بينها من أجل تحقيق أكبر قدر من التقدم في التنمية البشرية وهذا باعتبار أن العنصر البشري يمثل الثروة الحقيقية لكل الأمم إذا ما تم استغلالها على أحسن وجه واستثمارها في الوسيلة والغاية في نفس الوقت.

يُعد دليل التنمية البشرية نتاجًا لثلاثة مؤشرات رئيسية تُستخدم في قياس التنمية البشرية وهي: مؤشر قياس المستوى الصحي، ومؤشر قياس المستوى التعليمي، ومؤشر قياس المستوى المعيشي، بناءً على هذه المؤشرات يقيس دليل التنمية البشرية المستوى العام للتنمية في البلاد، وبالنسبة للجزائر فقد تذبذب مؤشر التنمية البشرية بين مراتب متعددة، مصنّفاً بين المستوى المتوسط والمستوى المرتفع مقارنة ببقية الدول، ومن خلال الجدول رقم 12 نحاول تقييم التقدم الذي حققته الجزائر في مجال التنمية البشرية على الصعيد المحلي لها والعربي:

الجدول رقم (12): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر وعدة دول العربية من سنة 2000 إلى 2022

الترتيب حسب الدليل عالمي	2022	40	49	93	101	128	157	170	186
دليل التنمية البشرية		تنمية بشرية جد مرتفعة		تنمية بشرية مرتفعة		تنمية بشرية متوسطة		تنمية بشرية منخفضة	
		قطر	الكويت	الجزائر	تونس	العراق	سوريا	السودان	اليمن
	2000	0.793	0.780	0.652	0.651	0.583	0.587	0.420	0.434
	2005	0.811	0.800	0.690	0.679	0.591	0.639	0.448	0.476
	2008	0.835	0.806	0.709	0.705	0.612	0.651	0.480	0.488
	2010	0.829	0.811	0.721	0.713	0.629	0.661	0.489	0.496
	2011	0.830	0.817	0.725	0.715	0.637	0.687	0.490	0.495
	2012	0.840	0.821	0.726	0.716	0.644	0.638	0.498	0.497
	2013	0.852	0.813	0.729	0.719	0.648	0.558	0.503	0.496
	2014	0.850	0.816	0.732	0.721	0.651	0.544	0.511	0.485
	2015	0.852	0.829	0.736	0.724	0.656	0.552	0.514	0.455
	2016	0.853	0.832	0.738	0.728	0.661	0.551	0.517	0.443
	2017	0.862	0.835	0.738	0.735	0.667	0.558	0.520	0.432
	2018	0.866	0.836	0.740	0.737	0.673	0.563	0.520	0.427
	2019	0.869	0.838	0.742	0.740	0.678	0.564	0.521	0.430
	2020	0.863	0.826	0.730	0.734	0.661	0.561	0.518	0.430
	2021	0.864	0.836	0.740	0.729	0.667	0.558	0.516	0.425
	2022	0.875	0.847	0.745	0.732	0.673	0.557	0.516	0.424

المصدر: من اعداد الباحثين حسب إحصائيات موقع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة:https://hdr.undp.org

من خلال الجدول نلاحظ تقدم الجزائر بشكل ملحوظ في مؤشر التنمية البشرية فمن 0,652 في عام 2000 ارتفع إلى 0,690 في عام 2005 ومن ثم إلى 0,721 في عام 2010، وبالتالي تحولت الجزائر من فئة التنمية البشرية المتوسطة إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة حيث جاءت في المرتبة 82 عام 2017 مسجلة تقدمًا بـ 20 نقطة عن المرتبة 102 في عام 2004 وفي عام 2019 بلغ مؤشر التنمية البشرية للجزائر 0,742 مما جعلها تحتل المرتبة 91 من بين 191 دولة ولا تزال الجزائر في المراكز الأخيرة بين الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة.

حسب أخر تقرير العالمي للتنمية البشرية 2022 احتلت الجزائر المرتبة 93 في تصنيف التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى أن الإمارات العربية المتحدة قد تصدرت قائمة الدول العربية واحتلت المرتبة 17 عالميا، تليها قطر و السعودية 40 ثم الكويت 49 فهي تتميز بتنمية بشرية مرتفعة جدا

حيث تصدرت سويسرا المرتبة الأولى عالميا، أما الدول التي تتميز بتنمية بشرية مرتفعة هي ليبيا التي جاءت في المرتبة 92 والجزائر93 وتونس 101 وتلتها مصر في المركز 105 وفلسطين 111، وجاءت العراق في المرتبة 128، وسوريا 129 ضمن المجموعة التي تتميز بتنمية بشرية متوسطة، كما جاءت في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة السودان 170 واليمن 183، وعليه فإن الجزائر شهدت تراجع بنقطتين عالميا لترتيب الدولي لمؤشر التنمية البشرية (من المرتبة 91 إلى 93) مما جعلها تحتل المرتبة 8 عربيا والمرتبة الثانية مغاربيا.

رغم هذا التقدم الذي أحرزته الجزائر وهذه النتائج المحققة وإن اعتبرت حسنة ومشجعة لكنها لا تعكس بالضرورة القدرة الكاملة للبلاد على الارتقاء بمستوى التنمية البشرية بالنظر إلى الإمكانات المادية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر إلا أنها تبقى في المراكز الأخيرة للدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة خلف بعض الدول الخليجية مثل قطر والكويت والتي تتمتع بموارد مادية وبشرية أكبر.

يمكن تفسير هذا الأمر بالتحديات التي تواجهها البلاد تعيق تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة تتمثل في الاعتماد المحدود على الموارد، ونقص في تحقيق المساواة الاجتماعية والفرص الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وتقلبات أسعار النفط التي تؤثر على الاقتصاد بوصفها مورداً رئيسياً، لذا يتعين على الجزائر بذل المزيد من الجهود من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الرئيسية مثل التعليم والصحة والتوظيف، وتنفيذ إصلاحات هيكلية تعزز الشمولية وتعزز الابتكار والريادة للنهوض بمستوى التنمية البشرية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة ترفع من مستوى رفاهية مواطنيها وتدعم تطورها في السنوات القادمة.

المطلب الثالث: معوقات التنمية البشرية في الجزائر

هناك عدة معوقات تقف في سبيل تحقيق التنمية البشرية، فنجد المعوقات الديمغرافية والمعوقات الاجتماعية والمعوقات الثقافية والمعوقات الإدارية والمعوقات السياسية والمعوقات المتصلة بالتخطيط، ومن هذه المعوقات ما يلي:

1. يشكل عدم التوازن في توزيع الدخل الوطني تحدياً كبيراً، حيث تجد الأجهزة الحكومية والخدمية صعوبة في ملاحقة التغيرات السريعة في الأسعار على عكس فئات أخرى تتغير دخولها بوتيرة سريعة وتتناسب طردياً مع الارتفاع في المستوى العام للأسعار.[113]

2. إن التحدي الأكبر الذي يواجه الجزائر هو عدم التوازن بين النمو السكاني في الفئة العمرية النشطة اقتصاديًا ومعدل النمو الاقتصادي المحقق، مما يؤدي إلى اتساع دائرة الفقر ويعوق مسار التنمية البشرية.

[113] **لمطوش لطيفة، أقاسم عمر**، التنمية البشرية في الجزائر: واقعها، قياسها ومعوقاتها، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 05، مارس 2016، ص 166.

3. جو الأمن الذي ساد في الجزائر على مدى عقد من الزمن أدى إلى انتشار ظاهرة العنف بكافة أشكاله، مما ساهم بشكل مباشر في إضعاف المجتمع.

4. سوء توزيع السكان جغرافياً والتفاوت في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع، وهو ما يعرف بخلل النسق الإيكولوجي، يشير إلى توزيع غير متوازن للأفراد والمؤسسات على المستوى المكاني وما يترتب على ذلك من تأثيرات اجتماعية مختلفة.

5. المشكلات الصحية الناجمة عن الازدحام والافتقار الى الوعي الصحي والامراض المعدية والامراض الطفيلية والامراض المرتبطة بسوء التغذية.

6. التقدم التكنولوجي يعتبر تحديا ويمثل عبء تقبل على عامل الاقتصاد للبلدان النامية حيث اعتبرت التكنولوجيا ورأس المال أهم عوامل الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

7. تفاوتات في الجودة بين مختلف المناطق والمدارس ويعود ذلك إلى نقص الكوادر التعليمية المؤهلة وغياب برامج تدريب مستمرة للمعلمين.

8. الهرمية البيروقراطية في بعض مؤسسات البحث العلمي الأمر الذي يعيق إنتاج المعرفة.

9. ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية[114].

10. قلة الاهتمام بتخطيط القوى العاملة كوظيفة حيوية، نتيجة التركيز المفرط على الجوانب الفنية والتشغيلية على حساب الموارد البشرية.

11. قصور نظم الحوافز المطبقة في كثير من الشركات وقيامها على أسس تقليدية وأحيانا عشوائية لا ترتبط بالأداء.

12. الافتقاد إلى أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

13. العادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي.

14. ضعف تكامل الموارد البشرية واستراتيجيات الأعمال الأخرى.

15. تقلبات أسعار النفط التي تؤثر على الاقتصاد الجزائري بشكل كبير نظراً لاعتماده الكبير على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات.

---

[114] **أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم**، "التنمية وحقوق الإنسان- نظرة اجتماعية-"، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2006، ص 233.

خلاصة الفصل الثاني:

على غرار العديد من الدول خاضت الجزائر تجربة جديدة في بداية الألفية، حيث شهدت توسعاً كبيراً في حجم نفقاتها منذ عام 2000، بزيادة ضخمة في مخصصات قطاعي التعليم والصحة، هذا الارتفاع في الإنفاق أدى إلى تحسين مؤشر التنمية البشرية.

مكّن الإنفاق الاجتماعي على التنمية البشرية بالجزائر خاصة قطاعي التعليم والصحة من ملاحظة الأثر البالغ لهذا الإنفاق، فمع التوسع في درجة الإنفاق خلال بداية الألفية تطورت مؤشرات التنمية البشرية في كل عام، وذلك بنمو الاعتمادات المالية المخصصة لرفع مستوى التعليم وترقية الخدمات الصحية للقضاء على الفقر وتحسين نوعية الظروف المعيشية للأفراد في إطار برامج تنموية.

لكن رغم التحسن الطفيف في مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر، إلا أنها مازالت تحتل مراتب متأخرة مقارنة ببعض الدول ذات الخصائص الاقتصادية والبشرية المماثلة. هذا الوضع يبرز الفارق الكبير في مستوى التنمية البشرية بين الجزائر والبلدان الأخرى، ويوضح الحاجة الماسة لتحقيق تقدم إضافي في هذا المجال لتحسين جودة الحياة للسكان وتقليص الفجوة مع الدول الأخرى.

تعكس مستويات التنمية البشرية في الجزائر التحديات التي تواجهها البلاد على المدى الطويل مثل ارتفاع معدل النمو السكاني وعدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الأساسية، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في تقديم بعض الخدمات خلال العقود الثلاثة الماضية إلا أن هناك تحديات ملحة تواجه تحسين وتوسيع هذه الخدمات، خاصة في المناطق النائية والمحرومة.

تتطلب هذه التحديات تكثيف الجهود الحكومية والخاصة لتعزيز الخدمات التعليمية والصحية وتحسين جودتها وتوفيرها بشكل عادل لجميع شرائح المجتمع، كما يجب التركيز على تحسين البنية التحتية وتوجيه الموارد بفعالية لتحقيق تقدم حقيقي في مؤشرات التنمية البشرية، مما سيساهم في تعزيز القدرات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

خاتمة

تُعَدّ النفقات العامة الأداة الأساسية التي تُستخدَم في إطار المالية العامة لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية بشكل عام وترشيد نفقاتها بشكل خاص وبما أن الدولة تهتم بالنشاطين الاقتصادي والاجتماعي فإن نفقاتها العامة تتوسع مع زيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي وتتقلص عندما ينحصر هذا الدور، وتستخدم الدولة الإنفاق الاجتماعي كأداة رئيسية لتحقيق أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة.

جوهر مفهوم التنمية البشرية يتمثل في زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس ويعني ذلك توسيع عناصر التنمية البشرية التي تشمل الصحة الجيدة الخالية من الأمراض واكتساب العلم والمعرفة، وكذلك توسيع الخيارات المتعلقة بالموارد الضرورية للعيش الكريم، ويقصد بالعيش الكريم توفير الفرص لممارسة حياة سياسية واقتصادية واجتماعية خالية من الضغوط وضمان حقوق الأفراد.

وجود ارتباط واضح بين الإنفاق الاجتماعي ومستوى التنمية البشرية، والتي تعد من أهم ركائزها التعليم والصحة بعض الدول التي حسّنت مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية قد غيّرت سياساتها الإنفاقية بتوسيعها، ومع مرور الوقت ظهرت علاقة طردية بين مستويات الإنفاق الاجتماعي وازدهار مستوى التنمية البشرية إذ أن زيادة الإنفاق الاجتماعي تؤثر في مؤشرين مهمين هما مؤشر الصحة ومؤشر التعليم، واللذان بدورهما يؤثران في مؤشر التنمية البشرية المعتمد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المؤشر يحدد المستوى الذي تصل إليه الدول في كل عام.

نتائج الدراسة:

- سياسة الإنفاق العام هي إحدى صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يُستخدم الإنفاق العام للتأثير على مجرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.
- التطور الكبير في عدد السكان و زيادة احتياجاتهم يؤدي بالضرورة الى زيادة حجم الانفاق العام.
- تقوم الدول لأجل رفع مستوى التنمية البشرية بالتركيز على تحسين مؤشرات الخيارات المهمة للتنمية البشرية (صحة، تعليم، دخل).
- شهدت الجزائر زيادة في حجم الإنفاق الاجتماعي وتحسن في مؤشرات التنمية البشرية والتي ترجع نتائجها الإيجابية إلى فعالية البرامج التنموية.
- عرف الإنفاق الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة 2000 –2022 ارتفاعا مذهلا، حيث بلغ متوسط معدل الزيادة12.05 %خلال هذه الفترة.
- احتلت الجزائر المرتبة 80 عالميا في مؤشر الصحة وذلك بفضل متوسط العمر المتوقع الذي انتقل من 72.1 سنة عام 2000 إلى77.1 سنة عام 2022.

- بالإضافة إلى مؤشر المستوى التعليمي الذي انتقل من 0.5 سنة2000 إلى 0.673 سنة 2019 والذي رتبها في المرتبة 23 عالميا.
- بلغ الدخل الوطني الإجمالي/للفرد الواحد 11.041 دولارا بتساوي القدرة الشرائية سنة 2020 مما سمح للجزائر باحتلال المرتبة 105 عالميا.
- بالنظر إلى دليل التنمية البشرية، احتلت الجزائر المرتبة 93 عالميا حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2022.
- رغم التحسن الذي سمح للجزائر بالانتقال من مستوى تنمية متوسط إلى مرتفع، لا تزال في المراتب الأخيرة في تقارير التنمية البشرية يعود ذلك لاعتمادها الكبير على قطاع المحروقات، مما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني وضعف الجهاز الإنتاجي، بالإضافة إلى غياب سياسات استراتيجية تتماشى مع الواقع.

اختيار صحة الفرضيات:

– الفرضية الأولى والتي يؤكد هذا البحث صحتها هي أن الإنفاق الاجتماعي يُعد جزءًا حيويًا من الإنفاق العام، وأنه يُعتبر أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق التنمية البشرية وتعزيز رفاهية المواطنين.

– الفرضية الثانية والتي يؤكدها البحث أيضا وهي أن سياسة الإنفاق الاجتماعي لها تأثير إيجابي واضح على مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر، مما يعكس تحسناً في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، وتحقيق مستويات جيدة في التنمية، ومع ذلك لم تصل الجزائر إلى المستوى المطلوب في التنمية البشرية مقارنة ببعض الدول الأخرى بسبب عدة تحديات وعوامل تحتاج إلى معالجة فعّالة.

الاقتراحات:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تعزيز التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، وضمان استدامة الإنفاق الاجتماعي
- تحسين إدارة الموارد وتوزيع الإنفاق لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة بين مختلف المناطق.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والبلدان الأخرى للاستفادة من الخبرات والمساعدات الفنية في تحسين السياسات الاجتماعية
- تحديد القطاعات الناشئة التي يمكن أن تستفيد من الاستثمار لدعم التنمية البشرية، مثل التكنولوجيا، الزراعة المستدامة، والطاقة المتجددة

- تطوير القدرات المؤسسية للهيئات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ سياسات الإنفاق الاجتماعي لضمان تنفيذ البرامج بفعالية.
- إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تصميم وتنفيذ سياسات الإنفاق الاجتماعي لضمان توافقها مع احتياجات المواطنين.

أفاق الدراسة:

يفتح هذا البحث المجال للخوض في بحوث أخرى ذات صلة بالموضوع، نذكر منها على سبيل المثال:

– الإنفاق الاجتماعي وأثره على التنمية البشرية في الجزائر 2000–2022 دراسة قياسية.

–دور الإنفاق على التعليم في تعزيز الابتكار والبحث العلمي في الجزائر.

–أثر الاستثمار في البنية التحتية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية (الترتيب أبجدي)

أ- الكتب:

-أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، "**التنمية وحقوق الإنسان- نظرة اجتماعية-**"، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 2006.

-إبراهيم مراد الدعمة، "**التنمية البشرية (الإنسانية): بين النظرية والواقع**"، بدون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

-رعد سامي عبد الرزاق التميمي، "**العولمة والتنمية البشرية المستدامة**"، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان الأردن، 2008.

-سعد طه علام وفريد أحمد عبد العال، "**اقتصاديات التنمية البشرية**"، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر، 2012.

-عبد الهادي أحمد فايز، **علاقة العولمة بالتنمية البشرية دراسة تطبيقية مع التركيز على الدول النامية،** منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر 2013.

-علي عبد الله أحمد، "**واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 10، جامعة تكريت، تشرين الثاني 2007.

-علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، دراسة تحليلية، تطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2015.

-فتحي احمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

-مجدى شهاب، **أصول الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

-محمد فؤاد إيمان، **تكوين رأس المال البشري، التنمية البشرية في مصر**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة 2000.

-مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008.

-نصيرة قريش، "**التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برامج التنمية 2010-2014**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 06، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2011.

-هشام مصطفى الجمل، "**دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، 2006.

ب- الأطروحات والرسائل (المذكرات):

-بشاوش حميد، **الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر3، 2016.

-بالخضر نصيرة، **الاستثمار في تنمية الموارد البشرية بالمؤسسة الاقتصادية ودوره في بناء اقتصاد المعرفة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم تسيير، جامعة تسيير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2016-2017.

-بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم -دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3،2011.

-توهامي عائشة، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية**، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة ابن خلدون تيارت-، رسالة ماستر غير منشورة، تيارت، الجزائر، 2013.

-حميدوش علي، **التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (1990-2005)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006.

-حاجي فطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

-سمير غربي، **دور رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية**، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2010.

-شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،2012.

-صبطي عبيدة، **أساليب التنمية البشرية بين النموذج الغربي والنموذج الإسلامي**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005-2006.

-عبد الحميد بعبدلي، **أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001/2011م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد ومالية دولية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2014-2015. -عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة وهران 2، 2015-2016.

-علي دحمان محمد، **تقييم مدى فعالية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2016-2017.

-مالكي عمر، **تحليل أثر النفقات العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2017-2018.

-مربعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر -واقع وآفاق-**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمود متنوري 2، 2013.

ج- المجلات العلمية:

-الجودي ساطوري، "**التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات**"، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2016.

-باركة محمد الزين خلاصي عبد الاله، **ظاهرة تزايد الإنفاق الصحي في الجزائر، تطورها، أسبابها ومتطلبات ترشيدها**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 07، 2017.

-حواشين ابتسام، **تحليل وتقييم برنامج الانعاش الاقتصادي لقطاع السكن الجزائري ضمن البرنامجين الخماسيين2005/2014**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، ديسمبر 2015.

-خميسي قائدي، **النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 07، العدد03، 2016.

-خواثرة سعيدة، **الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 (واقع وتحديات)**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد: 03 مكرر (الجزء الثاني)، 2019.

-دريسي أسماء، **تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار المنظومة الصحية خلال الفترة 2004-2013**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015.

-ريم بن زايد، **واقع التنمية البشرية في الجزائر واتجاهاتها**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد 01، مارس 2023.

-سراج وهيبة، **دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر**، الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 19، جانفي 2018.

-سعيدة نيس، **تمويل نفقات الصحة في الجزائر للفترة 2000-2015**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 07، السنة 07، 2016.

-كمال قويدرا، شامي رشيدة، **مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر الواقع والآفاق للسنة 2021**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 02، 2021.

-لمطوش لطيفة، أقاسم عمر، **التنمية البشرية في الجزائر : واقعها، قياسها و معوقاتها**، مجلة دفاتر بوداكس، العدد رقم 05، مارس 2016.

-نجوى بن عويدة، **واقع التنمية البشرية في الجزائر وفقا لدليل التنمية البشرية (HDI)خلال الفترة 2010- 2017**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019.

-ياسية سليمة، **تطبيق نظام ل م د كأساس لتحقيق الجودة في التعليم العالي بالجزائر**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 02، 2018.

د- الملتقيات:

-بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24-05-2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.

-بالعاطل عياش ونوي سميحة، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014**، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، في 11/12 مارس 2013 جامعة سطيف.

-ناصر بوعزيز حاجي أسماء، **ظاهرة تزايد النفقات الصحية في الجزائر وآليات التحكم في الإنفاق الصحي الوطني**، الملتقى الوطني الأول حول الصحة وتحسين الخدمات الصحية في الجزائر بين إشكاليات التسيير ورهانات التمويل ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 10 و11 أفريل 2018.

هـ- التقارير والدوريات:

-الأمم المتحدة، مفوضية الاتحاد الأفريقي، تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية في إفريقيا، 2013.

-المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، ملخص حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمة الجزائر، سنة 2008.

-الديوان الوطني للإحصاءات، ديمغرافيا الجزائر، الجزائر: الديوان الوطني للإحصاءات، 2016.

-اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير السنوي، نيويورك: الأمم المتحدة، 2016.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر)، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014.

-البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 2019.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، (لمحة عامة).

-تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية (2013-2015).

-تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالتنمية البشرية 2022.

-صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والصحة، ديسمبر 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

-Consulaire General d'Algérie A Montréal, " Programme De Soutien A La Relance Economique A Court Et Moyen Termes 2001/2004.

-delivery Somayeh, life expectancy and itsa socioéconomique determinants,iran,2016.

-Loïc Philip, finance publiques,5édition, Cujas, paris,1999.

-PNUD. (2003). RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2003, New York .Etat unies.

-PNUD. (2018). rapport mondial sur le développement humain « indice et indicateurs en mise a gours », New York. Etat unies.

-PNUD. (2020). La prochaine frontière : le développement humain et l'Anthropocène, Rapport sur le développement humain 2020 Algérie.

-UNDP. (2015). Technical notes. Retrieved 12 07, 2018, from Humain development report: http://hdr.undp.org/

-Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2009, juillet 2010.

-Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014, juillet 2015.

ثالثا: مراجع الأنترنت

-http://www.premier-ministre.gov.dz

-https://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=DZ

-https://www.undp.org

-https://www.arabbarometer.org/ar/survey-data/data-analysis-tool

-https://ar.knoema.com/atlas/Algérie

ملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة تأثير الإنفاق الاجتماعي على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022 التي شهدت اهتماماً متزايداً بالإنفاق الاجتماعي الذي يلعب دوراً محورياً في تحقيق التنمية البشرية في الجزائر، ومن خلال تحليل البيانات والمؤشرات المتاحة يتضح أن الاستثمارات في المجالات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية تساهم بشكل كبير في تحسين نوعية الحياة والارتقاء بمستوى المعيشة للسكان، وأن التركيز على الإنفاق الاجتماعي يظل ضرورياً لتعزيز التنمية البشرية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ولكن تحقيق التنمية يتطلب تبني سياسات شاملة ومتكاملة تعالج التحديات القائمة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الاجتماعي، التنمية البشرية، التعليم، الصحة، الدخل.

Résumé

This study aims to examine the impact of social spending on human development in Algeria during the period extending from 2000 to 2022, which witnessed an increasing interest in social spending, which plays a pivotal role in achieving human development in Algeria. Through analysis of available data and indicators, it becomes clear that investments in basic areas such as education Health and social services contribute significantly to improving the quality of life and raising the standard of living of the population, and focusing on social spending remains necessary to enhance human development and achieve sustainable economic growth, but achieving development requires adopting comprehensive and integrated policies that address existing challenges.

Keywords: social spending, human development, education, health, income.